أوراق بترولية

لهب عطا عبدالوهاب

الإهداء

إلى والدتي العزيزة . . .
وإلى قرة عيني أولادي
فيصل ، وليلى وسارة
لهم المحبة الدائمة
مني

لهب

أستهلال

كتاب «الأوراق البترولية» الذي نضعه بين أيدي القراء هي محاولة من مؤلفها سبر أغوار أهم المستجدات في السوق البترولية المترامية الأطراف عبر فترة زمنية تمتد من عام ٢٠١٠ حتى وقتنا الحاضر .

ويضم الكتاب بين دفتيه أبواباً خمسة بالإضافة إلى جداول أحصائية ورسوم بيانية وعلى النحو التالي :

الباب الأول : التطورات في الأسواق النفطية .

الباب الثاني : المستجدات في أسواق الطاقة وتداعياتها السياسية المحتملة .

الباب الثالث : منظمة الأقطار المصدر للبترول (أوبك) وقفة للمراجعة .

الباب الرابع : على هامش الربيع العربي .

الباب الخامس : أمن الامدادات .

والله ولي التوفيق

الناشر

مقدمة

ها قـد شـارف عـام ٢٠١٦ على الرحـيل وأصـبح العـام الجـديد ، ٢٠١٧ على الابواب ، فالسؤال الذي يشغل العاملين في الاسواق النفطية : هو الى اين ستتجه أسعار النفط؟ وهل ان التراجع في أسعار النفط قد بلغ مداه ؟

للاجـابة عن هذا السـؤال لا مناص من التـوقف أولا عند أهم المتـغـيـرات التي خبرتها أسواق نفط عام ٢٠١٦ ، ولعل من أبرزها الاتفاق الذي توصلت اليه منظمة الاقطار المصدرة للبترول ، أوبك ، في أجتماعها الذي أنعقد في مقر المنظمة في العاصمة النمساوية فينا في الثلاثين من نوفمبر / تشرين ثاني الماضي والقاضي بتخفيض الانتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا وذلك للمرة الاولى منذ عام ٢٠٠٨ .

وبموجب الاتفاق المذكور تقرر أن تخفض أوبك أنتاجها البالغ ٣٣,٧ مليون برميل يومياً الى ٣٢,٥ مليون برميل يومياً على أن تصبح سارية المفعول أبتداء من مطلع كانون الثاني /يناير ٢٠١٧ ولمدة ستة أشهر قابلة للمراجعة (أنظر الجدول أدناه) .

وكان للسعودية التي تحملت العبء الاكبر من التخفيض الدور الكبير في أنجاح الاتفاق بعد أن تعهدت تخفيض أنتاجها بمقدار ٤٨٠ ألف برميل يوميا الى نحو ١٠ ملايين برميل يومياً .

كما جاء قبول العراق لبنود الاتفاقية – والذي كان يطالب حتى وقت قريب أن يتم استثناؤه من حصص الانتاج أسوة بنيجيريا وليبيا بسبب الظروف السياسية التي تعصف بهاتين الدولتين – بوصفها تخوض حرباً ضروساً ضد تنظيم داعش الارهابي .

وبالتالي هي بحاجة ماسة الى تعظيم عائداتها النفطية . بيد ان العراق قبل في نهاية المطاف تخفيض أنتاجه بمقدار ٢١٠ آلف برميل يوميًا .

وتعد أيران «الرابح» الاول من الاتفاق أن صح التعبير أذ تم زيادة انتاجها بمقدار ٩٠ ألف برميل يوميا ليصل الى ٣,٧ مليون برميل يومياً . وما فتئت أيران تشدد على أنها لن تشارك في عملية خفض الانتاج ما لم تصل بأنتاجها الى الرقم المستهدف البالغ ٤,٢ مليون برميل يوميًا ، وهو أنتاجها قبل فرض العقوبات الاقتصادية عام ٢٠١٢ على خلفية ملفها النووي المثير للجدل .

أن الاتفاق الذي أبرمته أوبك فاجأ الكثيرين من المراقبين نظرًا للخلافات داخل الدول الاعضاء .

وجراء ذلك شهدت الاسعار زيادة كبيرة تجاوزت ١٠٪ ليصل مزيج خام برنت المرجعي الى اكثر من ٥٦ دولارًا للبرميل قبل ايام ، وهو الاعلى له منذ عام ونيف .

وتشير التوقعات الى ان الاسعار مقبلة على الارتفاع ونحن نستقبل العام الجديد ، أذ سيعني تخفيض الانتاج وضع حد «للتخمة النفطية» اذ ما يزال المعروض يزيد على الطلب بمقدار مليون برميل يوميا نظرا لثورة الوقود الصخري في الولايات المتحدة الاميركية ، اضافة الى الانكماش في الطلب العالمي لا سيما في الصين والهند .

وبناء عليه نرى أن اسعار النفط ستتجاوز عتبة ٦٠ دولارًا للبرميل في الربع الاول من العام المقبل ، في حين سيبلغ متوسطها لعام ٢٠١٧ بين ٦٢ الى ٦٧ دولاراً للبرميل .وهو سعر يعد مقبولا لجميع الفرقاء العاملين في السوق النفطية ، أذ سيلبي الى حد ما رغبة المنتجين ولا سيما المنتجين في دول الخليج التي شهدت موازنتها العامة لعام ٢٠١٧ والتي أميط اللثام عنها مؤخرًا تراجع العجوزات فيها برغم ان سعر التعادل لاغلبية الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي تتراوح بين ٩٠ الى ١٠٠ دولار للبرميل .

كما ان الارتفاع في الاسعار سيعد بمثابة «طوق النجاة» لصناعة البترول «المحكم» في الولايات المتحدة الذي يصبح أنتاجه ذا جدوى اقتصادية عند ٥٠ دولارًا للبرميل Tight oil .

بيد ان هناك عوامل قد تحول دون وضع أتفاقية أوبك موضع التنفيذ ، منها :

أن الالتزام بحصص الانتاج تعد من الامور غير المضمونة ، أذ تعلمنا التجارب التاريخية أن الكثير من الدول الاعضاء «تتهرب» عادة من الالتزام «بالكوتا» الانتاجية المقررة لها ، وسيزيد الارتفاع الذي نشهده حاليا في الاسعار العديد من الدول الاعضاء الانتاج فوق معدلاتها .

وعلامة الاستفهام الثانية الذي سيكون لها دور لا يستهان به في الحد من «التخمة النفطية» هو مدى التزام الدول غير الاعضاء في أوبك التعهد المضي قدما في تخفيض أنتاجهم بحدود ٦٠٠ ألف برميل يوميا (كزاخستان ، سلطنة عمان ، النرويج ، المكسيك) منها ٣٠٠ الف برميل يومياً أعلنت روسيا الاتحادية أنها عاقدة العزم على الاضطلاع به .

وأسوة بالدول الاعضاء في الاوبك ، فأن الدول المنتجة خارج أوبك مشهود لها كذلك بعدم الانضباط .

خلاصة القول فأن نجاح التخفيض المشار اليه أعلاه منوط بدرجة التنفيذ وهو ما ستتضح معالمه مع بدء سريان الاتفاقية في ٢٠١٧/١/٢ . بيد أن الاسعار مهما أغرقنا بالتفاؤل لن تصل الى مستوياتها التي كانت سائدة قبل حزيران / يونيو ٢٠١٤ والتي جاوزت ١١٥ دولاراً للبرميل . كما أن «التخمة النفطية» – حتى لو أفترضنا الالتزام التام بالاتفاق– ستحتاج لمدة زمنية طويلة لكي تؤتي اكلها أذ أن المخزونات التجارية والتي تزيد على ٣ مليارات برميل في الدول الصناعية الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منها ما يزيد على ٥٠٠ مليون برميل في الولايات المتحدة ناهيك عن المخزونات التجارية على ظهر الناقلات العملاقة في البحر والتي ستحتاج الى وقت طويل ليتم سحبها من التداول .

جدول رقم (١)

إتفاقية الأوبك في ٢٠١٦/١١/٣٠ لتحديد الإنتاج (ألف برميل يومياً)

الدول الأعضاء	إنتاج الإشاره	التعديل	معدل الإنتاج بدءاً من يناير ٢٠١٧
الجزائر	١,٠٨٩	٥٠–	١,٠٣٩
انغولا	١,٧٥١	٧٨–	١,٦٧٣
الإكوادور	٥٤٨	٢٦–	٥٢٢
غابون	٢٠٢	٩–	١٩٣
إندونيسيا*	علقت عضويتها بعد ان اعلنت عدم رغبتها في خفض انتاجها		
إيران	٣,٩٧٥	٩٠	٣,٧٩٧
العراق	٤,٥٦١	٢١٠–	٤,٣٥١
الكويت	٢,٨٣٨	١٣١–	٢,٧٠٧
ليبيا	تم إستثنائه من التخفيض		
نيجيريا	تم إستثنائه من التخفيض		
قطر	٦٤٨	٣٠–	٦١٨
المملكه العربيه السعوديه	١٠,٥٤٤	٤٨٦–	١٠,٠٥٨
الإمارات العربيه المتحده	٣,٠١٣	١٣٩–	٢,٨٧٤
فنزويلا	٢,٠٦٧	٩٥–	١,٩٧٢

المصادر :

(1) OPEC's Website, Press Releases, downloaded November 30, 2016.

(٢) مستوى الإنتاج في تشرين١/أكتوبر حسب المصادر الرسمية (Direct Communication) والثانوية من : OPEC's Monthly Oil Market Report November 2016 .

* إن أساس الإشارة لتعديل إنتاج النفط الخام هو مستوى تشرين الاول ٢٠١٦ عدا أنغولا فهو أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ ، والأرقام هي من مصادر ثانوية والتي لا تمثل حصة ، quota ، لكل دولة عضو .

الباب الأول

التطورات في الأسواق النفطية

الجزء الأول:

أولاً: ثمانية أسباب للتدهور السريع في أسعار النفط

خسر النفط ثلثي قيمته في العامين الماضيين ، إذ أنخفضت من ١١٥ دولاراً للبرميل (خام برنت المرجعي) في حزيران عام ٢٠١٤ ليصل إلى أقل من ٣٠ دولاراً للبرميل مطلع عام ٢٠١٦ .

وفي ما يلي ثمانية أسباب لهذا التدهور السريع في أسعار النفط :

١ - صعود الولايات المتحدة كمصدّر للبترول:

بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى ١٤ مليون برميل يومياً ، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبترول . هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط ، والتي تعدّ من أكثر الدول الأفريقية إنتاجاً للبترول .

وترجع هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة إلى التطورات التقنية في طريقة الحفر بالتكسير الهيدروليكي (فراكينغ) ، التي تعتمد على ضخ الماء ومحاليل كيميائية في طبقات الصخور بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقة والوصول إلى ما يسمى النفط والغاز الصخريين ، اللذين لا يمكن استخراجهما بالطرق التقليدية . وبالرغم من أن استخراج النفط بهذه الطريقة مكلف نسبياً ، فإن أسعار النفط المرتفعة في السنوات الأخيرة جعلت هذا الاستثمار مجدياً .

٢ - زيادة إنتاج العراق:

لم ينتبه العالم إلى أن العراق كان العام الماضي البلد الثاني على مستوى العالم الذي شهد زيادة في إنتاج النفط ؛ فبالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد تمكن من زيادة إنتاجه من النفط الخام من ٣,٣ إلى ٤,٣ ملايين برميل يوميا .

هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل إنتاج الجزائر بأكمله ، وهي ثالث أكبر منتج للبترول في أفريقيا .

في الوقت الراهن ، ينتج العراق من النفط أكثر مما كان ينتج قبل الاجتياح الأميركي عام ٢٠٠٣ . أغلب النفط العراقي مصدره مناطق الحكم الذاتي الكردية في الشمال ، والتي تتمتع بأمان نسبي .

٣ - عودة إيران إلى تصدير النفط:

بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة «٥+١» ، والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا ، في يناير/كانون الثاني ، تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران ، وبذلك ستتمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل ، ويتوقع أن تجاري جارتها العراقية في إنتاج النفط .

وبحسب إحصائية منظمة أوبك ، يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً ، بينما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يزيد الإنتاج بمقدار ثلاثمئة ألف برميل يومياً مع انتهاء العام الحالي . هذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً سيكون لها تأثير على الأسعار أيضاً .

٤ - النفط في المياه العميقة في البرازيل:

البرازيل أيضاً من الدول التي زاد إنتاجها من النفط خلال السنوات القليلة الماضية ؛ فبين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ ارتفع الإنتاج البرازيلي من ٢,٦ إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً . وبحسب إحصاءات أوبك ، فقد تم حفر ٧٢ بئراً جديدة للبترول في البرازيل خلال العام الماضي ، مقارنة بـ٨٧ بئراً في عام ٢٠١٤ .

كما عززت البرازيل مكانتها في العالم رائدة في تقنيات استخراج البترول من أعماق البحار ، وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول على أعماق تتراوح بين أربعة وثمانية كيلومترات بين طبقات صخرية وملحية .

لكن التوقعات باستمرار «المعجزة النفطية» البرازيلية ليست مشجعة ، إذ من أجل الوصول إلى هذه الاحتياطيات النفطية في أعماق المحيط ، ينبغي استثمار مبالغ طائلة لا يمكن استرجاعها في ظل أسعار النفط العالمية حالياً . بالإضافة إلى ذلك ،

فإن شركة النفط البرازيلية شبه الحكومية «بتروبراس» تورطت مؤخراً في عدة فضائح فساد ، الأمر الذي اضطرها إلى التراجع عن عدد من استثماراتها .

٥ - إبقاء السعودية على معدلات إنتاج دون تغيير:

في العقود الماضية لعبت السعودية دور «المنتج المرن» في ما يتعلق بأسعار النفط حول العالم ، ذلك أنها تمتلك كميات هائلة وغير مستغلة بعدُ من النفط ، ناهيك عن عدد كبير من الآبار النفطية التي لم تبلغ طاقتها الإنتاجية القصوى بعدُ . لهذه الأسباب ، فإن السعودية قادرة على رفع إنتاجها بسرعة في وقت قصير نسبياً ودون تحمل تكاليف إنتاج كبيرة مما يدفع الأسعار إلى الهبوط ، ولكنها أيضاً قادرة على كبح إنتاجها النفطي من أجل رفع الأسعار عالمياً ، خاصة أنها ثالث أكبر مصدّر للبترول في العالم .

وحتى بالرغم من العجز القياسي في ميزانيتها العام الماضي ، الذي بلغ ٨٩,٢ مليار يورو ، تبدو السعودية مصممة على الإبقاء على إنتاجها منخفضاً ، مما يعرضها إلى المزيد من الخسائر . هدف السعوديين من ذلك -على ما يبدو- هو تثبيط التقنيات البديلة لاستخراج النفط ، مثل التكسير الهيدروليكي والتنقيب في أعماق البحار ، التي تتطلب استثمارات هائلة ، وبالتالي إخراجها من دائرة المنافسة .

٦ - الخوف من الصين:

يبدو الأمر غريباً أن يتحدث المستثمرون عن أزمة اقتصادية في الصين عند النظر إلى معدلات نمو في الناتج القومي المحلي تبلغ ٦٪ ، لكن المراقبين يخشون من أن الأرقام الرسمية تخفي صورة أكثر قتامة للاقتصاد الصيني ؛ فانهيار سوق المال الصينية في بداية العالم الحالي أطلق إشارة تحذيرية في أنحاء العالم من أن المعجزة الاقتصادية الصينية ربما وصلت إلى نهايتها .

في السنوات العشر الماضية ، ارتفع الاستهلاك الصيني للنفط من سبعة ملايين إلى ١١ مليون برميل يومياً ؛ وبالتالي فلا عجب في أن مؤشرات أزمة اقتصادية بالصين قد تؤثر على أسعار النفط العالمية .

٧ - شتاء معتدل في نصف الكرة الأرضية الشمالي:

طبقا لحسابات هيئة الأرصاد والمحيطات الأميركية ، فإن عام ٢٠١٥ شهد شتاء هو الأكثر دفئاً منذ بدء عملية تسجيل الطقس في القرن الـ١٩ . وبسبب ظاهرة «النينو» المناخية ، يتوقع أن يشهد العام الحالي درجات حرارة مشابهة للعام الذي سبقه .

الشتاء المعتدل والدافئ نسبياً في شمال الكرة الأرضية أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان ، مما أدى إلى هبوط أسعار النفط عالمياً .

٨ - انحسار سيطرة أوبك:

اتفق أعضاء منظمة أوبك الـ١٣ ، ومن بينهم السعودية والعراق وإيران ونيجيريا وفنزويلا ، على إنتاج مشترك يقدر بـ٣٢,٣ مليون برميل يومياً ، وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط ، المقدر بـ٩٧ مليون برميل يومياً .

نظرياً ، يمكن لأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع ، لكن المنظمة لم تنجح حتى اليوم في كبح جماح الإنتاج النفطي تماماً ، ذلك أن أعضاءها ما يزالون يحافظون على معدلات الإنتاج مستقرة أو يقومون باستخراج كميات أكبر من البترول . وعلى ما يبدو ، فإن منظمة أوبك غير قادرة على منع أسعار النفط من الهبوط .

وجاء ذلك نتيجة لتضافر عوامل ضاغطة على الأسعار لعل من أبرزها :

١- **ضعف النمو في الاقتصاد العالمي المحرك الرئيسي للطلب** .حيث قام كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بإعادة النظر في مسار النمو مع تخفيض ملموس لمرئيات البنك لعام ٢٠١٦,ويأتي ذلك في ظل الانكماش في الاقتصادات الناشئة وعلى رأسها الصين المستهلك الأول للطاقة في العالم .إذ شهد النمو الاقتصادي فيها للربع الثالث انخفاضًا وصل إلى ٦,٩٪ مقابل ٧,١٪ في الربع الثاني .يذكر أن الصين كانت قد شهدت في العقد الماضي معدل نمو بلغ في متوسطه ١٠٪ ما أضفى زخم كبير على الطلب العالمي .

٢- **ارتفاع المخزونات التجارية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** لا سيما المخزون التجاري في الولايات المتحدة الذي شهد زيادة فاقت التوقعات لتصل إلى ٤٧٠ مليون برميل نهاية الأسبوع الحالي .

٣ ـ **الزيادة غير المسبوقة في إنتاج النفط لعدد من الدول الأعضاء في أوبك لا سيما اللاعبين الكبار فيها** . إذ وصل الإنتاج السعودي إلى ١٠,٧ مليون برميل يوميًا ، كما استمر الإنتاج العراقي في منحى تصاعدي يصل إلى ٤ مليون برميل يوميًا وهو الأعلى له منذ سبعينيات القرن الماضي .

٤ ـ **الزيادة في الإنتاج الأمريكي نتيجة لما يعرف بثورة الوقود الصخري** ، إلا أن الإنتاج هذا بحسب المراقبين أخذ بالتراجع وإن كان بشكل طفيف ، وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) إلى أن الإنتاج الأمريكي سينخفض من معدله الحالي البالغ ٩,١ مليون برميل يوميًا ليصل إلى ٨,٧ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٦ .

٥ ـ **قرب عودة إيران إلى السوق بزخم جديد بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها** المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ قبيل نهاية العام الحالي ، ما يعني ضخ ما يزيد عن نصف مليون برميل يوميًا من الإمدادات في سوق تعاني من التخمة أصلاً . حيث إن رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران أضحى قاب قوسين أو أدنى ، إذ بوسع إيران في غضون أشهر قليلة معدودات من زيادة إنتاجها بمقدار يتراوح بين ٠,٥٠٠ و٠,٧٠٠ ألف برميل يوميًا لتصل في فترة وجيزة ليس إلا إلى معدل ٣,٦ مليون برميل يوميًا وهو معدل الإنتاج الذي كان سائدًا قبل فرض العقوبات الاقتصادية على تصدير النفط عام ٢٠١١ .أضف إلى ذلك فإن بمقدور إيران البدء بالتصدير الفوري من مخزوناتها العائمة – على ظهر السفن والبالغة ٤٠ مليون برميل .

إزاء هذه المعطيات ، ومع فائض في المعروض العالمي يربو ٢ مليون برميل يوميًا تزداد الضغوط على الدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) على عقد اجتماع استثنائي يتمخض عنه خفض سقف الإنتاج ، الذي يزيد حاليًا بحوالي ١,٥ مليون برميل يوميًا عن سقف الإنتاج المستهدف والبالغ ٣٠ مليون برميل يوميًا .مع الإقرار بأن سياسة أوبك الجديدة بقيادة المملكة العربية السعودية والتي تخلت بمقتضاها عن لعب ما يعرف في أدبيات الطاقة بالمنتج المرجح مقابل سياسة تقوم على الحفاظ على حصتها في السوق لاسيما السوق الواعدة في آسيا وهي سياسة أخذت تأتي أكلها وتجلى ذلك في استمرار انخفاض عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقل من ٧٠٠ منصة مقابل ١٦٥٠ منصة في شهر أكتوبر/تشرين أول عام ٢٠١٤ كما هو موضح في الشكل البياني أدناه .

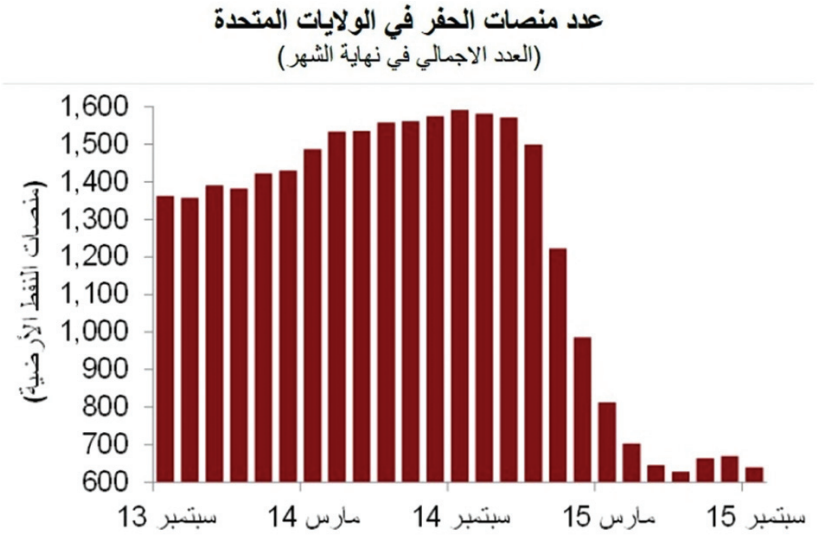

شكل رقم (١)

ثانياً: السوق النفطية بانتظار ما ستؤول إليه قمة المنتجين الكبار في الدوحة

تراقب الأسواق النفطية بلهفة واهتمام بالغين ما ستؤول إليه المداولات بين المنتجين النفطيين داخل أوبك والمنتجين من خارجها في العاصمة القطرية الدوحة في يوم ١٧ أبريل /نيسان الجاري .

وقد شهدت أسعار النفط في الأيام القليلة الماضية زخمًا إضافيًا مع تصريحات تفيد بان النية متجهة نحو تثبيت مقترح لإنتاج النفط الخام ، بالإضافة إلى مؤشرات اقتصادية قوية في الولايات المتحدة وألمانيا بما ينعكس إيجابًا على نمو الطلب على الوقود .كما عمل انخفاض الدولار (حيث لا يزال النفط مقومًا بالدولار الأمريكي) والانخفاض المفاجئ في المخزونات النفطية الأمريكية في نقطة التسليم في Cushing في ولاية أوكلاهوما بأكثر من ٤٨٠ ألف برميل يوميًا نتيجة لإغلاق خط أنابيب KeyStone الذي يربط كندا بالولايات المتحدة .

وقد عملت هذه العوامل مجتمعة على ارتفاع مزيج خام برنت القياسي العالمي إلى ٤١,٩٤ دولارًا للبرميل في نهاية التداولات في بورصة لندن يوم الجمعة الموافق ٨ أبريل/نيسان الجاري ، وبزيادة قدرها ٢,٥١ دولارًا للبرميل . أما خام غرب تكساس الوسيط WTI فقد أنهى التداولات في بورصة NYMEX بارتفاع قدره ١,٤٦ دولارًا للبرميل عند ٣٩,٧٢ دولارًا للبرميل (انظر الجدول أدناه)

تضارب التصريحات حول قمة الدوحة المرتقبة:

تسود الأسواق حاليًا حالة من عدم اليقين نتيجة لتضارب التصريحات حول قمة الدوحة القادمة والتي تأتي امتدادًا لقمة سابقة عقدت في ١٦ فبراير/شباط الماضي بين منتجين كبار داخل الأوبك وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية (بالإضافة إلى فنزويلا وقطر) ودول منتجة خارجها ممثلة بروسيا الاتحادية (المنتج الأكبر للنفط في العالم) .إذ خرج المؤتمرون في حينه بإعلان مفاده «تجميد» إنتاج النفط عند معدلاته في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ شريطة أن تحذو الدول المنتجة الأخرى حذوهم . وهناك تصريحات إيجابية بهذا الصدد جسدها وزير الطاقة الروسي مؤخرًا بأن الآمال معقودة على أن يتفق كبار منتجي النفط على تثبيت إنتاج النفط الخام بما يساهم في إعادة التوازن للسوق النفطية .

بيد أن تصريحات ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بأن السعودية ليست في وارد تخفيض الإنتاج ما دامت إيران غير مستعدة للالتحاق بالركب النفطي بدد هذا التفاؤل ما يلقي بظلاله على نجاح القمة المقبلة في تثبيت الإنتاج .

عودة إيران للأسواق العالمية والإجراءات السعودية المضادة:

جاءت إجراءات رفع العقوبات الاقتصادية على إيران بما فيها السماح لها بتصدير نفطها إلى الخارج في أحلك الظروف قتامه مع التخمة النفطية التي تعاني منها الأسواق حيث يزيد العرض فيه عن الطلب بحدود مليوني برميل يوميًا ، وهو أحد العوامل الرئيسية لانخفاض الأسعار التي فقدت حوالي ٦٠٪ من قيمتها منذ صيف عام ٢٠١٤ المنصرم .وستعمل عودة الصادرات الإيرانية إلى الأسواق من جديد إلى إضافة إمدادات إضافية إلى سوق تعاني من التخمة أصلا مما يزيد الطين بله . وتتطلع إيران إلى زيادة إنتاجها ليصل إلى ٤ مليون برميل يوميًا بحلول مارس /آذار القادم بزيادة قدرها ٨٠٠ ألف برميل يوميًا وهو ما يساوي إنتاج قطر الحالي بالكامل .

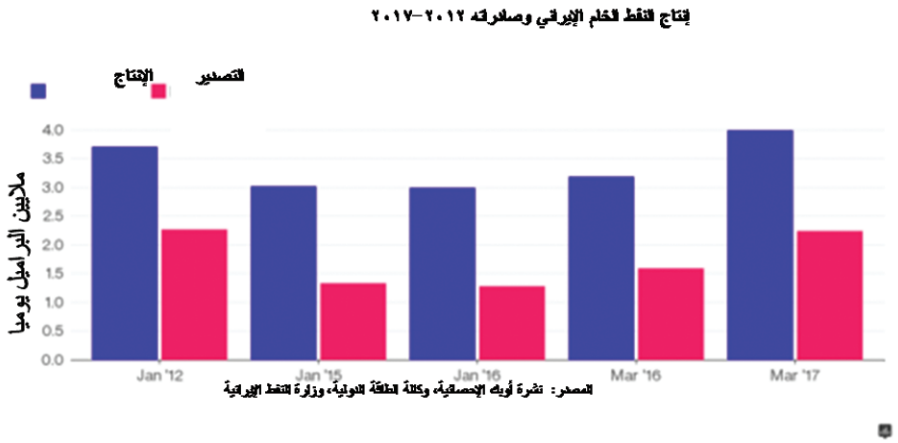

شكل رقم (٢)

وبناء على المعطيات أعلاه فإن إيران سوف تبقى تغرد خارج السرب وتنأى بنفسها عن المشاركة في القمة المقترحة لحين بلوغها الإنتاج المستهدف البالغ ٤ مليون برميل يوميًا وهو الإنتاج الإيراني السائد قبل فرض العقوبات الاقتصادية عام ٢٠١٢ .

إغلاق المياه الإقليمية السعودية بوجه الناقلات الإيرانية:

يتداول على نطاق واسع وفقًا للتجار وسماسرة الشحن أن السعودية قد اتخذت خطوات لإبطاء الجهود الإيرانية لزيادة صادراتها النفطية ، مثل منع الناقلات الإيرانية من عبور المياه السعودية الإقليمية .

ويأتي ذلك في الوقت الذي تواجه فيه إيران عقبات في مجالات تأمين الملاحة ، إضافة إلى عقبات مالية وقانونية ، وذلك رغم رفع العقوبات عن صناعة إيران النفطية في كانون الثاني (يناير) التي سمحت لإيران باستئناف تصدير النفط الخام لأوروبا وغيرها .

ومنذ رفع العقوبات استطاعت إيران بيع كميات محدودة من النفط الخام لأوروبا ، وهذا يتضمن مبيعات صغيرة لشركات (سبسا الإسبانية وتوتال الفرنسية وليتاسكو الروسية) . وفي هذا الإطار ، تشير تقارير الملاحة البحرية إلى أن ٨ ناقلات نفط أبحرت من جزيرة «خرج الإيرانية» في الخليج إلى أوروبا مع حجز ١٢ مليون برميل فقط للإبحار في أواسط نيسان (إبريل) الحالي .

وحسب سماسرة السفن ووسطاء ملاحة النقل البحري ، فرضت المملكة العربية السعودية قيودًا ضد دخول ناقلات النفط الإيراني من موانئ سعودية وبحرينية .

كما تواجه إيران صعوبات في تأمين الموافقة للاستفادة من تسهيلات مصرية في مجمعات التخزين على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، والتي تشارك السعودية في امتلاك تلك المجمعات .

من جهة أخرى ، أثّرت التوترات الجيوسياسية بين السعودية وإيران ، والتي استفحلت خلال الصراع السوري الدامي ، والحرب بالوكالة في اليمن حيث تدعم السعودية الشرعية الدولية (عاصفة الحزم) في مقابل دعم إيران لحركة الحوثيين الانفصالية ، وقد بلغ التوتر أوجه بين الجانبين في أعقاب إعدام رجل الدين نمر باقر النمر وهجوم الغوغاء على السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد مما أفضى إلى قطع العلاقات الثنائية ، وقد أثر ذلك وبشكل كبير على العلاقات التجارية ناهيك عن المنافسة الحادة بينهما في الاستحواذ على أكبر حصة من السوق في ظل انهيار أسعار النفط .

وجزء من مشكلة تباطؤ صادرات النفط الايرانية لأوروبا هو عدم مقدرتها على الاستفادة من التسهيلات التي تقوم بتشغيلها الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد) .

وكانت إيران قبل العقوبات تصدر النفط الخام من البحر الأحمر للبحر الأبيض المتوسط عبر خطوط أنابيب الشركة . وتمتلك مصر ٥٠٪ من تسهيلات سوميد ، في حين تمتلك دول الخليج والسعودية ٤٥٪ من أسهمها .

كما أن القيود الأميركية المصرفية والتأمينية لا تزال قائمة . إذ يدفع مستأجرو الناقلات سعرًا باهظًا لشحن الخام الإيراني . ويقول مراقبون إن بعض مشاكل إيران هي إيرانية بحتة ، ولا علاقة للسعودية وغيرها فيها ، مثل فرض شروط قاسية في عقود المبيعات ، ورفضها منح العملاء خصم في الأسعار .

التداعيات الجيوسياسية «للمواجهة» السعودية الإيرانية

لعل من أهم التداعيات الجيوسياسية للحروب بالوكالة (Proxy Wars) في اليمن وسوريا التي يخوضها البلدان ، إذ تدعم الأولى نظام الأسد والحركة الحوثية في حين تدعم الثانية المعارضة السورية ونظام عبد ربه منصور هادي المعترف به دوليًا .

إن الصراع الحالي وضع خط أنابيب – إيران . العراق . سوريا – والبالغ طوله ٥٦٠٠ كيلو متر والذي ينطلق من حقول جنوب بارس الإيراني مع إمكانية وصوله إلى الأسواق الأوروبية عبر العراق وسوريا .وحيث إن شركة غاز بروم الروسية المملوكة للدولة تصدر أكثر من ٨٠٪ من إنتاجها من الغاز إلى أوروبا فقد حظي المشروع البالغ تكلفته ١٠ مليار دولار بمباركة روسيا –بوتين .بيد أن السعودية كان لها رأي آخر ، إذ أبدت حماسها لخط أنابيب ينطلق من قطر مرورًا بسوريا وتركيا وصولا إلى القارة العجوز .وحيث إن الخط الجديد المزمع إنشاؤه لن يمر عبر الأراضي الإيرانية عمل نظام بشار الأسد بكل ما أوتي من قوة على إجهاض المشروع برمته .

تداعيات انخفاض أسعار النفط:

لعل من أبرز تداعيات الانخفاض الحاد في الأسعار هو انخفاض الإنفاق العالمي على النفط ، إذ خفضت شركات النفط العملاقة (شركة إكسون موبيل الأمريكية ، شركة بي بي البريطانية ، توتال الفرنسية ، شيفرون الأمريكية ، إيني الإيطالية ، شتات أويل النرويجية) إنفاقها الرأسمالي (عمليات الاستكشاف والتنقيب) بشكل كبير ما ينبئ بأن الإمدادات العالمية قد تشهد تراجعًا يفضي في نهاية المطاف إلى خلق التوازن المنشود بين العرض والطلب ، ويوضح الشكل أدناه انخفاض الإنفاق العالمي للشركات الكبرى من ٢١١ مليار دولار عام ٢٠١٣ إلى ١٤٤ مليار دولار في

عام ٢٠١٦ مع تقديرات تشير إلى استمرار الانخفاض ليصل إلى ١٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٧ .

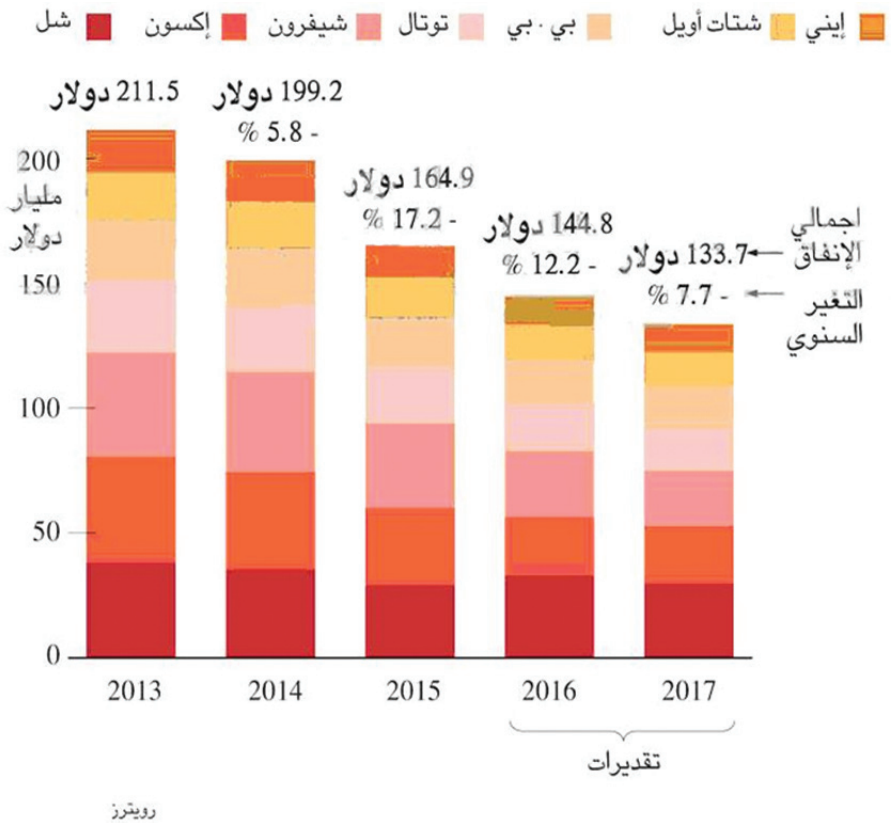

شكل رقم (٣)

وهناك مؤشرات تشي بأن الإنتاج الأمريكي لا سيما النفط الصخري – المسؤول المباشر في انخفاض الأسعار – آخذ في التراجع . ودليلنا على ذلك انخفاض عدد منصات الحفر لتصل إلى ٤٤٣ منصة في ٨ أبريل /نيسان الجاري وبانخفاض قدره ٥٤٥ منصة في الشهر المماثل في العام السابق .

وبانتظار ما ستسفر عنه مداولات قمة الدوحة الأسبوع القادم فإن التذبذبات السعرية ستبقى مهيمنة بين مد تارة وجذر تارة أخرى .

والأيام حبلى بالمفاجآت .

ثالثاً: أسعار النفط الخام تسترد بعضاً من بريقها.. الأسباب والنتائج

ما تزال أسعار النفط منخفضة وتعاني من التذبذبات الحادة بيد أنها منذ أن هوت إلى أدناها في أوائل شهر فبراير /شباط والتي انخفضت فيه إلى ما دون عتبة الثلاثين دولارًا للبرميل شهدت الأسعار في الآونة الأخيرة زيادة مطردة تصل إلى ١٧٪ ، إذ سجل كل من خامي برنت المرجعي ومتوسط خام غرب تكساس الوسيط زيادة تقارب الدولار لكل برميل مع اقترابهما أكثر وأكثر من عتبة الـ ٤٠ دولارًا للبرميل ، إذ أقفل مزيج برنت وخام غرب تكساس الوسيط في نهاية المعاملات يوم الجمعة ٤ مارس الحالي عند ٣٨,٧٢ و٣٥,٩٢ دولارًا للبرميل على التوالي ، **كما هو موضح في الجدول أدناه** .

وقد كان لتضافر العديد من العوامل دورًا كبيرًا في رفد الأسعار لعل من أبرزها :

*** التوافق على «تجميد» الإنتاج:**

كان من نتائج قمة الدوحة التي انعقدت في منتصف شهر فبراير /شباط الماضي التوافق بين المنتجين الكبار داخل أوبك (السعودية وفنزويلا وقطر) ومنتجين خارجها (روسيا) على تبني ما أصبح يعرف بـ»إعلان الدوحة» يتم بمقتضاه تجميد الإنتاج عند مستوياته لشهر يناير /كانون الثاني لعام ٢٠١٦ شريطة أن تحذو حذوها الدول المنتجة الأخرى ، وهناك مؤشرات تشي بالتزام المنتجين الكبار بالأهداف المرسومة لا سيما روسيا الاتحادية – أكبر منتج للنفط الخام في العالم – والتي وصل إنتاجها في شهر يناير المنصرم إلى ١٠,٨ مليون برميل يوميًا وهو الأعلى لها منذ انتهاء الحقبة السوفييتية .كما أن السعودية – أكبر مصدر للنفط في العالم – لا تجد غضاضة في الاحتفاظ بسقف الإنتاج للشهر المذكور ، والذي وصل إلى ١٠,٢ مليون برميل يوميًا وهو من أعلى المعدلات قاطبة .بيد أن تجميد الإنتاج لإعادة التوازن في الأسواق لكي يصبح ذا أنياب يستوجب مشاركة الدول المنتجة الأخرى . وتلعب كلا من إيران والعراق دورًا كبيرًا في إنجاح قرارات التجميد ، فإيران التي خرجت للتو من نظام صارم للعقوبات الاقتصادية بعد تسوية ملفها النووي المثير للجدل تنظر إلى اتفاق الدوحة بأنه اتفاق «مثير للشفقة ويدعو للضحك» ، إذ إن إيران بخلاف ما يدعو إليه إعلان الدوحة تعمل على زيادة إنتاجها البالغ حاليًا ٢,٨ مليون برميل يوميًا ليصل إلى

معدلاتها قبل فرض العقوبات عام ٢٠١١-٢٠١٢ والبالغ ٤ مليون برميل يوميًا .علمًا بأن الصناعة النفطية الإيرانية تعاني من التقادم وهي بحاجة ماسة إلى استثمارات أجنبية تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار إذا ما أريد النهوض بالإنتاج إلى معدلاته السابقة . وجاء فوز «الإصلاحيين» في انتخابات مجلسي الشورى والخبراء ليمهد الطريق لدخول الشركات الأجنبية التي ما زالت تتردد في الولوج في الساحة الإيرانية المحفوفة بالمخاطر .وقد يعمل وجود الإصلاحيين قريبًا من صنع القرار على التسريع في رفع العقوبات المصرفية التي لا تزال مفروضة على مبادلات إيران التجارية .

أما العراق ، والذي لا يزال مستثنى من حصص الإنتاج داخل أوبك ، فيتطلع هو الآخر إلى زيادة إنتاجه الذي يصل حاليًا إلى ٤,٧ مليون برميل يوميًا إلى ٦ مليون برميل يوميًا بحلول عام ٢٠٢٠ انظر الشكل البياني أدناه .

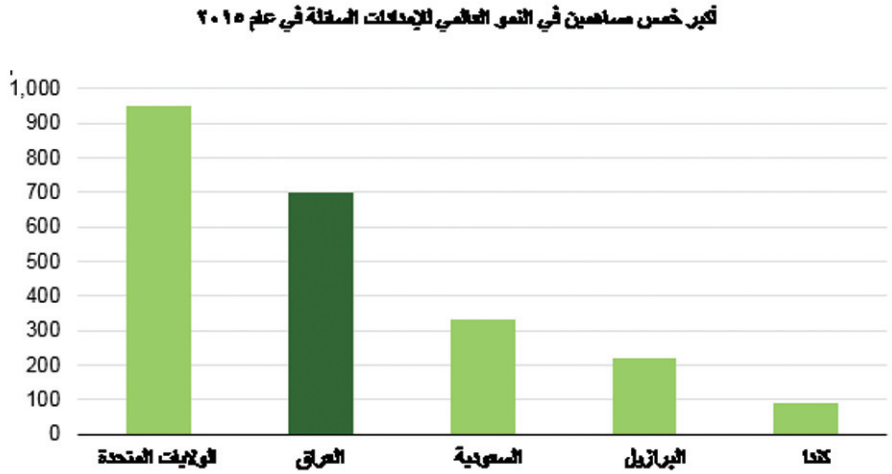

شكل رقم (٤)

وتفيد الأنباء أن هناك اليوم ما بين ١٠ إلى ١٥ دولة أبدت رغبتها في المشاركة في اتفاقية التجميد المشروط يتراوح إنتاجها ما بين ٤٠ إلى ٤٢ مليون برميل يوميًا ، أو ما يعادل ٧٥٪ من إنتاج الدول المصدرة للنفط الذي يتراوح بين ٥٥ إلى ٥٦ مليون برميل يوميًا .

وحسب آخر التسريبات الإعلامية ، فإن مؤتمرًا لتجميد الإنتاج سينعقد يوم ٢٠ مارس الجاري في احد العواصم النفطية لم يكشف النقاب عنها حتى تاريخه ، ومن المرجح أن يلتئم في العاصمة الروسية موسكو .وسيمثل ذلك انفراجًا في السوق

النفطية طال انتظاره ، لا سيما في ظل غياب التوافق داخل أوبك على تخفيض حصص الإنتاج .

*** تراجع إنتاج النفط في دول رئيسية:**

وصل إنتاج الدول الأعضاء داخل أوبك إلى ٣٢,٣٧ مليون برميل يوميًا في شهر فبراير /شباط الماضي ، أي بانخفاض قدره ٣٠٠ ألف برميل يوميًا تعزى لعوامل قهرية منها مشاكل تتعلق بأنبوب النفط في كردستان العراق الواصل إلى ميناء جيهان التركي كما هناك بعض التسريبات من أنبوب النفط في نيجيريا المنتج الأكبر في أفريقيا ما سيفضي إلى انخفاض إنتاجها الكلي بواقع ٢٥٠ ألف برميل يوميًا .

*** سياسة أوبك تؤتي أكلها:**

لعل من أبلغ الدلائل على أن سياسات أوبك بزعامة السعودية في انتهاج ما يعرف في أدبيات الطاقة بـ «المنتج المرجح» وهي السياسة القائمة على إغراق السوق بالإمدادات لإخراج المنتجين ذوي التكاليف المرتفعة أخذت تؤتي أكلها ، هو التراجع في الإنتاج الأمريكي بشقيه التقليدي والصخري غير التقليدي ، إذ انخفض إلى أدنى مستوياته منذ أكتوبر/ تشرين أول الماضي ليصل إلى ٩,١ مليون برميل يوميًا .

إن تراجع الإنتاج الأمريكي يمكن تلمسه بشكل واضح مع التراجع في عدد منصات الحفر والتي هبطت إلى ٤٠٠ منصة فقط وهو الأدنى له منذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩ . كما هو موضح في الشكل البياني أدناه .

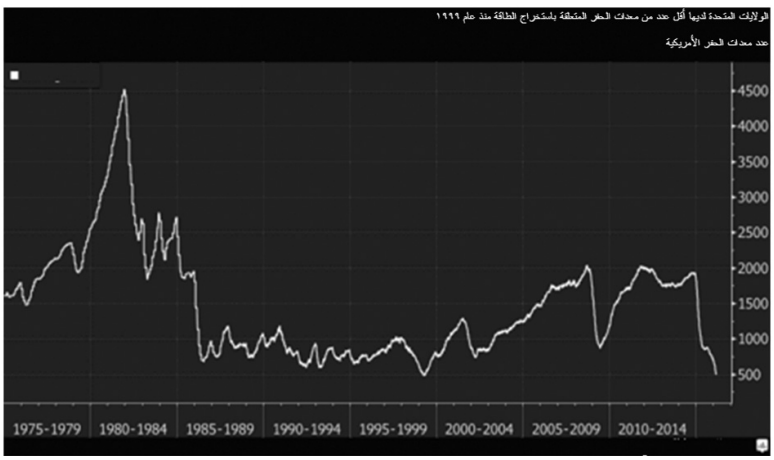

شكل رقم (٥)

❋ هل سنشهد نهاية لهبوط الأسعار:

هناك من المراقبين من يعتقد أن الأسعار تجاوزت نقطة القعر ، وهي آخذة في الارتفاع التدريجي لتقفل عند حوالي ٥٠ دولارًا للبرميل في نهاية العام .بيد أن أساسيات السوق تؤشر بشكل واضح إلى وجود تخمة في المعروض الذي يزيد بحوالي ٢ مليون برميل يوميًا عن الطلب يفاقم منها من ناحية انحسار النمو في الاقتصادات الناشئة وتراكم المخزون التجاري في الدول الأعضاء في منظومة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تربو على ٣ مليار برميل من ناحية أخرى ، كما هو موضح في الشكل البياني أدناه .

مخزون النفط التجاري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

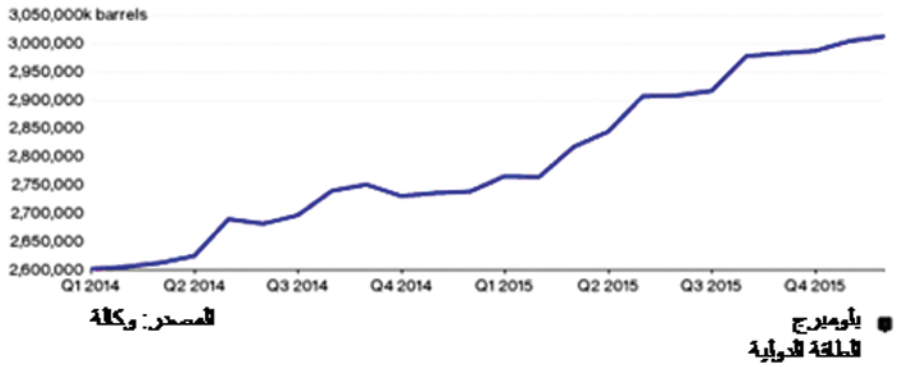

شكل رقم (٦)

❋ أثر التذبذبات السعرية على دول مجلس التعاون الخليجي:

كان لانخفاض أسعار النفط منذ صيف عام ٢٠١٤ ، كما هو معلوم ، وقعًا كبيرًا على الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تحتاج معظمها إلى سعر تعادل يصل إلى ١٠٠ دولار في موازناتها العامة ، ما أفضى إلى خلق عجوزات في سابقة لم تشهدها من قبل . بيد أن الانخفاض الذي نشهده اليوم يجب أن ينظر إليه «كنعمة» لا «نقمة» كما يحلو لبعض المغرضين توصيفه .إذ عملت العديد منها على تبني برامج جديدة للطاقة من خلال الحد من الدعم لكبح الاستهلاك غير العقلاني لا سيما المشتقات النفطية كالبنزين والديزل والتي شهدت أسعارها مؤخرًا بعض الزيادات وإن كانت لا تزال أرخص بكثير من أسعارها في الدول المجاورة الأخرى .

خلاصة القول ، وبانتظار ما ستؤول إليه نتائج الاجتماع المرتقب للمنتجين الكبار يوم ٢٠ مارس /آذار الجاري للوصول إلى آلية يتم بمقتضاها تجميد الإنتاج بما يفضي إلى إعادة التوازن في السوق بين العرض والطلب . ستحبس الأسواق أنفاسها . .

الأنظار تشخص نحو اجتماع منتجي النفط الكبار..

تواصل أسعار النفط ارتفاعها في ظل الأنباء التي تفيد بأن الدول المنتجة داخل أوبك (بقيادة السعودية) والدول المنتجة خارجها (روسيا الاتحادية) عاقدة العزم على الاجتماع في العاصمة القطرية الدوحة يوم ١٧ أبريل / نيسان القادم للتباحث في آلية يتم بمقتضاها وضع اتفاقية الدوحة (١٦ فبراير الماضي) «تجميد» الإنتاج وفقا لمعدلاته السائدة في شهر يناير /كانون الثاني الماضي (والبالغ ٤٣ مليون برميل يوميًا) كما هو موضح في الشكل .

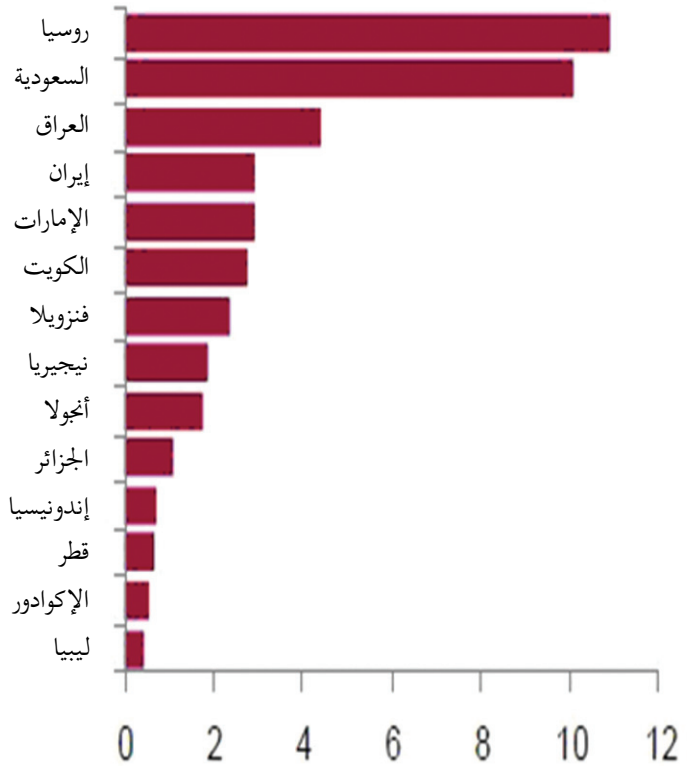

المصدر: التقرير الشهري لأوبك، فبراير / شباط ٢٠١٦.

شكل رقم (٧)

١٥ دولة من كبار منتجي النفط تحضر قمة الدوحة:

وهناك شبه تأكيد عن مشاركة ١٥ دولة في الاجتماع المنشود يمثلون ٧٣٪ من الإنتاج العالمي ، رغم الهواجس التي تكتنف المراقبين من «فاعلية» المؤتمر القادم في بلوغ أهدافه في ظل غياب إيران التي ما فتئت تبحر عكس التيار بزعم أن العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها أدت إلى انخفاض إنتاجها وصادراتها إلى الخارج إلى ٢,٨ مليون برميل يوميًا و١,١ مليون برميل يوميًا على التوالي .ولحين الوصول إلى إنتاجها ما قبل العقوبات (٢٠١٢) والبالغ ٤ مليون برميل يوميًا ستبقى إيران «تغرد خارج السرب» .

وبالرغم من أن أساسيات السوق لم تشهد تغييرًا كبيرًا إذ ما يزال يعاني من تخمة الإمدادات يقابله تراخي الطلب ، فإن هناك ما يشي إلى أن الأسعار بلغت مداها وأنها ستشهد ارتفاعًا تدريجيًا بحلول النصف الثاني من العام ، ليتم تداوله عند عتبة تتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ دولارًا للبرميل .

رابعاً: ما بعد اتفاق الدوحة.. ومؤشرات لتعاف وشيك الأسعار

وقفة تحليلية لقمة الدوحة:

التأمت قمة الدوحة يوم ١٦ فبراير الجاري بمشاركة أربعة من كبار المنتجين منهم ثلاثة أعضاء في منظمة الأوبك (السعودية ، فنزويلا ، قطر) ودولة منتجة خارجها (روسيا) . ونظرًا لصعوبة التوصل إلى إجماع حول خفض الإنتاج توصل المشاركون إلى حل وسط هو العمل على «تجميد الإنتاج» عند مستوى يناير /كانون الثاني الماضي ، هذا أولاً . ثانيًا ـ أن تجميد الإنتاج المستهدف «مشروط» بقيام الدول النفطية المنتجة الأخرى بتجميد إنتاجها كذلك .

التقارب السعودي الروسي:

ولعل من أبرز «تجليات» قمة الدوحة هو «التقارب» غير المألوف بين روسيا والسعودية في رسم سياسات نفطية يتم التوافق عليها بالرغم من المواقف السياسية المتقاطعة لكل منهما حيال الملف السوري كما هو معروف . وتبدو إمكانية تجميد الإنتاج قابلة للتنفيذ لدى البلدين ، لا سيما وأن إنتاج روسيا وصل في نهاية يناير ١٠,٩ مليون برميل يوميًا – وهو معدل لم يشهد له مثيل منذ انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ – في المقابل فإن الإنتاج السعودي هو في ذروته كذلك عند ١٠,٢ مليون برميل يوميًا .

إيران تغرد خارج السرب:

إن وضع قرار التجميد موضع التنفيذ يستوجب مشاركة الدول النفطية المنتجة فيه كما اسلفنا ، ويأتي على رأس هذه الدول إيران ، إذ بعد أن باركت قرار التجميد خرج علينا وزير نفطها «السيد زنكنه» وهو يخاطب وسائل الإعلام ناعتًا الاتفاق بأنه «اتفاق سخيف يدعو للضحك» ، مشددًا على أن إيران عاقدة العزم على زيادة إنتاجها للتعويض عما فاتها – أثناء سنوات العقوبات الاقتصادية العجاف – وهي تتطلع بالتالي إلى الوصول إلى ٢,٨ مليون برميل يوميًا في نهاية العام بإضافة ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف برميل يوميًا ، وأن هدفها هو الوصول إلى عتبة الـ ٤ مليون برميل يوميًا في نهاية عام ٢٠١٧,عند ذاك يصبح الكلام عن تجميد إنتاج النفط الإيراني موضع بحث قابل للنقاش .

وبانتظار ما ستسفر عنه القمة التشاورية في أواسط الشهر القادم فإن أساسيات السوق لم تشهد تغييرات جذرية ذات شأن ، إذ ما زال الإمداد في أوجه مع بلوغ المخزون التجاري الأمريكي ٥٠٤ مليون برميل ، وهي ذروة لم يشهدها منذ عام ١٩٣٠ .

خامساً: تجميد مشروط لكبار المنتجين
وإيران وروسيا الاتحادية العقبة الكأداء في طريق التنفيذ

توطئة:

جاء اجتماع الدوحة يوم ١٦ فبراير /شباط الجاري بتجميد الإنتاج عند مستواه لشهر يناير الماضي لينعش الآمال بحدوث «انفراج» في السوق بعد مباركة المنتجين الكبار – السعودية وروسيا – على بنود اتفاق الدوحة .

اتفاق الدوحة:

أقرت السعودية وروسيا وهما من اكبر المنتجين للنفط الخام في العالم بمشاركة كل من فنزويلا وقطر «تجميد» سقف الإنتاج عند معدلات الإنتاج القائمة لشهر يناير المنصرم ، ولا يتضمن التعهد هذا إجراء أي تخفيض في الإنتاج ما لم تلتحق بالركب الدول النفطية المنتجة الأخرى . وقد توزع إنتاج الدول المشاركة في قمة الدوحة النفطية على النحو التالي :

* روسيا الاتحادية : ١٠,٩ مليون برميل يوميًا (وهو الأعلى له منذ انهيار الاتحاد السوفييتي) .
* المملكة العربية السعودية : ١٠,٢ مليون برميل يوميًا .
* فنزويلا : ٢,٤ مليون برميل يوميًا .
* قطر : ٠,٦٨٠ مليون برميل يوميًا .

المجموع : ٢٤,١٨ مليون برميل يوميًا .

أي أن إنتاج الدول الأربعة مجتمعة يعادل ٢٥٪ من الإنتاج العالمي البالغ ٩٦ مليون برميل يوميًا .وتعد اتفاقية الإنتاج هذه الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠١ حين وضعت الدول المنتجة خارج أوبك (روسيا والنرويج والمكسيك والبرازيل) يدها بيد الدول الأعضاء في أوبك للعمل على خفض الإنتاج في محاولة لرفع الأسعار التي كانت قد هوت إلى ما دون الثلاثين دولارًا للبرميل .بيد أن روسيا الاتحادية «نكثت العهد» دون تنفيذ ما اتفق عليه . ولا يوجد ما يشي إلى أن روسيا بوتين ستنفذ وعودها لا سيما وأن هناك صراع خفي بينها وبين المملكة العربية السعودية حول

ملفات إقليمية شائكة لعل من أبرزها الملف السوري ، إذ تدعم الأولى كما هو معروف نظام بشار الأسد في حين تدعم السعودية المعارضة المعتدلة .

قمة طهران:

ولغرض إنجاح اتفاق الدوحة عقد بعد يومين من الاجتماع المذكور اجتماع في العاصمة الإيرانية طهران يوم ١٨ فبراير الجاري لمتابعة تنفيذ تجميد الإنتاج المتفق عليه ، ضم بالإضافة إلى إيران كل من العراق (اللتان لم تشاركا في اجتماع الدوحة) بالإضافة إلى قطر وفنزويلا . وجاءت تصريحات وزير البترول الإيراني مؤيدة لقرار التجميد دون أن يشي بان إيران مستعدة عمليًا في الولوج بمثل هذا الأمر .بل إن ما ورد على لسان مندوبها في أوبك يشدد على أن إيران والتي كانت تنتج أكثر من ٤,٤ مليون برميل يوميًا قبل فرض العقوبات عام ٢٠١٢ تنتج اليوم بحدود ٢,٨ مليون برميل يوميًا .

تخطط إيران لاستعادة نصيبها في السوق ، عن طريق زيادة الإنتاج بحوالي مليون برميل يومياً ، وذلك في خلال ستة أشهر من رفع العقوبات الدولية عنها .

شكل رقم (٨)

أما صادراتها فقد انخفضت من ٢,٥ مليون برميل يوميًا إلى ١,١ مليون برميل يوميًا بعد رفع العقوبات وبالتالي فإن إيران ليس في وارد النظر في تجميد الإنتاج بل هي تتطلع إلى زيادته ليصل إلى مستواه قبل فرض العقوبات والعمل كذلك على استعادة حصتها في السوق التي فقدتها لمنتجين آخرين . وعند بلوغ الإنتاج الرقم المستهدف البالغ ٤,٤ مليون برميل يوميًا سيكون عند ذاك لكل حادث حديث . وقد غادرت جزيرة خرج

مؤخرًا ناقلات نفط محملة بـ ٤٠٠ ألف برميل يوميًا من النفط الإيراني توزعت بين توتال الفرنسية ولوك أويل الروسية . يذكر أن الصادرات الإيرانية لأوروبا كانت قد وصلت إلى أكثر من ٥٥٠ ألف برميل يوميًا وتتطلع إيران إلى توسيع تجارتها النفطية لتشمل كذلك أسبانيا واليونان بالإضافة إلى إيطاليا ودول أخرى مجاورة .

إن بقاء إيران «على هامش» الاتفاق رغم الكلام المعسول يجعل من تنفيذ تجميد الإنتاج أمر بعيد المنال .

فتش عن العرض والطلب:

لا زالت العوامل الأساسية من عرض وطلب تفعل فعلها في الأسواق ، وهي العوامل التي ما فتأت تضغط على الأسعار نحو الأدنى ، فهناك تخمة في المعروض تقدر وفقا للتقديرات الأخيرة لوكالة الطاقة الدولية عند ٢,٥ مليون برميل يوميًا ، فاقم منها مؤخرًا زيادة المخزون التجاري الأمريكي والذي وصل إلى معدلات قياسية تقدر بـ٥٠٣ مليون برميل ، ناهيك عن الاحتياطي الاستراتيجي الذي تحتفظ به لأغراض الطوارئ والبالغ ٧٠٠ مليون برميل .بالإضافة إلى زيادة الإنتاج بشكل مضطرد لكل من العراق وروسيا والزيادة في إنتاج الولايات المتحدة جراء ما يعرف بثورة الوقود الصخري .

شكل رقم (٩)

يقابل ذلك في جانب الطلب الضعف في النمو الاقتصادي العالمي لا سيما الاقتصادات الناشئة في آسيا ، إذ شهدت الصين تراجعًا كبيرًا إلى ما دون الـ ٧٪ لأول مرة في تاريخها منذ عقود خلت ، وهي التي تعد ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم .

وقد أفضت هذه العوامل مجتمعة إلى خلق فائض في الإمدادات والذي تسبب في هبوط الأسعار بأكثر من ٧٠٪ منذ صيف العام ٢٠١٤ .

الخلاصة:

إن اتفاق الدوحة بتجميد الإنتاج لن يكتب له النجاح دون الالتزام الجدي من جانب روسيا الاتحادية من ناحية والتزام إيران بالتنسيق مع نظرائها داخل أوبك لا سيما الدول المنتجة الرئيسية فيه كالسعودية والإمارات والكويت . وبخلافه فإن سيناريو الانخفاض الذي شهدته الأسعار في الأشهر الـ ١٨ الماضية سيبقى السيناريو السائد خلال النصف الأول من العام على اقل تقدير ، إذ لن يتراجع في أحسن الأحوال عن ٤٠ دولارًا للبرميل ، وأن استمرار الانخفاض في الأسعار ستكون له تداعيات وخيمة على الدول المنتجة التي تحتاج إلى أسعار مرتفعة لتحقيق التعادل في موازناتها ، ولا يستثنى في ذلك الدول العربية الخليجية التي شهدت معظمها إعادة النظر في سياسات دعم الطاقة المتبعة بالرغم من قدرة غالبيتها على استيعاب الصدمات لما لديها من أرصدة في صناديق الثروة السيادية تبقى كبيرة .

سادساً: أوبك في عين العاصفة
الزيارات المكوكية لوزرائها
وبدء الانتخابات التمهيدية في الولايات المتحدة
ترسم المسار المستقبلي للأسعار

الزيارات المكوكية لوزراء أوبك:

إن الزيادة في أسعار الخام التي خبرتها الأسواق مؤخرًا تأتي في ظل الزيارات المكوكية لعدد من وزراء أوبك لعل من أبرزهم الوزير الفنزويلي لعواصم النفط الرئيسية في الشرق الأوسط (الرياض ، طهران ، الدوحة) بالإضافة إلى روسيا الاتحادية في محاولة لإقناع الدول المنتجة سواء داخل أوبك أو خارجها بتخفيض الإنتاج بمقدار ٥٪ من المعروض ، الأمر الذي سيؤدي إلى سحب مليوني برميل من الأسواق بما يرجع الأسعار إلى حدود الـ ٥٠ دولارًا للبرميل في وقت قصير .

وجاءت تصريحات وزير الطاقة الإماراتي عن قرب التوصل إلى اتفاق بين المنتجين الكبار لتنسيق سياساتهم النفطية لتعطي زخمًا إضافيًا للأسواق .علمًا بأن حصة أوبك الحالية تمثل ٣٢٪ فقط من سوق النفط – وهي حصة تقل كثيرًا عن حصتها البالغة ٥٠٪ من الإنتاج العالمي في سبعينيات القرن الماضي إبان عصرها الذهبي ، إذ كان ينظر إليها باعتبارها «الكارتيل» النفطي الأكبر دون منازع .

وبالرغم من التسريبات الإعلامية التي تفيد بان اتفاقًا وشيكًا أصبح قاب قوسين أو أدنى إلا أن الواقع على الأرض لا يشي بأن الدول المنتجة التي يمكن وصفها بـ «الراكب المجاني» Free Ride والتي تريد من أوبك فقط خفض الإنتاج دون أن تلج هي في ذلك . إذ تتردد روسيا الاتحادية التي يزيد إنتاجها عن ١٠ مليون برميل يوميًا عن المشاركة في أي خفض إنتاجي لا سيما وهي تعاني أزمة مالية خانقة ، كما أن إيران العضو الفاعل في أوبك والتي رفعت عنها العقوبات الاقتصادية مؤخرًا بعد تسوية ملفها النووي المثير للجدل «تمانع» بشدة إجراء أي تخفيض ، بل هي تسعى جاهدة لاستعادة موطئ قدم لها في الأسواق العالمية من خلال العمل على رفع إنتاجها إلى ٤ مليون برميل يوميًا وهو إنتاجها السائد قبل فرض العقوبات عام ٢٠١٢ .

إلا أن ما هو متداول اليوم وعلى نطاق واسع هو قبول أوبك «تجميد» الإنتاج البالغ

حاليًا ٣٢,٥ مليون برميل يوميًا في مسعى منها لمواجهة تخمة المعروض العالمي دون خفض الإمدادات .

حرب الأسعار الخفية:

بالإضافة إلى ما يشاع من أن هناك حرب سعرية تشنها المملكة العربية السعودية من خلال سياستها النفطية الجديدة ، والتي من أهم دعائمها تخفيض الإنتاج للمحافظة على حصتها السوقية ، بدلا من سياستها السابقة المعروفة بـ «المنتج المرجح» والتي تسعى من ورائه إلى ضرب الإنتاج الصخري الأمريكي – أحد أسباب تخمة المعروض – بالإضافة إلى «تشديد الخناق» على روسيا وإيران واللتان تحتاجان إلى سعر مرتفع لتحقيق التوازن في موازناتهما .هناك كذلك «حرب غير معلنة» داخل أوبك للحفاظ على حصتها في السوق الآسيوية –الصين ، اليابان ، كوريا ، الهند – تخوضها بهوادة – إن صح التعبير – السعودية والعراق بالدرجة الأولى من خلال تقديم – التخفيضات – لزبائنها ، وبخصومات قد تصل إلى خمسة دولارات للبرميل مقارنة بأسعارها لزبائنها في أوروبا والولايات المتحدة ، ما يمثل عامل ضاغط إضافي على الأسعار .

مخاوف من وصول طاقة التخزين العالمية إلى مستوياتها القصوى:

نظرًا لما شهدته الأسعار من انخفاض خلال الـ ١٨ شهرًا المنصرمة عملت العديد من الدول الصناعية على تخزين النفط الخام على ظهر الناقلات العملاقة في أعالي البحار بعد أن امتلأت خزانتها على اليابسة ، وذلك في محاولة لتعزيز المخزون الاستراتيجي لديها (الولايات المتحدة) أو بناء مخزون استراتيجي جديد (الصين ، كوريا الجنوبية) . هذا وأن المخزونات العائمة تصبح مربحة تجاريًا عندما تكون أسعار النفط – تسليم اليوم Spot– أدنى من أسعارها للشهر الذي يليها Futures وهو ما يعرف في أدبيات الطاقة بحالة الـ Contango ، وهو ما يسمح «للمشتري» بتخزين النفط وبيعه لاحقًا بسعر أعلى بما يؤدي إلى تحقيق أرباح كبيرة .وتقدر المخزونات التجارية في الولايات المتحدة اليوم عند ٥٠٣ مليون برميل (انظر الشكل البياني أدناه) وهو الأعلى له منذ سنوات عديدة خلت .في حين تصل داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند ٢,٩ مليار برميل .

«ضريبة الرئيس أوباما»:

وهو المشروع الذي تقدم به الرئيس أوباما بفرض ضريبة مقدارها ١٠ دولارات على كل برميل ينتج في الولايات المتحدة في خطته للموازنة العام الجديد . ومن شأن «ضريبة أوباما» في حال إقرارها - وهو أمر مستبعد لحد كبير في ظل سيطرة الجمهوريين على الكونجرس الأمريكي بشقيه النواب والشيوخ- أن تحرك الأسعار في اتجاه الصعود والهبوط على حد سواء .إن مشروع الضريبة الإضافية هذا يأتي في وضع تعاني فيه شركات الطاقة من تراجع الأسعار ، والذي يعبر عنه بشكل جلي انخفاض العدد الإجمالي لمنصات الحفر في الولايات المتحدة إلى ٤٦٧ منصة مقابل ١١٤٠ منصة في العام الماضي .

من هو الرئيس الأمريكي المفضل لشركات النفط؟

في خضم الانتخابات التمهيدية المحتدمة في الولايات المتحدة لانتخاب رئيس جديد للبلاد تشخص أنظار الدول المنتجة والمستوردة إلى صاحب «الحظوة» الذي سيخلف الرئيس «أوباما» ، ويعد رجل الأعمال الملياردير «دونالد ترامب» الذي يتصدر المرشحين الجمهوريين في الانتخابات التمهيدية قائمة الخيار الأسوأ للدول المنتجة إذ لا يخفي المرشح «ترامب» رغبته في الدخول في مواجهة مع دول أوبك وهو يتطلع كذلك إلى جعل الولايات المتحدة أقل اعتمادًا على النفط المستورد .أما في الجانب الديمقراطي حيث تعد السيدة هيلاري كلينتون الأوفر حظًا ، وإذا ما كتب لها النجاح في الوصول إلى البيت البيضاوي فإنها ستسير على خطى الرئيس «أوباما» ، فهي ضد التنقيب في أعماق البحار ، لأسباب بيئية ، كما أنها تعارض بشدة مد خط أنابيب لنقل الغاز من كندا وصولاً للأراضي الأمريكية للأسباب ذاتها .

العوامل الجيوسياسية:

كانت المتغيرات الجيوسياسية ، لا سيما تلك التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي بلغت ذروتها إبان «الربيع العربي» ، والتي عملت على الضغط على الأسعار نحو الأعلى خشية توقف الإمدادات ، إلا أن الاضطرابات

الأخيرة لا سيما بعد تأزم العلاقات السعودية الإيرانية ، لم تشهد حدوث ارتفاع مماثل للأسعار كما كان يحدث سابقًا ، (انظر الشكل أدناه) .إذ يتبلور اليوم رأي مفاده أن إغلاق المضائق البحرة – هرمز وباب المندب – هي عملية لن تقوى عليها إيران ، إذ تعد بمثابة إعلان حرب ستدفع ثمنها باهظًا .

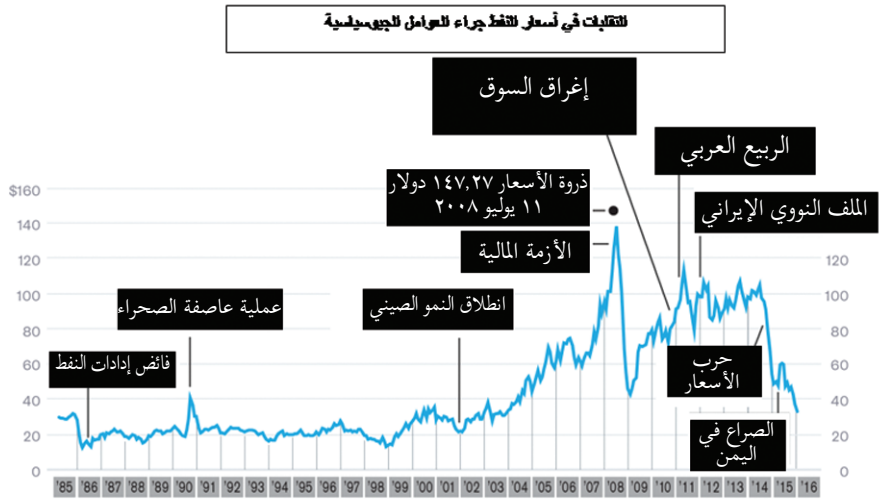

شكل رقم (١٠)

خلاصة القول:

فإن السوق النفطية لا زالت تعاني من تخمة في الإمدادات يفاقم منها زيادة إنتاج الدول الأعضاء داخل أوبك – السعودية والعراق وإيران– والدول المنتجة خارجها – روسيا والمكسيك والبرازيل وسواهما – بانتظار حصول التوافق المنشود بينهما وبخلافه فإن الأسعار مرشحة للبقاء دون عتبة الـ ٤٠ دولارًا للبرميل خلال الربع الأول من العام مع انكماش الطلب العالمي بعد تراجع الإنتاج الصناعي في الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم .وبانتظار قادم الأيام فإن الأسواق تتطلع إلى أن يتبلور الاتفاق المرتقب بين المنتجين الكبار إلى حلحلة الأمور .

سابعاً: المسار المستقبلي لأسعار النفط وتداعياتها المحتملة على دول الخليج العربية

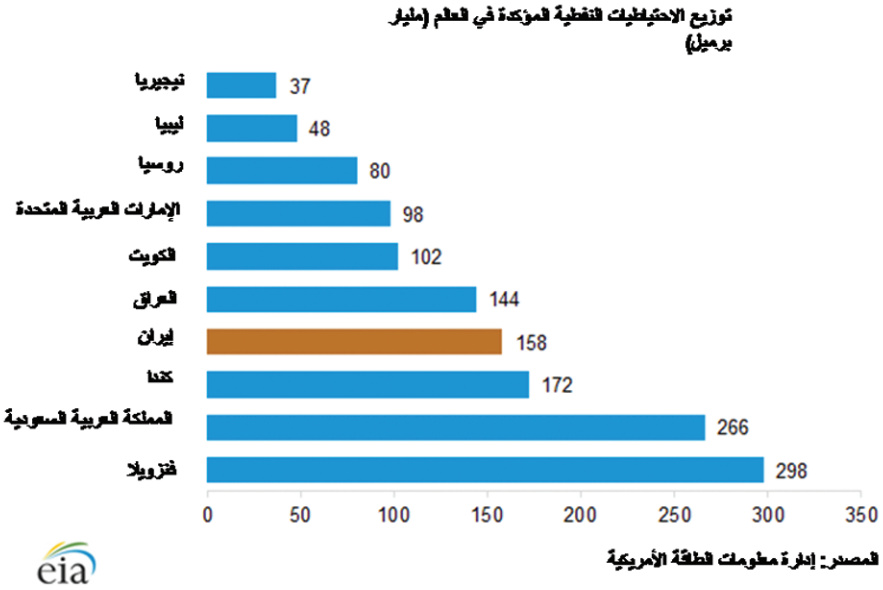

شكل رقم (١١)

مرئيات السوق عام ٢٠١٦:

هناك سؤال مهم يطرح نفسه هو :ما هي الرؤية المستقبلية لأسعار النفط مع انبلاج عام جديد؟ ولاستشراف مسار الأسعار المحتملة خلال العام الحالي لابد من التوقف عند ما يلي :

أولاً ـ في جانب العرض:

لا زال السوق يعاني تخمة في الإمدادات ، إذ وصل الإنتاج العالمي حسب أرقام وكالة الطاقة الدولية إلى ٩٦,١ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٥ مقابل ٩٣,٦ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٤ ، أي بزيادة قدرها ٢,٥ مليون برميل يوميًا .وهذه الزيادة في الإمدادات مردها تضافر العديد من العوامل لعل من أبرزها :

١ـ **ثورة الوقود الصخري** : تشهد الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما ينوف عن عقد من الزمن تطور لافت في الإنتاج الغير التقليدي من النفط المضغوط tight oil جاء بعد توظيف تكنولوجيا التكسير الهيدرولوكي Fraking بالإضافة إلى

تكنولوجيا الحفر الأفقي الثلاثي الأبعاد .وقد أضافت هذه التقنية أكثر من ٤,٥ مليون برميل يوميًا إلى إنتاجها الكلي الذي يزيد اليوم عن ٩ مليون برميل يوميًا .وقد أدى هذا التطور إلى أن تحل الولايات المتحدة محل السعودية في لعب ما يعرف بالمنتج المرجح (Swing Producer) بعد تبني الأخيرة سياسة نفطية جديدة ، كما أن الزيادة في الإنتاج الأمريكي جعل من درجة اعتماد وارداتها على النفط المستورد بما فيها النفوط ذات منبع خليجي /شرق أوسطي والتي لا تزيد حاليًا عن ٢٠٪ من إجمالي وارداتها في تراجع مستمر .

ويرى بعض المراقبين أن هذا التطور سيترتب عليه تغير جذري في سياسة أمريكا في المنطقة لا سيما بعد انسحابها من العراق وأفغانستان ، رغم أن لأمريكا مصالح حيوية في الشرق الأوسط لن تحيد عنها بغض النظر عمن يدير دفة الحكم في البيت البيضاوي سواء كان ديمقراطيا أم جمهوريًا ، إذ إن للولايات المتحدة أهمية بالغة في استمرار التدفق الآمن للإمدادات لحلفائها في حلف شمال الأطلسي عبر مضائق الخليج المتعددة ، منها مضيق هرمز الحيوي ومضيق باب المندب بالإضافة إلى قناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط .

٢ـ **الزيادة الكبيرة في الإنتاج خارج منظومة أوبك** : ومن أبرزها الزيادة الكبيرة في الإنتاج الروسي ، والذي وصل إلى ١٠,٦ مليون برميل يوميًا وهو معدل لم تشهده منذ الحقبة السوفيتية أواخر ثمانينيات القرن الماضي .ويأتي ذلك في ظل الزيادة الكبيرة في إنتاج العديد من الدول الأعضاء في أوبك ذاتها ، مع إنتاج السعودية أكثر من ١٠ مليون برميل يوميًا في حين تجاوز الإنتاج العراقي حاجز الـ ٤ مليون برميل يوميًا .

٣ـ **سياسات أوبك النفطية** : ساد عدم التوافق بين أعضاء منظمة أوبك خلال المداولات العديدة التي شهدتها المنظمة عام ٢٠١٥ كان آخرها الاجتماع الذي انعقد في مقر المنظمة في العاصمة النمساوية فيينا يوم ٤ ديسمبر ٢٠١٥ ، والذي طغى عليه انقسام المنظمة إلى فريقين مناوئين إن صح التعبير ، فريق الحمائم بقيادة المملكة العربية السعودية (بالإضافة إلى الإمارات والكويت) يقابله في الجانب الآخر فريق الصقور بقيادة إيران بالإضافة إلى فنزويلا والعراق والجزائر .

وخلصت العديد من الدول الأعضاء في المنظمة أنه ما لم يتم التنسيق مع الدول المنتجة الأخرى خارج أوبك فإن تخفيض حصص الإنتاج التي تزيد عن ٣١,٥ مليون برميل يوميًا حاليًا سيعني فقدان حصتها السوقية لصالح المنتجين الأكثر تكلفة .

٤ـ **رفع الحظر عن صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام** : صوت الكونجرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ يوم ١٨ كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٥ على قرار تاريخي أجاز بمقتضاه إعادة العمل بتصدير النفط الخام المتوقف منذ عام ١٩٧٥ على أثر حرب أكتوبر/تشرين أول عام ١٩٧٣ وما ترتب عليه من قيام العرب بإعلان الحظر النفطي لصادراتها للولايات المتحدة (وهولندا) لمواقفهما الداعمة لإسرائيل . وسيؤدي هذا القرار إلى فتح الأبواب أمام أسواق النفط الخام الخفيف (الحلو) الذي تنتجه الولايات المتحدة من مكامنها الصخرية .كما سيجعل هذا القرار من خام غرب تكساس الوسيط (WTI) الذي يعد السعر المرجعي للخامات الأمريكية ، السعر المرجعي العالمي للنفوط الخفيفة العالية الجودة ، وسينافس في ذلك خام برنت المعتمد كمرجع عالمي للتسعير حاليًا الذي يضم مزيج من النفط الخام الأثقل .

وقد وصلت أول شحنة فعلاً من النفط الأمريكي المصدر إلى الموانئ الإيطالية في ٣٠ ديسمبر /كانون أول ٢٠١٥ بلغ حجمها ٥٠٠ ألف برميل .ويعد هذا التطور إضافة جديدة للمعروض العالمي من النفط الذي وصل حد «الإشباع» مع امتلاء «الصوامع» بمخزونات النفط التجارية على اليابسة ما حدا بالعديد من الدول الصناعية إلى تخزين نفوطها على ظهر الناقلات العملاقة في أعالي البحار .

ثانياً ـ في جانب الطلب:

يعد النمو في الناتج المحلي الإجمالي المحرك الرئيسي للطلب على النفط في العالم ، وتشير التوقعات الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي لن ينمو بأكثر من ٢,٩٪ عام ٢٠١٦ نظرًا لتراجع النمو في الدول الواعدة في آسيا ، لا سيما في الصين (بعد تخفيض عملتها اليوان وتوقف التداول في السوق المالي لأكثر من أسبوع) والهند بالإضافة إلى الركود في منطقة اليورو .

يذكر أن الطلب العالمي على النفط حسب بيانات وكالة الطاقة الدولية ارتفع من

٩٢,٨ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٤ إلى ٩٤,٦ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٥ أي بواقع ١,٨ مليون برميل يوميًا فقط .في حين تشير التقارير إلى أن النمو في الطلب العالمي لن يزيد عن ١,٢ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٦ . وهذا يعني استمرار التخمة في المعروض والذي يتراوح بين ١,٥ إلى مليوني برميل يوميًا .كما أن قرب عودة إيران لأسواق التصدير بزخم كبير بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها ، إذ يتوقع أن يصل إنتاجها الإضافي ما بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف برميل يوميًا خلال أشهر قليلة من سريان رفع الحظر ، ما يضيف إمدادات إضافية لسوق يعاني من التخمة أصلاً .

هذا وتشير أغلب المعطيات لعام ٢٠١٦ إلى أن الضغط على أسعار النفط سيأخذ مداه خلال النصف الأول من العام لا سيما إذا علمنا أن المخزونات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تزيد عن ٣ مليار برميل ، ناهيك عن الارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى بعد قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة – البنك المركزي – برفع أسعار الفائدة بربع نقطة مئوية ، ما يجعل من الدول المستورة للنفط تدفع فاتورة أعلى – إذ لا يزال النفط حتى يومنا هذا مقوم بالدولار– الأمر الذي يقلل من الطلب على النفط .

وجاء البيان الختامي لمؤتمر المناخ الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس خلال الفترة من ٣١ نوفمبر إلى ١٢ ديسمبر من العام الماضي ليشدد على ضرورة الحد من استهلاك الوقود الأحفوري باعتباره الملوث الرئيسي للبيئة وأحد أسباب الاحتباس الحراري ، مقابل تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .

بيد أن هناك مؤشرات تشي بأن الأسعار في طريقها إلى التعافي خلال النصف الثاني من العام ، إذ تسبب انخفاض الأسعار في تراجع كبير في الاستثمارات في مناحي عديدة من الصناعة البترولية لا سيما عمليات الاستخراج والتنقيب ، والتي زادت عن ٢٠٠ مليار دولار ، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب بدءاً من الربع الثاني من العام ، مع بوادر انتعاش اقتصادي في الولايات المتحدة وعودة الإنتاج الصناعي في الصين إلى مستوياته المرتفعة .

وهناك ما يدل على أن السياسات النفطية لأوبك بقيادة المملكة العربية السعودية – والتي وقفت صامدة أمام كافة الضغوط التي مورست لخفض الإنتاج – أخذت تأتي أكلها بدليل انخفاض منصات الحفر في الولايات المتحدة إلى ثلث معدلاتها

السابقة ، إذ وصلت في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٥٣٦ منصة عاملة ، ما يدل على أن الإنتاج الأمريكي بما فيه إنتاجها من الوقود الصخري آخذ في التراجع .إذ تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن الإنتاج الأمريكي انخفض بمعدل ٨٠ ألف برميل يوميًا عام ٢٠١٥,

وقد تشهد أسعار النفط تداولاً في البورصات العالمية (بورصتي نيويورك ولندن) خلال عام ٢٠١٦ عند عتبة الـ ٥٥ –٦٠ دولارًا للبرميل ، كما أن هناك إجماع على أن الأسعار لن تعود إلى معدلاتها السابقة والتي تجاوزت الـ ١٥٠ دولارًا للبرميل صيف عام ٢٠١٤ قبل نهاية العقد الحالي .

تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول الخليجية:

أعلنت أغلبية دول مجلس التعاون الخليجي عن عجز في موازناتها في العام ٢٠١٦ ، إذ أصبح من المتعذر للعديد منها الاستمرار في معدلات الإنفاق السابقة في ظل تدني الأسعار إلى حوالي ٣٦ دولارًا للبرميل . وعلى هذا المنوال أعلنت المملكة العربية السعودية – صاحبة أكبر اقتصاد عربي وخليجي – عن ميزانية متحفظة على أساس سعر ٣٧ دولارًا للبرميل ، وهي الأكثر تحفظًا منذ ما لا يقل عن ١٠ سنوات ، بيد أنها بما تحتفظ به من احتياطيات أجنبية تبلغ حاليًا ٦٤٠ مليار دولار يمكنها استيعاب هذا التراجع ولسنوات قادمة شأنها شأن دول خليجية أخرى تتمتع بأرصدة نقدية كبيرة في صناديق الثروة السيادية لديها .والتي وصلت في الإمارات العربية المتحدة (جهاز أبو ظبي للاستثمار) عند ٤٥٠ مليار دولار ، وفي الكويت تقدر صناديق الثروة السيادية فيها عند ٢٢٠ مليار دولار ، بينما وصلت في قطر إلى ٦٦ مليار دولار ، في حين تعد الأدنى في مملكة البحرين (ممتلكات) عند ٦ مليار دولار .

وهناك من يرى أن التراجع في إيرادات الدول الخليجية هو بمثابة «النعمة» لا «النقمة» كما يحلو للمغرضين تسويقه ، إذ إن انكماش الأسعار وتراجع الإيرادات دفع بالدول الخليجية إلى إعادة النظر في سياسات دعم المحروقات التي تستنزف الكثير من موازناتها بما يؤدي إلى الترشيد العقلاني للاستهلاك الذي يغلب عليه سمة الإسراف . إذ أعلنت المملكة العربية السعودية عن رفع أسعار المشتقات النفطية في نهاية ديسمبر عام ٢٠١٥ ، ما سيوفر للمملكة ٧ مليار دولار . وحذت مملكة البحرين

حذوها بإعلانها رفع أسعار الديزل والكيروسين بدءاً من العام الجديد وكذلك رفع أسعار الكهرباء والماء .

وكانت الإمارات العربية المتحدة السباقة بين دول المجلس ، إذ أعلنت في أغسطس من العام الماضي عن تعويم أسعار المشتقات النفطية ليتم تحديدها وفقًا لقوى السوق . بيد أن أسعار البنزين التي تتراوح بين ٠,٢٠ دولار /لتر في السعودية كحد أدنى إلى ٠,٣١ دولار /لتر في سلطنة عمان كحد أعلى تظل الأرخص في العالم ، حيث يصل سعر لتر البنزين على سبيل المثال إلى أكثر من ١,٨٤ دولار /لتر في بريطانيا في حين تصل إلى ١,٧٧ دولار /لتر في تركيا .

وأخذت العديد من الدول الخليجية بما فيها السعودية والإمارات والبحرين بالتوسع في استثماراتها في الطاقة البديلة المتجددة بعيدًا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري ,بما يفضي إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية .

أثر الانخفاض على الدول المستوردة.. الأردن نموذجًا:

يبقى أن نشير إلى أن المستفيد الأكبر من الانخفاض السعري للنفط الخام الذي فقد أكثر من ثلثي قيمته مقارنة بعام ٢٠١٤ هم الدول المستوردة للنفط ، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر :دول الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا ودول الجوار الجغرافي (لبنان ، تركيا ، مصر) .

ويعد الأردن في سلم الدول المستفيدة باعتباره دولة تعتمد اعتمادا كبيرًا على الواردات لتلبية الطلب المحلي ، والتي تصل إلى أكثر من ٩٧٪ .ومن شأن انخفاض الأسعار العمل على تخفيض «فاتورة الواردات» بمعدل قد يصل حسب بعض التقديرات إلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار .علما بأن فاتورة المملكة من الواردات النفطية بلغت حتى عهد قريب أكثر من ٤ مليار دولار .وسيعمل هذا التطور إلى خلق فائض في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات .وقد تلمس المواطن الأردني مؤخرًا أثر هذا الانخفاض مع استمرار التخفيضات الشهرية التي تصدرها وزارة الصناعة والتجارة كان آخرها التخفيضات التي طالت البنزين والديزل مع إطلالة عام جديد .في حين تم الإبقاء على أسطوانة الغاز للاستخدام المنزلي دون مساس عند ٧ دينار للأسطوانة وهو يقل بكثير عن معدلاتها للأعوام السابقة والتي وصلت إلى ١٠ دينار للأسطوانة .

الخلاصة والاستنتاجات:

إن ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من قلاقل أعاد إلى الواجهة من جديد قضية التدفق الآمن للإمدادات ، لا سيما وأن الدول النفطية الرئيسية فيها تقع على مرمى حجر من مضيق هرمز ، الشريان الحيوي الذي تمر من خلاله يوميًا ١٧ مليون برميل يوميًا على ظهر الناقلات العملاقة . وهناك خشية لدى المراقبين من أن يتطور الصراع بين إيران والسعودية إلى مواجهة عسكرية من نوع ما – وإن كان ذلك مستبعدًا مع وساطات تبذل لنزع فتيل الأزمة ـ ما يعرض التدفق الآمن للإمدادات إلى الخطر ، وهو ما قد يدفع الأسعار إلى مراتب فلكية قد تصل إلى ٢٠٠ دولار للبرميل .

وبالرغم مما يعانيه السوق من تخمة في المعروض بيد أن هناك رؤى تلوح في الأفق حاليًا تشي بأن ارتفاع الأسعار العالمية خلال العام الجديد ٢٠١٦ مع توقع وصول سعر مزيج خام برنت المرجعي – وفقا لمسوحات جديدة شملت آراء أكثر من ٣٠ محللاً – إلى ٥٧ دولارًا للبرميل ، أي أكثر بنحو ٢٠ دولارًا من سعر تداوله اليوم ، يعزز من ذلك تباطؤ الإمدادات وسط معلومات تفيد بتأخر وصول النفط الإيراني إلى الأسواق الدولية ناهيك عن تراجع الاستثمار العالمي في صناعة النفط .

وتتوقع بعض المنظمات والوكالات البترولية المتخصصة ، ومنها أوبك ووكالة الطاقة الدولية ، تباطؤ نمو الطلب العالمي في عام ٢٠١٦ إلى ما بين ١,٢ و١,٣ مليون برميل من ١,٨ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٥ ، وهو ما سيعزز من الرأي السائد باستمرار تخمة المعروض العالمي في ظل قتامة آفاق الطلب .

بيد أن مفتاح الحل يبقى بيد أوبك ، إذ يمكن لها (بالرغم من حرصها المفهوم على احتفاظها على حصتها في الأسواق العالمية) من خلال توظيف آلية التحكم في الإنتاج ـ تخفيض الحصص ـ منح زخم كبير للأسعار . ولعلنا نتذكر قمة أوبك التاريخية التي انعقدت في مدينة وهران الجزائرية في ديسمبر عام ٢٠٠٨ حين قررت المنظمة في حينها خفض الإنتاج بأكثر من ٤,٢ مليون برميل يوميًا ، كان له الأثر الفوري في رفع الأسعار ـ التي كانت قد هوت إلى ما دون الـ ٤٠ دولارًا للبرميل على أثر الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم الصناعي إلى ما فوق الـ ١٠٠ دولارًا للبرميل خلال فترة وجيزة ـ ومن يدري ، فقد نشهد في قادم الأيام اجتماعًا استثنائيًا للمنظمة للتداول فيما آلت إليه الأسعار .

ثامناً: النفط العراقي إلى أين؟
الصراعات المحلية والتجاذبات الإقليمية والدولية تحدد مسارها المستقبلي

يحتل العراق اليوم المرتبة الخامسة عالمياً من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد البالغ ١٤٣ مليار برميل ، بعد المملكة العربية السعودية وفنزويلا وكندا وإيران مباشرة . بيد أن الإنتاج العراقي الكلي البالغ ٢,٩ مليون برميل يومياً في نهاية عام ٢٠١٢ ، يضعه في المرتبة الثامنة عالمياً ، ولا يزال الإنتاج بعيداً عن معدلاته القياسية المتحققة عام ١٩٧٩م قبيل اندلاع الثورة الإيرانية وما خلفه من عقابيل الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ والتي شهدت فيه تراجعاً حاداً في الإنتاج . وجاء الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ /١٩٩١ ليدخل البلاد في دوامة العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن فيما أصبح يعرف بـ «برنامج النفط مقابل الغذاء» .

ويسعى العراق خلال ما يعرف بـ «جولات التراخيص» مع شركات النفط العالمية إلى زيادة الإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧ ، وهو هدف صعب المنال ومن المتعذر بلوغه ، بنظر العديد من المراقبين لتضافر العديد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي تحول دون ذلك .

وإذا ما صدقت الأرقام الأخيرة التي أطلقها وزير النفط العراقي مؤخرًا (جبار لعيبي) فقد تجاوز الإنتاج العراقي لأول مرة في تاريخه عتبة ٤ مليون برميل يوميًا ما يضعه في المرتبة الثانية بعد السعودية مباشرة داخل منظومة أوبك متخطيًا إيران المنافس التقليدي له في السوق النفطي قبيل الاجتياح الأمريكي عام ٢٠٠٣ ، إذ أضحى عراق ما بعد ٢٠٠٣ حليف استراتيجي لإيران يسير في فلكها ويأتمر بأمرها لا سيما تعليمات المرشد الأعلى .

ويواجه العراق جملة تحديات للنهوض بصناعته النفطية منها :

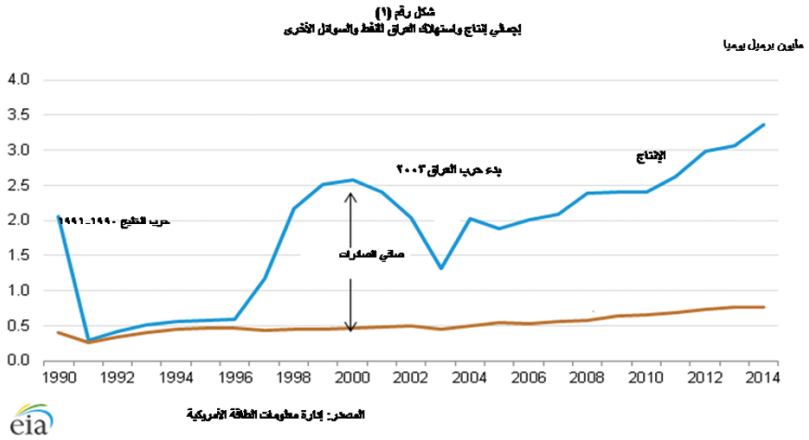

شكل رقم (١٢)

(١) العوامل المحلية:

عملت المحاصصة الطائفية والسياسية التي أضحت ديدن العملية السياسية منذ الاحتلال الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣ على غياب الهوية الوطنية العراقية الجامعة التي كانت آخذة بالتبلور منذ قيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وإرساء النظام الوطني تحت راية الملك الهاشمي فيصل الأول بن الشريف حسين بن علي ، وإن وكان بدرجات متفاوتة[١] ، وقد أفضت الانتخابات البرلمانية إلى تبلور نهج يتم بمقتضاه توزيع المناصب وفقاً للانتماءات القومية والمذهبية ، ويخشى أن تتحول رويداً رويداً إلى عرف أسوة بالنموذج اللبناني (إذ القاعدة هناك حسب الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ أن يكون رئيس الجمهورية من الطائفة المارونية ورئيس الوزراء من الطائفة السنية ورئيس مجلس النواب من الطائفة الشيعية) .

وفي «العراق الجديد» جاءت الانتخابات التي جرت في أبريل / نيسان ٢٠١٤ تكريساً للسياسة الطائفية السائدة حيث توزعت الرئاسات الثلاث على النحو التالي :

* رئيس الجمهورية من نصيب الأكراد (فؤاد معصوم)

(١) لمزيد من التفاصيل ، أنظر :

حنا بطاطو ، **العراق : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية** . ترجمة عفيف الرزاز . الكتاب الأول ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ٢٠٠٣ .

* رئيس الوزراء من نصيب الشيعة (حيدر العبادي)
* رئاسة البرلمان من نصيب العرب السنة (سليم الجبوري)

توزيع الاحتياطيات النفطية جغرافياً:

ما يثير الاهتمام هو أن جل الاحتياطيات المعروفة من الوقود الأحفوري وفقاً للدراسات المنشورة لبيوت الخبرة العالمية تؤشر إلى حقيقة مفادها أن النفط والغاز يتمحور حول حزام محاذي للمنطقة الشمالية الشرقية والجنوبية من البلاد مع شح واضح في المنطقة الغربية (ذات الغالبية السنية) . وتضيف هذه الدراسات أن لدى العراق (٩) حقول عملاقة جداً Super Giants (ذات احتياطيات تزيد عن ٥ مليارات برميل) بالإضافة إلى (٢٢) حقلاً عملاقاً (ذات احتياطيات تزيد عن مليار برميل) . وتستأثر الحقول العملاقة في جنوب وجنوب شرق البلاد ما يتراوح بين ٧٠ إلى ٨٠ بالمائة من الاحتياطيات المؤكدة للبلاد في محافظات ذات غالبية شيعية منها البصرة والناصرية والديوانية وكربلاء والنجف والعمارة والسماوة والكوت تكاد تكون جميعها مغلقه مع بعض الاستثناءات للتواجد العربي السني خاصة في البصرة (الزبير) والناصرية (حيث عشيرة السعدون المعروفة) . في حين تستأثر المنطقة الشرقية قرب كركوك والموصل بحوالي ٢٠٪ من الاحتياطي المؤكد .

جدول رقم ١٢

توزيع الاحتياطيات النفطية جغرافياً

المناطق العاملة	عدد الحقول	الاحتياطيات (مليار bbl/d)	الإنتاج ٢٠١٠ (1000 bbl/d)	الطاقة الإنتاجية (1000 bbl/d)
حكومة إقليم كردستان	٦	٢	١٥	٣٧٥
شركة نفط الشمال	٣٢	٢١	٧٧٠	١,٣٠٠
شركة نفط الوسط	٢٧	١٣	١٠	٦٨٠
شركة نفط ميسان	١٠	٨	١١٠	٨٢٠
شركة نفط الجنوب	٢٥	٦٩	١,٤٥٥	١٠,٠٥٠
المجموع	١٠٠	١١٣	٢,٣٦٠	١٣,٢٢٥

المصدر : Iraq, Country Analysis Briefs, EIA, Apirl 2013.

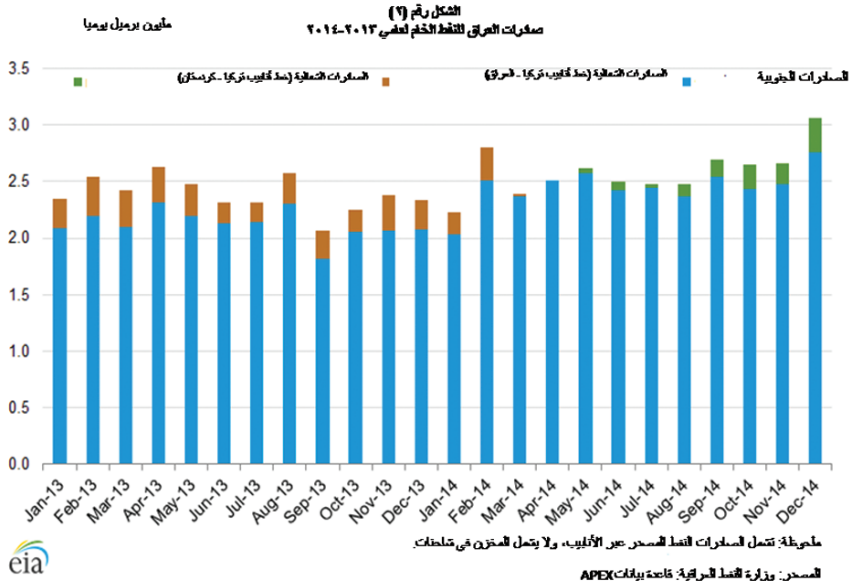

شكل رقم (١٣)

المواد الدستورية (الخاصة بالنفط والغاز):

تضمن دستور البلاد الجديد الذي تم التصويت عليه عام ٢٠٠٥ ، على العديد من المواد الجدلية «حمالة أوجه» ، وعلى رأس هذه المواد تلك المتعلقة بالنفط والغاز والتي تحظى بتفسيرات متباينة بين كل من الحكومة الاتحادية في بغداد من جهة وحكومة إقليم كردستان في أربيل من جهة أخرى ، بل أن حكومة كردستان مضت قدماً بتوقيع العديد من العقود النفطية مع شركات النفط الدولية العملاقة في مخالفة صارخة للدستور الأمر الذي حدا بالحكومة الاتحادية إلى حجب حصة الإقليم من عائداته النفطية في الموازنة العامة البالغة ١٧٪ منذ مطلع عام ٢٠١٤ .

وفي أدناه المواد المتعلقة بالنفط والغاز كما وردت في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ :-

المادة (١١١) : «النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات»

المادة (١١٢) : أولاً : تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن تتوزع وارداتها بشكل يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد .

ثانياً : تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز مما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي .

وإن الواضح من المادة (١١٢) أنها تتعامل مع الحقول الحالية في (أولاً) ومع جميع الحقول الحالية منها وغير الحالية في (ثانياً) ، وعدا ذلك فهي مليئة بما يحتاج للشرح والتوضيح ، مما جعل العراقيين العرب يضغطون لتعديلها لتصبح منسجمةً مع المادة (١١١) التي سبقتها ، بينما يتمسك بها الأكراد لأنها من أهم المواد الدستورية التي يستندون إليها في تبرير سياستهم النفطية الحالية .

(٢) العوامل الإقليمية:

أثارت جولات التراخيص التي أبرمها العراق مع الشركات النفطية العالمية خلال الفترة الواقعة بين (نوفمبر ٢٠٠٨م ومايو ٢٠١٠م) لزيادة الإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يومياً خلال السنوات السبع القادمة ، أثارت حفيظة دول الجوار العراقي وبالأخص المملكة العربية السعودية) المنتج الأكبر للنفط في العالم) وإيران (ثالث أكبر منتج ضمن منظومة أوبك) ومرد ذلك ما يلي :

* المملكة العربية السعودية : إن بلوغ الرقم الإنتاجي المشار إليه أعلاه قد يفضي إلى حدوث «تخمة» في السوق النفطية Oil gluts وفقاً للأوساط السعودية ، لا سيما وأن هناك طاقة فائضة كبيرة لدى دول أوبك منها حوالي ٢,٥ ملايين برميل يومياً طاقة فائضة لدى السعودية . إن الطاقة الفائضة هذه ستجعل خلق طلب إضافي لمقابلة الإمدادات العراقية من الصعوبة بمكان ناهيك عن أن ذلك سيؤدي إلى تراكم المخزون التجاري لدى الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD مما قد يؤدي إلى هبوط حادٍ وسريع في أسعار النفط .

إلى ذلك فان وصول الإنتاج العراقي إلى معدلاته المستهدفة بحلول عام ٢٠١٧م سيؤدي إلى خلق درجة لا يستهان بها من «صراع مصالح» Conflict of Interests داخل أوبك لاسيما وان السعودية لا زالت تنظر بعين الريبة إلى الحكومة القائمة وتنعتها بالطائفية لا تمثل مكونات الطيف العراقي المتنوع الإثنيات والأجناس ، رغم التحسن النسبي في العلاقات بعد تبوأ العبادي سدة الحكم وافتتاح السعودية سفارة دائمة لها في البلاد بعد إغلاقها على أثر الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ . إذ قد

يطالب العراق بإعادة النظر في حصته الإنتاجية داخل أوبك ما يمكنه من تعويض الخسائر الكبيرة في صادراته خلال الحرب العراقية الإيرانية وفترة الحصار الذي دام أكثر من ١٣عاماً (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) . وتشير التقديرات إلى أن خسائر العراق التراكمية من الصادرات خلال تلك الفترة وصلت إلى أكثر من ١٩ مليار برميل كان نصيب السعودية منها ٧٥٪ أي ما يزيد على ١٤ مليار برميل .

* إيران : لعل إيران وفقاً للعديد من المراقبين هي الخاسر الأكبر من الزيادة الكبيرة للإنتاج العراقي لسببين رئيسيين :

(١) كانت كل من إيران والعراق من الناحية التاريخية تخضعان لحصة إنتاج واحدة داخل أوبك قدرها ١٤,٥٪ من أجمالي إنتاج أوبك . وأن بلوغ العراق لأهدافه المرسومة قد يؤدي إلى مطالبة العراق (الذي لا زال مستثناً من حصص الإنتاج) إلى زيادة حصته لتتماشى مع طاقته الإنتاجية الجديدة ما يعني خسارة إيران لعائدات لا يستهان بها . ولن تقف إيران مكتوفة الأيدي إزاء هذه التطورات ، ولعل حادثة حقل الفكة ، حين اقتحمت سرية عسكرية إيرانية الحدود في أواخر ديسمبر ٢٠٠٩م رافعة العلم الإيراني لفترة وجيزة على بئر رقم ٤ التابع لحقل الفكة العراقي لازالت ماثلة في الأذهان ، وهي رسالة للشركات الأجنبية للنأي بعيداً عن الساحة العراقية[٣] .

(٢) وهناك عامل جيوسياسي في غاية الأهمية تلعبه الصين المتعطشة لمزيد من الإمدادات النفطية . وكانت الصين وحتى وقت قريب من أشد حلفاء إيران في مواجهتها مع الغرب على خلفية ملفها النووي وما يتبعه من عقوبات بحق الشركات المتعاملة مع إيران بما في ذلك شركات الطاقة .

وإن بروز العراق كقوة نفطية عملاقة في المنطقة قد يغري الشركات النفطية الصينية ومباركة الولايات المتحدة بإعادة النظر في حساباتها وقد تجلى ذلك في جولات التراخيص حيث فازت شركة النفط الوطنية الصينية ، ضمن تحالف كونسورتيوم ضم شركة بي بي البريطانية ، على عقد لتوسيع حقل الرميلة العملاق

---

(٣) حول ذلك راجع :

Ahmed Mousa Jiyad, Geopolitical Determinants of Iraq's Oil Capacities, *Energy and Geopolitical Risks*, August 2010.

(تصل قدرته الإنتاجية إلى ١,٨ مليون برميل يومياً)

كما فازت الشركات الصينية على مناقصة لتطوير حقل الأحدب (في محافظة واسط) التي تصل قدرته الإنتاجية إلى ١٥٠ ألف برميل يومياً .

(٣) العوامل الدولية:

ذكرت أسباب عديدة للاحتلال الأمريكي للعراق ، في مقدمتها القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي أثبتت الأحداث خلو البلاد منها ، وكان المروج لهذه المقولة الدكتور أحمد الجلبي زعيم المؤتمر الوطني العراقي الذي وافته المنية الأسبوع الماضي أثر نوبة قلبية مفاجأة قد تمكن من إقناع إدارة المحافظين الجدد أثناء رئاسة الرئيس الأمريكي بوش الابن الإطاحة بنظام صدام بزعم إنه يمثل خطر على السلم والأمن العالميين . إلا أن هناك مؤشرات واضحة على أن مسألة النفط هي «لب» الاحتلال ، ولعل أبرز دليل على ذلك هو ما أفاد به السيد Alan Greenspan رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ، أي البنك المركزي في كتابه الموسوم : «عصر الاضطرابات : مغامرة في عالم جديد» The Age of Turbulence: Adventure in a New Worldالصادر عام ٢٠٠٧ .

ويعزز من هذا الرأي ما حصل في جولات التراخيص لزيادة الإنتاج العراقي من خلال الاستعانة بشركات النفط الأجنبية ، إذ يلاحظ أن الشركات النفطية الأمريكية وأن لم يكن لها قصب السبق من حيث أجمالي عدد العقود المبرمة والتي شهدت تنوع جنسيات الشركات الفائزة إذ فازت بها كذلك شركات تابعة لدول وحكومات كانت مناهضة بشدة للحرب منها شركات روسية وصينية وفرنسية . بيد أن النظرة الثاقبة توضح بجلاء أن الشركات الأمريكية فازت في حقول عملاقة ذات احتياطات نفطية مؤكدة كبيرة إذ حصلت شركة أكسون موبيل ، بالاشتراك مع شل وشركة النفط الوطنية الصينية ، على عقد لتطوير حقل غرب القرنة (في محافظة البصرة جنوب البلاد) الذي تصل احتياطياته المؤكدة إلى أكثر من ٨ مليارات برميل والذي وصل إنتاجه في نهاية عام ٢٠٠٨م إلى ٢٧٠ ألف برميل يومياً ، بحيث تصل قدرته الإنتاجية في نهاية عام ٢٠١٧م إلى أكثر من ٢,٣٢٥ مليون برميل يومياً .

جولات التراخيص

وفقاً لجولتي التراخيص التي أبرمها العراق مع الشركات النفطية العالمية خلال الفترة الواقعة بين نوفمبر ٢٠٠٨ ومايو ٢٠١٠ سيزداد الإنتاج العراقي على النحو التالي :

١- **جولة التراخيص الأولى لتطوير** ٦ حقول منتجة ذات احتياطيات مؤكدة تزيد على ٤٣ مليار برميل . وشملت هذه الحقول كُلاً من حقل الرميلة وغرب القرنة والزبير . وقد فازت في الجولة الأولى من التراخيص كل من شركة BP وشركة النفط الوطنية الصينية (حقل الرميلة) وإكسنون موبيل وشل (غرب القرنة) وإيني الإيطالية وأوكسيدنتل (حقل الزبير) .

٢- **جولة التراخيص الثانية** والتي شملت ٨ حقول مكتشفة لم تصل بعد إلى طور الإنتاج التجاري وباحتياطي يقدر بـ ٦٠ مليار برميل أو ما يعادل نصف الاحتياطي المؤكد . وتوزعت هذه الحقول والعقود على النحو التالي : حقل القرنة (المرحلة الثانية) كان من نصيب شركة لوك أويل الروسية وإشتات أويل النرويجية ، حقول مجنون (شركة شل وشركة بتروناس الماليزية) بالإضافة إلى حقول أصغر في الغراف وبدره والقياره والنجمة فازت بها شركات ذات جنسيات متعددة منها غاز بروم الروسية وتوتال الفرنسية وغيرها من الشركات الأجنبية الصغيرة كشركة سوناغول الأنغولية .

ووفقاً لهذه العقود يتوقع العراق أن يزيد إنتاجه بحدود ٢٠٠ ألف برميل يومياً في نهاية عام ٢٠١٠ ، وإن تزيد الطاقة الإنتاجية بأكثر من ٤٠٠ ألف برميل يومياً بحلول عام ٢٠١١, ويأمل العراق بعد الانتهاء من تطوير حقوله وفقاً لجولتي التراخيص المشار إليها أعلاه أن تصل الطاقة الإنتاجية فيه إلى ١٢ مليون برميل يومياً وبزيادة قدرها ٩,٥ مليون برميل يومياً عن معدلات الإنتاج الحالية وذلك بحلول أواخر عام ٢٠١٧ .

إن جولتي التراخيص أعلاه أثير حولهما العديد من التساؤلات ذات أبعاد متعددة ، منها :

(١) إن هذه الجولات قامت على أساس عقود خدمة Service Agreement تتقاضى بموجبه الشركات الفائزة بالعقود رسوم إنتاج محددة تتراوح بين دولار ونصف إلى دولارين عن كل برميل إضافي يتم إنتاجه ، بخلاف عقود المشاركة في الإنتاج Production Sharing Agreement التي تمكن الشركات الأجنبية من احتجاز

النفط الخام لفترة طويلة بما يفضي إلى رهن الاحتياطيات المؤكدة للأجيال القادمة .

(٢) تنوع الشركات الفائزة في جولات التراخيص إذ لم تقتصر حصراً على الشركات الغربية خاصةً الأمريكية والبريطانية التي شاركت في الحرب على العراق بل ضمت كذلك شركات تابعة لدول وحكومات كانت مناهضة بشدة للحرب منها شركات روسية وصينية ونرويجية وماليزية ما يجعل من مقولة «سرقة النفط العراقي» لا يجانبها الصواب بشكل كبير رغم الإقرار بأن النفط كان أحد الأجندات الأمريكية لغزو البلاد بالإضافة إلى ملف الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل التي أثبتت الأحداث خلو البلاد منها .

استراتيجية الطاقة العراقية

صدر مؤخراً تقرير بإشراف هيئة المستشارين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي بالتعاون مع الاستشاري «بوز أند كومباني» Booz and Company حول التحديات والفرص المتاحة للطاقة عراقياً ، والأهداف المرجو تحقيقها على المديين القصير والبعيد حتى عام ٢٠٣٠ .

واستنتجت الدراسة أن على العراق للاستفادة القصوى من ثروته تحقيق أمور أهمها : ترشيد الاقتصاد المحلي وتنويع الاستثمارات الرأسمالية وزيادتها ، إعادة النظر في عمل مؤسسات الدولة وهيكلتها بحيث تحدد المسؤوليات لعملها وطرق محاسبتها وتوفير الكوادر البشرية الكفوءة للعمل فيها ، وشمولها بالحوكمة . واقترح التقرير برنامجاً استثمارياً متكاملاً لقطاع الطاقة حتى نهاية العقد المقبل . وهذا يقتضي تطويراً صناعياً سريعاً ومتوازناً لجمل قطاعات الطاقة لتحقيق الاستفادة المثلى . ويشير التقرير إلى أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد بشكل واسع على النفط ، إذ إن ٤٥٪ من الناتج و٩٠٪ من موازنة الدولة لعام ٢٠١٠ اعتمدت على ريع الصادرات النفطية . وتقدر احتياطات العراق النفطية بـ١٤٣ مليار برميل . ويوجد ثلاثة أرباع الاحتياط في سبعة حقول عملاقة هي غرب القرنة ، الرميلة ، مجنون ، كركوك ، شرق بغداد ، الزبير ونهر عمر . وتقع كلها ، باستثناء كركوك وشرق بغداد ، في جنوب البلاد . وبما أن المسح والاستكشاف لم يشمل بعد كل أراضي العراق ، فيتوقع أن يصل الاحتياط إلى حوالى ٢٠٠ مليار برميل . ويضيف التقرير إلى أن العراق خطا خطوات كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية في زيادة قدرته الإنتاجية المستقبلية . فقد منحت الحكومة الفيدرالية عقود خدمة فنية لعدد من شركات النفط العالمية لتطوير أو زيادة الإنتاج من ١٢ حقلاً ضخماً . وعلى رغم أن توقع الطاقة الإنتاجية المستقبلية صعب في المراحل الأولى من هذه العقود ، يقترح التقرير التعامل مع أنماط إنتاجية مستقبلية من أجل التخطيط الاقتصادي . ويضيف التقرير إلى أن هدف العراق النفطي الاستراتيجي في المرحلة الحالية هو التأكد من تطوير الحقول بسرعة ، والوصول بمستوى الإنتاج بنهاية ٢٠١٤ إلى مستوى تقدر حدوده الدنيا بحوالي ٤,٥ مليون برميل يومياً في ٢٠١٤ . وهذا يعني أن على وزارة النفط المتابعة المستمرة للتأكد من تطوير خمسة حقول مهمة (غرب القرنة – المرحلة ١ و٢ ، الرميلة ، الزبير ومجنون)

التي يشكل إنتاجها المخطط له حوالي ٧٥٪ من مجمل الزيادة الإنتاجية . وأوضح التقرير أن العراق بصدد تشييد شبكة من خطوط الأنابيب التصديرية ، بحيث يصبح من الممكن تصدير ٣,٧٥ مليون برميل يومياً عبر المنافذ الشمالية إلى البحر الأبيض المتوسط وخط أنابيب عبر الأردن إلى البحر الأحمر بحلول ٢٠١٧ ، وتوسيع الطاقة التصديرية من الجنوب لتصل إلى ٦,٨ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٤ .

* Iraq's Integrated National Energy Strategy

للحصول على تفاصيل التقرير راجع أعداد ميس المؤرخة ٢١ و٢٨ يونيو٢٠١٣ على التوالي .

ويمكن الاطلاع على الوثيقة بأكملها بالضغط على الرابط : www.mees.com

وعلى النقيض من ذلك يرى العديد من المراقبين بما في ذلك وكالة الطاقة الدولية IEA إن العراق لن يكون بمقدوره زيادة إنتاجه كما يخطط له أي الوصول إلى ١٢ مليون برميل يومياً لأسباب لوجستية عديدة منها ما يتعلق بالبنى التحتية والكادر البشري ناهيك عن الوضع الأمني الذي لازال هشاً رغم التحسن الملحوظ في السنوات القليلة الماضية . كما إن السوق العالمية غير قادرة على استيعاب مثل هذه الزيادة لاسيما إذا ما علمنا إن هناك حالياً بحدود ٦ ملايين برميل يومياً طاقة فائضة لدى الدول الأعضاء في أوبك خاصة في المملكة العربية السعودية الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب تضارب في المصالح بين البلدين . ومن الناحية التاريخية فإن حصة العراق في الأوبك كانت محددة عند معدل ١٤,٥٪ من الإنتاج الكلي للمنظمة ما يعني أن إنتاج العراق وفقاً لهذه الحصة لن يزيد على ٥ ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ ، أي نصف الإنتاج المستهدف وفقاً لجولات التراخيص .

كما أن التقديرات المستقبلية تشير إلى أن الزيادة في الطلب على نفط أوبك بحلول عام ٢٠٢٠ ستتراوح بين ٣ ملايين برميل يومياً كحد أدنى إلى ٦,٥ ملايين برميل يومياً كحد أقصى في أحسن الاحتمالات . إن هذا المستوى من النمو في الطلب سيكون من الصغر بمكان لاستيعاب الزيادة الكبيرة في الإنتاج العراقي[٣] .

(٣) لمزيد من التفاصيل ، راجع :

Fadhil Chalabi, Iraq's Oil Expansion And Market Stability, *MEES*, December 6, 2010.

وكذلك أنظر : Asri Mousa, Iraq's Oil Contracts,2011& Beyond, Middle East Economic Survey (MEES), 29 May,2011

الإستراتيجية الأمريكية للطاقة:

وهناك عامل على درجة كبيرة من الأهمية يضفي مصداقية كبيرة للرأي القائل بأن النفط كان أحد العوامل الرئيسية للحرب تجسدها الاستراتيجية الأمريكية للطاقة القائمة على محورين رئيسين :

١- ضمان التدفق الآمن لإمداداتها وإمدادات حلفائها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) من دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي . إن إبلاء الولايات المتحدة للتدفق الآمن للإمدادات من دول الخليج العربية يأتي بالرغم من ما تشهده الولايات المتحدة من ثورة تعرف بـ ثورة الوقود الصخري Shale & Oil gas والتي ستقلل إلى حد كبير من درجة اعتمادها على النفوط المستوردة بما فيها النفوط العربية .

٢- إبقاء المعاملات الدولية بما فيها النفط « مقومة « بالدولار الأمريكي . ويمكن القول من الناحية العملية أن النفط العالمي أصبح « الغطاء « للدولار بدءا من عام ١٩٧١ حين قررت إدارة الرئيس نيكسون إيقاف العمل بقاعدة الصرف بالذهب Gold Standard التي تم اعتمادها عام ١٩٤٤ فيما يعرف بـ «اتفاقية بريتون وودز» . وفي عالمنا المعاصر اليوم فان أغلب البورصات في العالم لاسيما تلك الأوربية منها والتي تعتمد اعتماداً مطلقاً على استيراداتها النفطية (أكثر من الولايات المتحدة) تسعر نفطها بعملة الدولار . وتشير التقديرات إلى أن التداول اليومي بالدولار لأغراض تتعلق بتجارة النفط الخام ومشتقاته فقط تربو على ٥ مليارات دولار يومياً . وعليه فإن أي محاولة لإعادة تسعير النفط بعملة أخرى غير الدولار يعد «خطاً أحمر» للولايات المتحدة لا يجوز تجاوزه مهما كان الثمن . ويرى العديد من المراقبين أن العراق دفع ثمناً باهظاً عندما لجأ في مطلع عام ٢٠٠٢م إلى التسعير باليورو ، وأن هذه المحاولة للخروج عن الإجماع العالمي أجهضت بعد الاحتلال مباشرة .

يذكر أن بعض الدول النفطية منها إيران وفنزويلا التي تتخذ موقفاً معادياً للسياسات الأمريكية تدرس بجدية أمكانية تسعير نفطها باليورو . كما تتردد الدعوات في أوساط الصناعة النفطية كلما هوى الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى إلى إعادة التسعير من خلال سلة عملات تضم بالإضافة إلى الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني .

بيد أن هناك شبه أجماع في أوساط الأسواق المالية مفاده أن الدولار سيبقى

مهيمناً في المعاملات الدولية ولسنوات عديدة قادمة خاصة وأنه يحتل أكثر من ٨٠٪ من حجم المبادلات كما أنه يمثل أكثر من ٦٠٪ من الاحتياطيات النقدية العالمية لدى البنوك المركزية .

٤. التطورات الأخيرة: تنظيم «الدولة الإسلامية» يهدد استقرار الأسواق(٤)

يساور العديد من المتعاملين في السوق النفطية درجة كبيرة من حالة عدم اليقين تعززها هواجس عن انقطاع الإمدادات النفطية لا سيما بعد سقوط محافظتي نينوى وصلاح الدين بيد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام «داعش» ، لا سيما وأن «الثوار» يحكمون من قبضتهم ومحاصرتهم لمدينة بيجي التي تضم أكبر مصفاة للنفط في العراق والتي تقع على بعد نحو ١٨٠ كيلومترا إلى الشمال من بغداد ؛ إذ تبلغ طاقتها الإنتاجية ٣١٠ آلاف برميل يوميا ، أي أنها تمثل نحو ثلث طاقة إنتاج المصافي العراقية .

ويحتل العراق اليوم المرتبة الثانية من حيث الإنتاج داخل أوبك بعد السعودية مباشرة وعند معدل ٣,٣ مليون برميل يوميا ، وهو يتطلع إلى زيادة إنتاجه إلى ٦ ملايين برميل يوميا من خلال ما يعرف بـ جولات التراخيص التي تمكنه من الاستعانة بالخبرات التقنية والفنية للشركات الأجنبية ، وذلك بحلول العام ٢٠٢٠ .

ونظرا لأهمية العراق النفطية ، فإن القلاقل التي يشهدها والتي تنذر بحرب أهلية قد تأتي على الأخضر واليابس ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (سورة الأنفال) .

إن ما يثير قلق المراقبين هو التوقف الكلي المفاجئ للإنتاج ، لا سيما وأن حقول الشمال (كركوك) ذات طاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميا والتي تصدر للخارج عبر ميناء جيهان التركي متوقفة حاليا عن العمل بسبب الأعمال التخريبية التي طالت العديد من مرافقها . وتخضع محافظة كركوك اليوم لسيطرة «قوات البشمركة» الكردية بعد انسحاب الجيش العراقي منها ، وكما هو معروف فإن محافظة

---

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر :

Frank A. Verrastro & Sarah O. Ladislaw, Iraq & Global Oil Markets, CSIS, June 18, 2014

كـركـوك تعـد من المناطق المتنازع عليـهـا وهي بانتظار عـودة المهـجـرين إليـهـا انتظارا للتطبيع ، ما يمهد للتعداد السكاني ومن ثم الاستفتاء والذي سيقرر مصير المحافظة وفقا للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي للعام ٢٠٠٥ .

إلى ذلك ، تمكن الأكراد مؤخرا من ربط صادراتهم بأنبوب النفط التركي -بدون الحاجة للمرور بأنبوب النفط العراقي- وصولا إلى ميناء جيهان على ساحل البحر المتوسط بعد أن كانت وسيلتهم الوحيدة للتصدير هي الصهاريج . وقد أثار هذا التصرف حفيظة الحكومة الاتحادية في بغداد والتي ترى أن تصدير النفط يقع ضمن صلاحياتها الحصرية ، وأن الجهة الوحيدة التي يقع على عاتقها التصدير ، هي شركة تسويق النفط العراقية (سومو) .

٥. الاستقلال الكردي:

إن ما يجري حالياً على صعيد النفط بين العراق وكردستان يوحي بأن إقليم كردستان يتجه إلى الاستقلال وما إعلان القادة الكرد نيتهم إجراء استفتاء «لتقرير المصير» لهو ابلغ دليل على هذا التوجه . بيد أن العديد من المراقبين يجمعون على أن إعلان «الاستقلال» يواجه رفضاً شديداً من دول الجوار (تركيا وإيران) إذ سيفضي ذلك إلى إذكاء النزعات الانفصالية للأكراد فيها ، كما أن الدولة المزمع إعلانها ليس لديها أي منفذ بحري ما يهدد بخنق صادراتها . ويذهب البعض أن السيناريو الأكثر قبولاً هو قيام دولة «تحاكي» الدولة التركية شمال قبرص ، وهي دولة معزولة تماماً ومنبوذة دولياً إذ لم يعترف بها رغم مرور ٤٠ عاماً ونيف على ولادتها سوى «المحتل» التركي .

٦. الملاحظات الختامية:

لعل من أهم التداعيات التي خلفها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروف اختصارا بـ» داعش» والتي تنبئ بولادة مشرق عربي جديد الملامح[٥] ، هو البلبلة والاضطراب التي سادت الأسواق خشية توقف الإمدادات ، ما يزيد من الضغوط على الأسعار .

---

(5) Anthony Cordesman, The New Great Game in the Middle East: Looking Beyond the Islamic State and Iraq. CSIS, July 9, 2014

بيد أنه لا بد من التشديد على أن إنتاج النفط العراقي وصادراته تتركز جلها في جنوب البلاد لا سيما في محافظة البصرة حيث الحقول المنتجة العملاقة (الرميلة والقرنة والزبير) التي لا يزال تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار ، إذ لم تشهد أي توقف ذي شأن بل إن موانئها وأرصفتها البحرية تصدر يوميا أكثر من ٣,٤ مليون برميل أو ما يعادل ٨٠ ٪ من إجمالي صادراتها .

وفي حال توقف الإنتاج العراقي كليا – وفق أحد السيناريوهات الافتراضية – سيعني ذلك فقدان الأسواق لكميات من النفط الخام يصعب تداركها لا سيما مع التوقف شبه التام للإنتاج الليبي ناهيك عن مشاكل الإنتاج في نيجيريا المنتج الأكبر للنفط في القارة السوداء – والتي تعاني هي الأخرى من حركة تمرد لمتشددين إسلاميين «بوكو حرام» – وفنزويلا . وفي هذه الحالة ستلقى المسؤولية على عاتق الدول النفطية الخليجية وبالذات السعودية والكويت ودولة الإمارات لما تتمتع به من طاقات إنتاجية فائضة Spare capacity بما يمكنها من تعويض النقص في الإمدادات في فترة زمنية قصيرة . ومن الخيارات الأخرى هو اللجوء إلى مخزون الطوارئ للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية IEA بما في ذلك تفعيل الولايات المتحدة لمخزونها الاستراتيجي والذي يعد الأكبر عالميا عند ٧٠٠ مليون برميل .

إن الضبابية التي تلف المشهد العراقي في ظل غياب الإجماع الوطني بما يفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم كافة الأطياف والاثنيات المتصارعة تحت خيمة المواطنة وبانتظار «طائف جديد» للم شمل الفرقاء المتخاصمين ، ستبقى أسواق النفط عرضة للتقلبات الحادة لا سيما بعد اقتراب «داعش» من المراكز النفطية الرئيسية في الشرق الأوسط ، ما قد يعرض التدفق الآمن للإمدادات للخطر .

ويصب التطور الأخير والمتمثل في احتلال «داعش» للمعابر الحدودية بما فيها معبر «طريبيل» الحدودي والذي يبعد ٣٥٠كم شرق العاصمة الأردنية عمان – ليعزز من الهواجس عن مدى سلامة الإمدادات ، وهو أمر قد تكون له تداعيات لاتحمد عقباها على الاقتصاد الأردني الذي تربطه بالعراق اتفاقية لتصدير ١٠ إلى ١٥ ألف برميل يومياً أو ما يعادل ١٠ ٪ من الاستهلاك الإجمالي للملكة وبأسعار تفضيلية – إذ سيترتب على ذلك توقف عبور الصهاريج ما يجعل المملكة تعتمد بالكامل على الجارة المملكة العربية السعودية لتلبية حاجاتها النفطية ، وبأسعار السوق العالمية ، ماسيفاقم من العجز في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات . وهناك خشية من أن

تؤدي هذه التطورات إلى إعادة النظر في المشروع النفطي الاستراتيجي المزمع إنشاؤه لربط البلدين بشبكة أنابيب تنطلق من البصرة مروراً بمدينة «الحديثة» التي تقع حالياً تحت سيطرة متمردي داعش – وصولاً إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر .

وجاء احتلال تنظيم الدولة الإسلامية لحقلي عين زالة وبطمة النفطيين – الواقع ضمن قضاء سنجار ذي الأغلبية الإيزيدية إلى الغرب من مدينة الموصل [٦] – والذي يقدر إنتاجهما بأكثر من ٢٠ ألف برميل يومياً بعد انسحاب قوات البشمركة منها في أوائل شهر أغسطس آب ٢٠١٤ ليعمق من هذه الهواجس . ويوضح الشكل المرفق أدناه المعارك المحتدمة في شمال العراق بين الأكراد وتنظيم داعش .

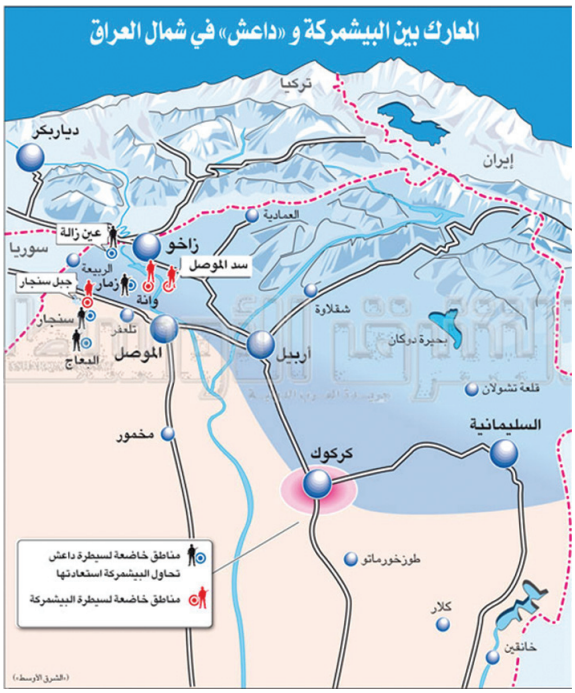

(٦) الديانة الإيزيدية ديانة ضاربة في القدم يزيد عمرها عن ٤٠٠٠ سنة وهي خليط من اليهودية والمسيحية والإسلام بالإضافة إلى الديانة الزرادشتية الفارسية ، وهي من الديانات التي يصل توحيدها إلى نبذ فكرة وجود إبليس خالق الشرور والذنوب . وورد تأكيد تسميتها بالإيزيدية صلة باسم الله القديم لديها يزدان أو إيزيد ولا يعادها مما شاب تاريخها من روايات نسبتها إلى يزيد بن معاوية فهي إيزيدية وليست يزيدية .

أنظر : د . رشيد الخيون ، الأديان والمذاهب بالعراق ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٣ .

وقد خرجت الدراســة بعدد من التوصــيات لعل من أبــرزها :

(١) **التعديلات الدستورية** : إعادة النظر في العديد من المواد الدستورية لا سيما المواد المتعلقة بالنفط والغاز بما يفضي إلى إزالة «اللبس» بين صلاحيات الحكومة الاتحادية وصلاحيات الإقليم .

(٢) **تشريع قانون للثروة الهيدروكربونية** : هناك مسودة قانون للنفط والغاز كان قد أقره مجلس الوزراء العراقي عام ٢٠٠٧ بيد انه لا يزال حبيس الإدراج . إن تشريع قانون عصري على قدر كبير من الشفافية سيعمل على النهوض بالصناعات البترولية بكافة جوانبها – التي عانت من الإهمال لعقود عديدة خلت بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية .

(٣) إن القلاقل التي تعصف بالبلاد تجعل من الوصول إلى الهدف المعلن وهو زيادة الإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٧ ليضعها على قدم المساواة مع الإنتاج السعودي – يبدو اليوم اقرب إلى السراب . ولعل الأرقام التي توفرها وكالة الطاقة الدولية والتي تشي بأن الإنتاج يمكن أن يصل إلى ٦ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ هي تقديرات أكثر واقعية ، كما انه ينسجم مع متطلبات السوق العالمية من عرض وطلب التي تعاني حاليًا من تخمة في الإمدادات تزيد عن مليوني برميل يوميًا .

خلاصة القول ، إن ما يشهده العراق اليوم من أحداث هو «تحدي وجودي» يهدد بانفراط عقده وعقد المنطقة برمتها .

تاسعاً: النفط في تقرير تشيلكوت حول الحرب في العراق

ازاح تقرير تشيلكوت (نسبة الى معده السير جون تشيلكوت والذي استغرق سبع سنوات في إعداده والموسوم الحرب في العراق . تقصي الحقائق Chilcot Report Iraq war Inquiry : عن الحرب ضد العراق الصادر ١٣ يوليو / تموز ٢٠١٦ – والذي جاء في اكثر من ٦٠٠٠ صفحة ضمت ٢,٦ مليون كلمة – أزاح اللثام عن الدور الذي مارسته بريطانيا في الحرب عام ٢٠٠٣ بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لا سيما بعد اجتماع «توني بلير» رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الحين بالرئيس الامريكي السابق «جورج دبليو بوش» بمزرعة الاخير في كروفورد – تكساس في ابريل عام ٢٠٠٢ ، اذا اكد بلير للرئيس الأمريكي بما لا يدع مجالاً للشك ، ان بريطانيا ستكون الحليف الاستراتيجي لبلاده في حربها «لتحرير العراق» الا ان التقرير برأ الساحة «بلير» من تهمة الكذب في إفادته امام مجلس العموم قبل شن الحرب بأيام .

وقد أفاض التقرير في توجيه النقد اللاذع الى بلير ولبريطانيا من انها لم تستنفذ جميع الوسائل المتاحة لها قبل خوض الحرب ، كما ان العملية العسكرية بحجة إزالة اسلحة الدمار الشامل – التي اثبت الاحداث لاحقا خلو البلاد منها – كانت تستوجب اصدار قرار امي ثان يخولها دخول الحرب ما يضفي على العملية الشرعية القانونية .

بعد هذه المقدمة المقتضبة نتوقف عند قضية في غاية الاهمية أثارها التقرير ، ، الا وهي «دور النفط في الحرب» بالاضافة الى اكذوبة إزالة اسلحة الدمار الشامل (WMD) التي كانت الادارتان الامريكية والبريطانية تروج لها وبان ازاحة النظام الشمولي في العراق سيؤذن بظهور نظام ديمقراطي تعددي يشع على جميع دول منطقة الشرق الاوسط – وبعد عقد ونيف من احتلال العراق فان البلد اقرب الى اتون حرب الاهلية قد تاتي على الاخضر واليابس منه الى بلد آمن مستقر الا ان النفط العراقي كان احد العوامل التي لايمكن انكارها . ويشير تقرير تشيلكوت في هذا الصدد الى رسالة سرية من «جاك سترو» وزير الخارجية البريطاني في حينة الى رئيس وزرائه بلير بضرورة دعم الحكومة البريطانية لشركاتها النفطية لا سيما شركتي بي بي ، و ريال دوتش شل «في الحصول على العقود النفطية التي يسيل لها اللعاب» . وعند اندلاع الحرب في مارس / آذار ٢٠٠٣ فان العراق وهو احد الدول المؤسسة لمنظمة الأوبك –

التي ولدت في بغداد عام ١٩٦٠ – كان ينتج حوالي ٢,٥ مليون برميل يومياً ، وكانت تقديرات الشركات النفطية البريطانية تشير الى انه بامكان العراق زيادة إنتاجه الى ٤ ملايين براميل يوميا في غضون خمس سنوات من الاحتلال . الا ان بلوغ هذا الرقم استغرق أكثر من ١٢ عاما ، وقد وصل انتاج العراق في شهر يونيو / حزيران ٢٠١٦ الى ٤,٣ مليون برميل يوميا ما جعل منه ثاني اكبر منتج للنفط في اوبك بعد السعودية مباشرة .ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة لجولات التراخيص التي وقعها العراق مع الشركات النفطية الاجنبية خلال الفترة الواقعة بين نوفمبر ٢٠٠٨ ومايو ٢٠١٠ لزيادة الانتاج العراقي الى ٦ ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠ . ولعل ابرز ما افرزته جولات الترخيص تلك هو تنوع الشركات التي فازت بالعقود والتي شملت بالاضافة الى الشركات البريطانية والامريكية ، شركات نفط من روسيا وفرنسا والصين التي كانت معارضة للحرب .

وقد ذكرت اسباب عدة للاحتلال الامريكي للعراق في مقدمتها القضاء على اسلحة الدمار الشامل التي اثبتت الاحداث لاحقا خلو البلاد منها الا ان هناك مؤشرات واضحة على ان المسألة النفط هي «لب» الاحتلال ولعل ابرز دليل على ذلك هو ما افاد به السيد رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي اي (البنك المركزي) في كتابة الموسوم : «عصر الاضطرابات : مغامرة في عالم جديد The Age Of Turbulence : Adventure in a New World الصادر عام ٢٠٠٧ وكان Alan Greenspan يعد حتى الوقت قريب من المقربين جدا للرئيس بوش الا ان ذلك لم يمنعه من القول ما نصه «ان ما يحزنه هو ان يقول أمر سياسيا يعرفه الجميع بالرغم من انه غير ملائم معرفته ، وهو ان الحرب العراق هي حرب من اجل النفط بدرجة كبيرة» .

عاشراً: خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي
تداعيات الاستفتاء البريطاني على الاسواق النفطية

جاءت نتائج الاستفتاء البريطاني يوم الخميس ٢٣ يونيو /حزيران ٢٠١٦ صادمة للكثير من المراقبين ، بعد أن كانت الكفة قد مالت في الأيام الأخيرة التي سبقته لصالح «البقاء» داخل الاتحاد الأوروبي ، عزز منها التعاطف الشعبي الذي خلفه مقتل النائب العمالية «جو كوكس» في دائرتها الانتخابية في وضح النهار ، وهي تناشد البريطانيين التصويت لصالح البقاء .

بيد أن نتائج الاستفتاء التي أعلنت صبيحة يوم ٢٤ يونيو ٢٠١٦ جاءت مغايرة للتوقعات تمامًا ؛ حيث صوت أكثر من ٥٢٪ من الناخبين لصالح الانفصال مع حضور مكثف ، بنسبة مشاركة أكثر من ٧٠٪ من عدد الناخبين المسجلين -والبالغ عددهم ٤٦ مليون نسمة- أما أنصار البقاء داخل الاتحاد فبلغ ٤٨٪ فقط .

وعلى أثر هذه النتائج المدوية أعلن رئيس الوزراء البريطاني «ديفيد كاميرون» نيته في تقديم استقالته لتخلفه في المنصب وزيرة الداخليه السيده تيريزا ماي .

ولعل من أبرز ما أفرزته نتائج الاستفتاء هو الاستقطاب الحاد داخل المملكة المتحدة بشأن قضايا تتمحور حول الهجرة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية ؛ إذ صوتت كل من انجلترا ، ومقاطعة ويلز لصالح الانسحاب ، في حين صوتت كل من أيرلندا الشمالية ، واسكتلندا لصالح البقاء ، مع تعالي الأصوات داخل اسكتلندا للولوج في استفتاء جديد للانفصال عن بريطانيا . إن هذه التطورات قد تفضي في نهاية المطاف إلى انفراط عقد المملكة المتحدة برمته .

وقد تلقت الأسواق المالية والنفطية صدمة كبيرة بعد قرار بريطانيا مغادرة الاتحاد في طلاق بائن لا رجعة عنه ؛ إذ فقد الجنيه الاسترليني أكثر من ٦٪ من قيمته مقابل الدولار الأمريكي - وهو الأدنى له منذ عام ١٩٨٥- كما أن السوق المالي البريطاني ، والذي يتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقرًا له -حيث التواجد الكثيف للبنوك التجارية والشركات والمؤسسات الاستثمارية المتعددة الجنسيات ، وبورصة لندن التي تعد بمثابة رئة العالم النقدية والمالية- خسر الملايين من الجنيهات انتقل أثرها إلى بورصة نيويورك ؛ حيث فقد مؤشر داوجونز اندكس هناك أكثر من ٥٠٠ نقطة ، وبالتالي فإن قرارات بنك إنجلترا التي أعلنها محافظ البنك المركزي عشية

خـروج بريطانيـا من الاتحـاد الأوروبي من أن البنك لن يألو جـهـدًا في دعم النظام النقدي البريطاني جاءت مطمئنة للكثيرين .

أما الأسواق النفطية فتسودها حالة من عدم اليقين – على الرغم من أن بريطانيا لا تعد منتجا نفطيا كبيرا – إذ تشير آخر المعطيات المتاحة وفقًا للتقرير الإحصائي السنوي الصادر عن شركة «بي بي» الصادر في شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٦ إلى أن «البروفيل» النفطي البريطاني (بحر الشمال) يمكن إيجازه على النحو التالي :

– الاحتياطيات النفطية المؤكدة : ٢,٥ مليار برميل مقابل ١٦٥٠ مليار برميل عالميًا .

– الإنتاج : ٩٥٠ ألف برميل أو ما يعادل ١٪ فقط من الإنتاج العالمي .

– الاستهلاك : ١,٦ مليون برميل يوميًا .

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يفضي إلى تراجع النمو الاقتصادي (GDP) داخل المملكة المتحدة ؛ بدلالة ناتجها المحلي الإجمالي وفقًا لتقديرات العديد من المنظمات الدولية ، كان آخرها التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي من أن بريطانيا قد تفقد أكثر من ٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي – وهي صاحب خامس أكبر اقتصاد في العالم – بحلول عام ٢٠٢٠ ، الأمر الذي سيدخلها في دوامة من الكساد قد تنتقل آثارها إلى دول الاتحاد الأوروبي المجاورة ، ومن ثم إلى العالم كله – وفق ما يعرف بأثر الدومينو (The Domino Effect) – ما سيفضي إلى خلق حالة من الانحسار في الطلب العالمي ستنعكس آثارها على أسعار النفط ، والتي شهدت تراجعًا كبيرًا بعد أن فقد كل من خامي برنت المرجعي ومتوسط خام غرب تكساس أكثر من دولارين للبرميل بعد ساعات فقط من إعلان نتائج الاستفتاء ؛ ليتم تداولهما عند عتبة الـ ٤٨ دولارًا للبرميل .

بيد أن هناك من يرى أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستكون آثاره الاقتصادية قصيرة الأمد ؛ إذ سرعان ما سيتكيف السوق مع الواقع الجديد .

الحادي عشر: شركة «داعش» النفطية المحدودة؟
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش)
الذهب الأسود يمول عملياتها الإرهابية

من خلال سيطرتها على أكثر من ٩ حقول نفطية داخل الأراضي السورية والأراضي العراقية تمكن التنظيم من تمويل آلتها الحربية باقتدار . وبحسب التجار المحليين فإن الإنتاج النفطي في المناطق تحت سيطرة داعش تتراوح بين ٣٤ ألف إلى ٤٠ ألف برميل يوميًا . ويباع النفط من البئر مباشرة (well head) لقاء ٢٠ –٤٥ دولارا للبرميل ، تدر عليها عائدات يومية تبلغ في المتوسط ١,٥ مليون دولار .

حقول النفط والمصافي تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»

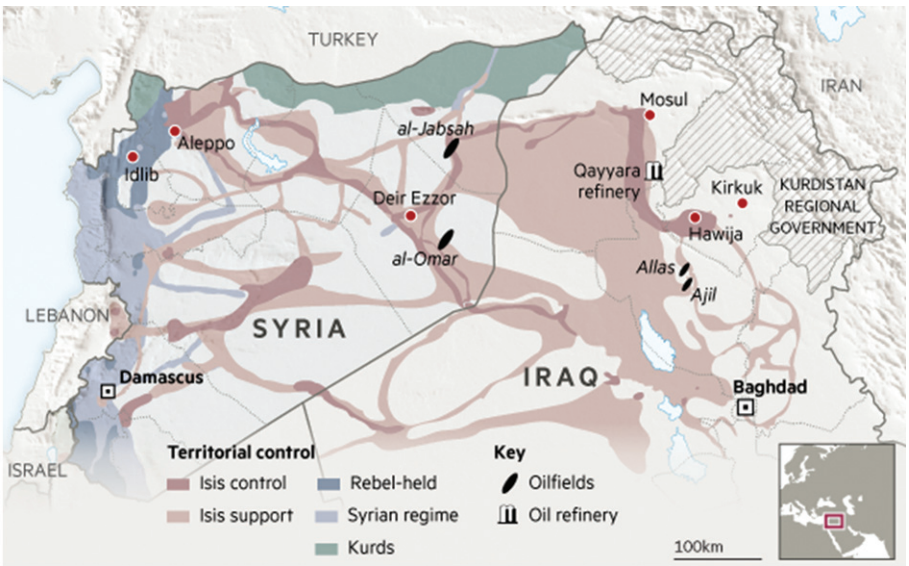

النفط كسلاح استراتيجي:

منذ «بزوغ» نجم «داعش» في المشهد السوري عام ٢٠١٣ وقبيل فترة بعيدة عن سقوط الموصل في حزيران / يونيو ٢٠١٤ وضع التنظيم نصب عينيه السيطرة على الحقول النفطية كأحد الأدوات لبناء الدولة الإسلامية – دولة الخلافة المزعومة .

ومن أهم الحقول النفطية تحت سيطرة التنظيم حقل عمر شرق سوريا وحقل عجيل شمال شرق محافظة كركوك العراقية .ومن خلال سيطرة التنظيم على محافظة

صلاح الدين والمناطق المتاخمة لكركوك والتي أصبحت تحت قبضتها بعد سقوط الموصل بالكامل كانت تخرج من هذه المناطق أكثر من ١٥٠ شاحنة تحمل كل منها في المتوسط ما يعادل ١٠ آلاف دولار من النفط الخام . وبحسب تقديرات جريدة فاينانشال تايمز [٧] فقد جنى التنظيم عائدات تصل إلى ٤٥٠ مليون دولار خلال الأشهر العشرة التي كانت هذه المناطق تحت سيطرته قبل تحريرها من قبل الجيش العراقي في شهر أبريل /نيسان المنصرم .

وبخلاف تنظيم القاعدة التي اعتمدت في تمويل عملياتها الإرهابية على التبرعات من جهات راعية غنية ، فإن قوة داعش المالية عزز منها وجودها على الأرض كمنتج محتكر لسلعة رئيسية يتم استهلاكها في مناطق تحت سيطرته تجلت في المشتقات البترولية وعلى رأسها الديزل .

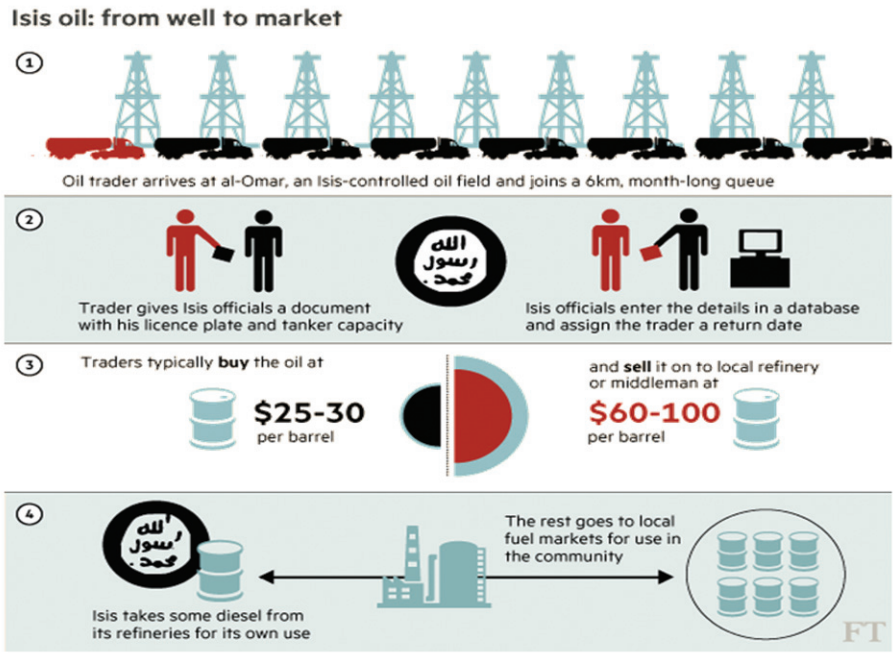

(7) Isis Inc: how oil fuels the jihadi terrorists-Financial Times 14 th October 2015

شركة نفط وطنية!

وقد سعت داعش إلى استقطاب العديد من المهندسين لقاء رواتب مجزية في سعيها لإدارة الحقول النفطية تحت سيطرتها بكفاءة عالية .وفي محاولتها محاكاة الشركات النفطية الوطنية عملت داعش على تشكيل هيئة من الخبراء للإشراف على الحقول ومراقبة الإنتاج .

الثاني عشر:
الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية في تجارة البترول الدولية..
مضيق هرمز نموذجاً

يعد الأمن البحري واحداً من أكثر العوامل أهمية في أمن الطاقة في عالمنا المعاصر اليوم ، لاسيما وان أكثر من نصف الإنتاج العالمي من النفط يتم نقله عبر الناقلات والتي تصل إلى المستهلك النهائي عبر ما يسمى «نقاط الاختناق» Choke Points وهي «ممرات بحرية ضيقة يمكن ان تكون عرضة للإنقطاعات لأسباب عديدة بما فيها القرصنة» .

أهم المضائق البحرية في العالم

شكل رقم (١٤)

ومن أبرز نقاط الاختناق مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وهي المضائق المتاخمة للعديد من الدول النفطية الخليجية ناهيك عن مضائق أخرى لا تقل أهمية منها على سبيل المثال مضيق ملقه في جنوب شرق أسيا ، وقناة بنما الثغر الحيوي في أمريكا اللاتينية .ويوضح الجدول والشكل أدناه أن نصف التجارة البحرية للبترول تمخر عباب هذه المضائق المحفوفة بالمخاطر وفقاً لآخر التقديرات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية .

جدول (٣): كميات النفط الخام والمنتجات النفطية المنقولة عبر نقاط الاختناق العالمية (مليون برميل/ يوميا)

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
مضيق هرمز	١٥,٧	١٥,٩	١٧,٠	١٦,٩	١٧,٠
مضيق ملقه	١٣,٥	١٤,٥	١٤,٦	١٥,١	١٥,٢
قناة السويس	٣,٠	٣,١	٣,٨	٤,٥	٤,٦
باب المندب	٢,٩	٢,٧	٣,٤	٣,٧	٣,٨
المضائق الدنماركية	٣,٠	٣,٢	٣,٣	٣,١	٣,٣
المضائق التركية	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٢,٩	٢,٩
قناة بنما	٠,٨	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٨
إجمالي تجارة البترول البحرية	٥٣,٩	٥٥,٥	٥٥,٦	٥٦,٧	٥٦,٥
إجمالي الإمدادات النفطية	٨٤,٩	٨٧,٥	٨٧,٨	٨٩,٧	٩٠,١

المصدر : U.S Energy Information Administration(EIA)

World Oil Transit Chokepoints, November, 2014.

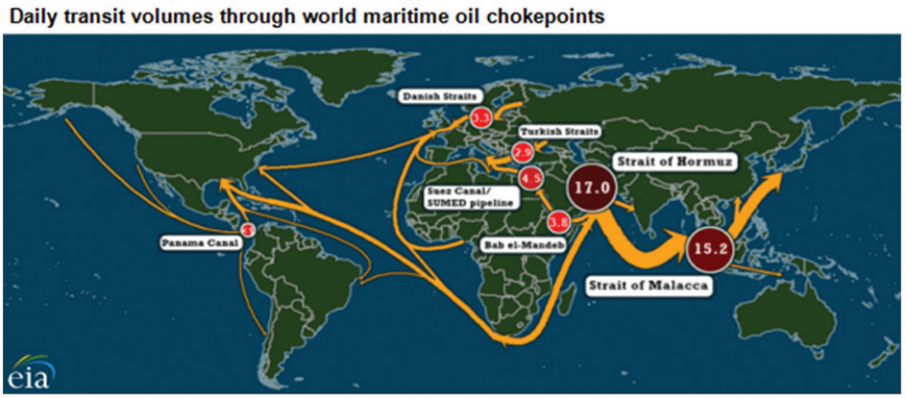

بيد أن مضيق هرمز – موضوع الدراسة – يعد أهمها على الإطلاق من الناحية الاستراتيجية .

مضيق هرمز /ملامح عامة

يعد مضيق هرمز الذي يقع بين سلطنة عمان وإيران والذي يربط الخليج العربي ببحر العرب ، أحد أهم الممرات المائية الاستراتيجية في العالم ، ويبلغ عرض المضيق ٦٠ كيلومتر تعبره يومياً الناقلات النفطية العملاقة التي يزيد وزنها عن ١٥٠ ألف طن ، والتي تصل في ساعات الذروة إلى ناقلة واحدة كل ٦ دقائق أي بمعدل يومي قدره ٣٠ ناقلة . وتشير آخر البيانات المتاحة إلى تدفق أكثر من ١٧ مليون برميل يومياً عبر المضيق في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٥,٥ مليون برميل يومياً إلى ١٦ مليون برميل يومياً للأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ .

ويمثل حجم النفط الذي عبر المضيق عام ٢٠١٣ ما يعادل تقريباً ٣٥٪ من تجارة البترول البحرية ، وهو يعادل كذلك ٢٠٪ من أجمالي التجارة البترولية في العالم . وتعد قارة آسيا الوجهة الجغرافية الرئيسة للنفط العابر من خلال المضيق إذ استأثرت بأكثر من ٨٥٪ من الصادرات البترولية ، كان حصة الأسد فيها للأسواق النفطية في اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية .

غلق المضيق والبدائل المتاحة:

ثمة مخاوف من قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط ، وهو ما جعل دول الخليج العربي المصدرة للنفط تفكر جدياً في استخدام خطوط الأنابيب كبديل لذلك .

(١) **المملكة العربية السعودية** : ان أحد الخطوط البديلة في حال غلق المضيق هو خط Petroline والمعروف أيضاً بشبكة أنابيب الشرق الغرب ، وبطول ٧٥٧ ميلاً والذي يربط أبقيق في الشرق بميناء ينبع على البحر الأحمر وبطاقة استيعابية قدرها ٥ مليون برميل يومياً .

(٢) **الامارات العربية المتحدة** : انتهت الامارات مؤخراً من تشغيل خط أنابيب لنقل النفط من حقول حبشان في إمارة أبوظبي الواقعة إلى غرب الخليج ، إلى مرفأ الفجيرة على خليج عمان شرقاً دون المرور في مضيق هرمز وبطاقة تصل إلى ١,٤ مليون برميل يومياً ، يمكن زيادتها إلى ١,٨ مليون برميل يومياً كحد أقصى ، الأمر الذي سيتيح تصدير٧٠٪ من إنتاج الإمارات النفطي عبر الفجيرة دون المرور بمضيق هرمز كخطوة أحترازية لمواجهت أي توقف مفاجئ في المضيق .

(٣) **العراق** : سيتحمل العراق بشكل كبير وزر إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية لاسيما وأن أكثر من ٩٠٪ من صادراته النفطية تتم عبر الخليج العربي . في المقابل فإن صادراته من المنافذ الشمالية (كركوك) عبر ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط لاتمثل سوى ١٠٪ من إجمالي صادراته النفطية .
وهناك محاولات جادة لإعادة إحياء عدد من الخطوط المعطلة منها خط بانياس على ساحل البحر المتوسط ، بيد أن ما تشهده سورية اليوم من قلاقل تحول دون تحقيق ذلك في الوقت الراهن .
كما أن إعادة إحياء الخط الممتد إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر والتي تصل طاقته الاستيعابية إلى ١,٦٥٠ مليون برميل يومياً والمغلق منذ غزو الكويت عام ١٩٩٠ ، هو الآخر بعيد المنال حالياً لما يعتري العلاقات العراقية السعودية من فتور شديد رغم التحسن النسبي لا سيما بعد اعتلاء الدكتور حيدر العبادي سدة الحكم والذي توج بإرسال السعودية مبعوث دائم لها كأول سفير لها في العراق منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠ إيذانًا ببدء صفحة جديدة من العلاقات التي سيكون لها أثر بالغ في تنسيق السياسات النفطية للبلدين داخل أروقة منظمة الأقطار المصدرة للبترول «أوبك» .
ويستخدم العراق بشكل محدود أسطوله من الصهاريج لنقل النفط إلى الأردن والتي يمكن زيادة عديدها كأحد البدائل المتاحة في حال إغلاق المضيق أمام الملاحة الدولية . وهناك مذكرة تفاهم MOU بين البلدين لإنشاء خط أنابيب يصل مدينة حديثة العراقية بميناء العقبة على البحر الأحمر وبطاقة تصديرية تصل الى مليون برميل يومياً ومن المؤمل أن يدخل الخدمة أواخر عام ٢٠١٧ .
(٤) **مد أنبوب نفط خليجي إلى موانئ اليمن** : إعادت التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز ، اعادت إلى الواجهة من جديد فكرة مد أنبوب نفط من الأراضي السعودية ودول خليجية إلى موانئ اليمن جنوباً لتأمين صادرات النفط الخليجية . ويستهدف المشروع المقترح مد خط أنابيب لمسافة تتراوح بين ٣٥٠ و٤٠٠ كيلومتر في منطقة الربع الخالي جنوب السعودية إلى ميناء المكلا في محافظة حضرموت .

الطموحات الإيرانية في مياه الخليج العربي:

إن التهديد الإيراني بـ غلق المضيق والتي تلوح به ايران بين آونة وآخرى ، ينظر إليه البعض من المراقبين باعتباره «جعجعه» يراد منها كسب تأييد الجماهير الإيرانية . ومن الناحية العملية ، فإن لدى إيران القدرة العسكرية على خلق قدر كبير من الاضطراب في مضيق هرمز وذلك على المدى القصير من خلال توظيف وأستخدام الفرقاطات والزوراق الحربية الصغيرة ذات السرعة الفائقة والمزودة بالصواريخ بالإضافة إلى قدرتها على تلغيم الممرات مما يعوق الانسياب السلس للسفن العابرة ، ما يعيد للأذهان «حرب الناقلات» التي إندلعت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي إبان ذروة الحرب العراقية – الإيرانية .

بيد أن قدرة ايران على غلق المضيق لفترات زمنية طويلة لن يكتب لها النجاح لأسباب عدة ، بالرغم من امتلاكها لثلاث غواصات روسية الصنع ، منها التواجد الكثيف للأرمادا الأمريكية في الخليج إذ يتخذ الأسطول الخامس الأمريكي كما هو معروف من البحرين مقراً له ، هذا ناهيك عن القواعد العسكرية المساندة في المنطقة كقاعدة عيديد الجوية في قطر (مقر القيادة المركزية الوسطى للولايات المتحدة CENTCOM) .

إلى ذلك فإن غلق المضيق سيثير حفيظة حلفاء إيران الأسيويين لاسيما الصين العضو الدائم في مجلس الأمن والتي تعتمد بشكل كبير على وارداتها النفطية الإيرانية .

ومع تشديد دول الاتحاد الأوروبي من عقوباته الاقتصادية على إيران لتطال وارداتها من النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية ، على أمل ان ترعوي إيران في مواجهتها مع الدول الكبرى بما في ذلك الاستجابة لرغبات المفتشين في وكالة الطاقة الذرية IEA مع إصرار إيران على أن برنامجها النووي مسخر بالكامل للأغراض السلمية ما سيدفع بإيران للبحث عن بدائل جغرافية أخرى ، علماً بأن صادرات إيران إلى أوروبا لاتزيد عن ٤٥٠ ألف برميل يومياً أو مايعادل أقل بقليل من ٢٠٪ من إجمالي صادراتها .

بيد أن تولي حسن روحاني سدة الرئاسة في إيران منذ مطلع آب/ أغسطس ٢٠١٣ خلفاً للرئيس المتشدد محمود أحمدي نجاد ينبئ بحدوث انفراج في ملفها النووي ما يبعد شبح الحل العسكري في الوقت الحاضر الأمر الذي سيقلل من

احتمال إقدام إيران على خطوة استفزازية بغلق المضيق . لاسيما بعد نجاح محادثاتها التي جرت مؤخرًا في جينيف مع دول (٥+١) والتي تشي بإحراز تقدم نحو حل سلمي يرضي كافة الأفرقاء وينسجم مع توصيات وكالة الطاقة الذرية .

تجارة النفط البحرية في الشرق الأوسط

رغم ما تشهده منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من اضطرابات بدءا من الربيع العربي العام ٢٠١١ مروراً بالعمليات الإرهابية لـ«داعش» الذي روع أمن المواطنين ، بيد أن الممرات البحرية لاسيما قناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب ظلت مفتوحة أمام الملاحة الدولية غير آبهة بما يجري من حولها من صراعات وقلاقل بما في ذلك قيام إيران باحتجاز الناقلة الدنماركية يوم ٢٨ نيسان(إبريل) الماضي في ظل ظروف غامضة .

وقامت السفن الحربية الإيرانية مؤخراً باستعراض قوتها فيما عده الخبراء مغامرة إيرانية لغلق مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط من خلال قناة السويس والتي تمر من خلاله أكثر من ١٠ ٪ من تجارة البترول الدولية في بادرة «حسن نية» تجاه حلفائها الحوثيين وكرد فعل مبطن لـ«عاصفة الحزم» التي تشنها السعودية وحلفائها في التحالف الدولي ، غير أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح بعد أن تصدى لها الأسطول البحري المصري .

إن التعامل مع حالة «عدم اليقين» أضحى ديدن العاملين في التجارة البحرية مع تبلور رأي مفاده أن المعارك البرية في اليمن لن تنتقل إلى الممرات المائية الحيوية بأي شكل من الأشكال ، وقد انعكس ذلك على رسوم التأمين التي لم ترتفع رغم القلاقل التي تعصف بالمنطقة .

وتذهب مجلة «Economist» المتخصصة في عددها الصادر في ٩ أيار (مايو) ٢٠١٥ Oil on Troubled waters ، الى أن إيران لا تمثل التهديد الأكبر لتجارة الملاحة البحرية في المنطقة ، بل إن الخطر الداهم قد يأتي من «الجماعات دون الدول» Non-state actors ومنها جماعة أنصار بيت المقدس في شبه جزيرة سيناء موقع السكان البدوي الذين يشكون من التهميش والتي تتركز الى شرق قناة السويس .

وقد شوهد «الجهاديون» في أكثر من مناسبتين قبل العام ٢٠١٣ في فيلم فيديو يصورهم في وضح النهار وهم يطلقون صواريخ RPG على السفن وهي تعبر القناة .

إن نجاح أي محاولة إرهابية لإغراق سفينة -لاسيما سفن الحاويات- سيفضي إلى غلق القناة لأسابيع عدة ، ما يجبر السفن الى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، الأمر الذي سيضيف أكثر من ٤٠٠٠ كيلومتر للرحلة من المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة وما يترتب عليه من ارتفاع في التكاليف تضاف إلى فاتورة الشحن .

خلاصة القول ، إن انغماس العديد من دول المنطقة في لجج حرب أهلية لم يفت في عضد المسؤولين الحكوميين من إبقاء الممرات البحرية مفتوحة بما يؤمن المرور الآمن للناقلات البترولية بدون توقف ، لاسيما الناقلات المتوجهة إلى آسيا الشريك الرئيسي لدول الخليج النفطية ، بالإضافة إلى تأمين وصول الإمدادات إلى نصف الكرة الشمالي بشكل منتظم بما يعزز أمن الإمدادات التي لم تتوقف في أحلك الظروف قتامة ، وربما كان الاستثناء الوحيد لذلك هو الحظر النفطي العام ١٩٧٣ إبان حرب أكتوبر حين أشهر العرب بشكل ناجز سلاح النفط في ظروف تاريخية لن تتكرر .

الثالث عشر: آثر تداعيات الأزمة السورية على خارطة الطاقة الشرق الأوسطية

مع دخول الأزمة السورية عامها الخامس دون أن يلوح في الأفق حل لوضع حد لنزيف الدم الذي وصل حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى أكثر من ٢٢٠ ألف قتيل . وفي ظل استمرار الفيتو الروسي والصيني في مجلس الأمن ، وعدم توقف روسيا – بوتين من إمداد النظام بالأسلحة المتطورة التي تصلها عبر القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس على البحر المتوسط ، يقابل ذلك تشرذم المعارضة السورية ناهيك عن سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام «داعش» على جزء كبير من الأراضي السورية في الشمال الشرقي من البلاد مع تواجد قوي لجبهة النصرة «المنشقة عن تنظيم القاعدة» في عدد من المدن الرئيسية منها حمص وحماة ، فإن الآلام السورية مرشحة للاستمرار .

أولاً ـ لمحة عامة عن قطاع الطاقة في سوريا:

يشهد قطاع الطاقة في سوريا اليوم مخاضًا جراء الحرب الأهلية الدائرة هناك منذ عام ,٢٠١١ ويواجه القطاع تحديات عديدة جراء الصراع الداخلي «الحرب الأهلية» الدائرة رحاها في البلاد ، بالإضافة إلى ما تعانيه صادراتها النفطية من عقوبات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة وأوروبا(٩) .

وكانت سوريا حتى وقت قريب تعد من أهم الدول المنتجة للنفط والغاز شرق البحر الأبيض المتوسط .وكان إنتاج سوريا قبل اندلاع الأحداث – التي اندلعت شرارتها الأولى في منطقة درعا في الجنوب – والمتاخمة للحدود الأردنية .قد وصل إلى ٣٨٣ ألف برميل يوميًا من النفط الخام ، و٣١٦ ألف قدم مكعب في اليوم من الغاز الطبيعي .بيد أن الإنتاج الحالي لم يتجاوز ٢٥ ألف برميل يوميًا ، أي بانخفاض نسبته ٩٠٪ مقارنة بمستوى الإنتاج عام ٢٠١١ .

(٩) يصنف النفط السوري ضمن النفوط الثقيلة ذات كثافة نوعية منخفضة وفقًا لمعهد البترول الأمريكي API وبدرجة تتراوح بين ٢٦ و٢٨ درجة ، كما يعد من النفوط المرة ذات محتوى كبريتي مرتفع ، إن هذه الخاصية التي تطبع النفط السوري يتطلب توفير نوعية خاصة من المصافي لمعالجته وتكريره «تحويله إلى مشتقات نفطية خاصة البنزين والديزل» والتي تتواجد بشكل خاص في دول الاتحاد الأوروبي ، إذا أصبحت أوروبا الوجهة المفضلة للصادرات النفطية السورية لا سيما إيطاليا وأسبانيا . يذكر أن مبيعات سوريا لدول الاتحاد الأوروبي من النفط الخام وصلت إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار عام ٢٠١١ .

ويوضح الشكلين أدناه تطور إنتاج النفط الخام في سوريا للفترة «١٩٨٠ -٢٠١٤» :

شكل رقم (١٥)

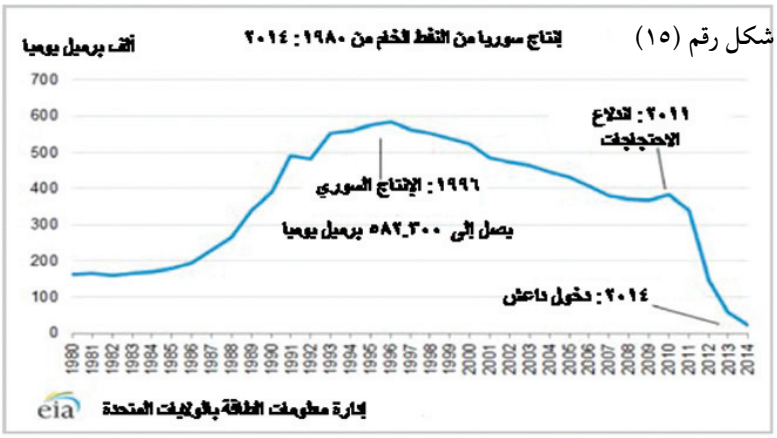

شكل رقم (١٦)

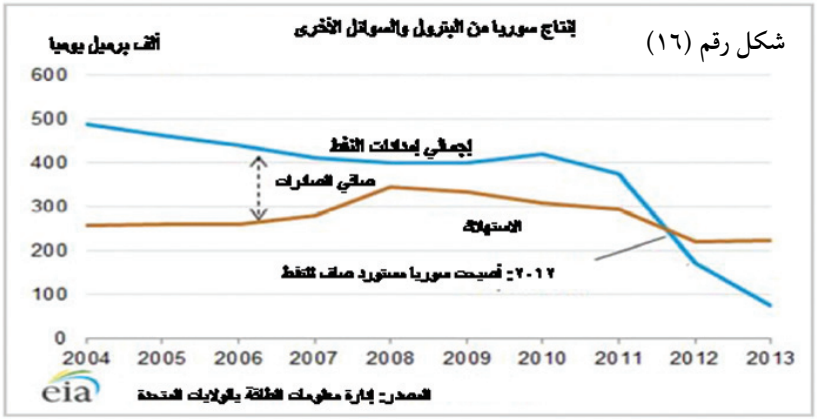

وتتركز أغلب الحقول السورية المنتجة إلى الشرق من حدودها المتاخمة مع العراق ، بالإضافة إلى حقولها في الوسط والشرق من مدينة حمص .إلا أن الحقل الأكبر حقل «عمر» في محافظة دير الزور أصبح تحت سيطرة تنظيم داعش بالكامل .

ثانياً ـ اثر تداعيات الأزمة السورية على خارطة الطاقة في الشرق الأوسط:

(١) مشروع خط الغاز العربي:

لعل من أول «ضحايا» ما أصطلح عليه اليوم بـ «الربيع العربي» - تيمناً بربيع براغ عام ١٩٦٨ حين قاد السكرتير العام للحزب الشيوعي الجيكي حركة أصلاحية

والتي أجهضت بدخول الدبابات الروسية العاصمة براغ – هو خط الغاز العربي ، وهو المشروع الذي أنطلق قبل أكثر من عقد من الزمن لتصدير الغاز المصري مروراً بإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومن ثم إلى تركيا ودول أوروبا . إلا أن أنابيب الغاز التي تمر من شبه جزيرة سيناء تعرضت لعمليات تخريب متعددة أدى إلى توقف إمدادات الغاز إلى الأردن – التي تشهد أزمة طاقة خانقة جراء ذلك – كما توقفت الإمدادات السورية واللبنانية عبر الخط نفسه .

إلى ذلك ، فإن تعطل خط الغاز العربي سيدفع بهذه البلدان إلى البحث عن بدائل . فتركيا ، على سبيل المثال عليها أن تضع حد لطموحاتها المتمثلة في تخفيض اعتمادها على الغاز الإيراني والروسي لمواجهة الطلب المحلي ، كما عليها أن تغض النظر عن حلمها في جعل تركيا أحد المراكز الإقليمية المهمة للطاقة والخط المفضل لربط الغاز العربي بأوروبا .وفي نظر العديد من المراقبين فإن بمقدور سوريا – ما بعد الأسد – أن تحظى بهذا «الدور» وأن تصبح البديل عن الخط التركي الذي يربط أوروبا وذلك اعتمادًا على التحالفات التي ستنبثق بعد سقوط النظام .

(٢) أنبوب النفط العراقي المار عبر ميناء بانياس

إن عودة العراق بقوة إلى أسواق النفط العالمية ، إذ بلغ إنتاجه في أواخر شهر أغسطس/آب ٢٠١٥ أربعة مليون برميل يومياً (وفقًا لتصريحات وزير النفط العراقي الدكتور عادل عبد المهدي مؤخرًا) ، وهو الأعلى له منذ سبعينيات القرن الماضي في حين تقدر صادرته عند ٢,٦ مليون برميل يومياً .

وبناء عليه يسعى العراق إلى تنويع منافذه التصديرية سواء أكان التصدير عبر مضيق هرمز أو عن طريق ميناء جيهان التركي . وقد كانت سورية تاريخياً توفر منفذاً مهماً لنفط كركوك للوصول إلى الموانئ السورية عند البحر المتوسط خاصة ميناء بانياس الذي كان يمر من خلاله تاريخياً الخط الواصل إلى حيفا قبل عام ١٩٤٨, وكما هو معروف فإن الخط العراقي السوري مغلق منذ عام ١٩٧٩ بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية واتخاذ نظام حافظ الأسد موقفاً مسانداً للثورة الإسلامية في إيران ، وقد شهد الخط محاولات عديدة لإعادة تشغيله ، إلا أن الأحداث التي تشهدها سوريا لاسيما وان البلد على شفير حرب أهلية حالت دون ذلك .

(٣) المصالح النفطية الروسية

ترى روسيا في سوريا الأسد بوابتها إلى الشرق والى المياه الدافئة في الخليج العربي . إن تداعيات سقوط النظام السوري لها تشعبات عديدة إذ بالإضافة إلى البعد السياسي والاقتصادي هناك بعد «طاقوي» إن صح التعبير .

وتريد روسيا أن يكون لها موطئ قدم في الاكتشافات الغازية شرق البحر المتوسط والتي تضم قبرص وإسرائيل ولبنان وتركيا . وإدراكًا منها للمحاولات الأوروبية لإنهاء اعتمادها على الغاز الروسي ، فستعمل موسكو جاهدة إلى أن أي صادرات من شرق المتوسط إلى أوروبا لن تتنافس مع مشاريعها لصادرات الغاز والتي تعرف بخط المجرى الأزرق Blue Stream الذي ينقل الغاز إلى تركيا مروراً بالبحر الأسود وخط أنابيب المجرى الجنوبي South Stream لنقل الغاز إلى أوروبا كما هو موضح في الشكلين أدناه .

شكل رقم (١٧) خط المجرى الأزرق

شكل رقم (١٨) خط المجرى الجنوبي

وبحسب المراقبين للشأن السوري فإن أي نظام يولد من رحم الحطام الحالي لابد أن يعيد رسم خارطة الطاقة في المنطقة بشكل من الأشكال . إن المنافسة للظفر بالإمدادات والأسواق بالإضافة إلى السيطرة على منافذ الترانزيت لموارد الطاقة ستكون عالية جداً ، وان شكل خارطة الطاقة التي ستنبثق ستعتمد بدرجة كبيرة على من هم الفائزون ومن هم الخاسرون إقليميًا ودوليًا من الصراع الجاري .

* العراق وإيران : إن ولادة نظام جديد موال لتركيا أو دول الخليج العربية سينظر إليه كل من العراق وإيران باعتباره «ضربة» لطموحاتهم للوصول إلى موانئ البحر المتوسط دون الاعتماد على «النوايا الحسنة» التركية .
* روسيا : كما أن مصالح روسيا «الطاقوية» في المنطقة ستتطلب تولي السلطة من قبل نظام صديق يأخذ المصالح الروسية بنظر الاعتبار . وبخلاف ذلك ، فان نظام سوري صديق للغرب سيقف حجر عثرة أمام روسيا للتوسع في مشاريعها الغازية شرق المتوسط .

ثالثًا ـ الخلاصة والاستنتاجات:

نخلص مما ورد أن سوريا ما بعد بشار الأسد سترسم إلى حد بعيد مسار الطاقة المستقبلي في المنطقة ، وبالرغم من أن سوريا تصنف باعتبارها منتج ثانوي للنفط والغاز إلا أن موقعها الجغرافي يضفي عليها أهمية استراتيجية ، إذ تعد محورية للعديد من مشاريع الطاقة العربية ونقطة «عبور» للعديد من خطوط الغاز التي يخطط لها الاتحاد الروسي ، والتي اكتست أهمية كبيرة بعد القلاقل التي شهدتها أوكرانيا بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والتي تمر منها الصادرات الروسية إلى أوروبا .

الرابع عشر: ثورة الوقود الصخري وآثارها المحتملة على دول الخليج العربية في ظل سياسة الطاقة الأمريكية الجديدة

لمحة عامة:

عندما ترشح باراك أوباما عام ٢٠٠٨ عن الحزب الديمقراطي لخوض غمار الانتخابات الرئاسية الأمريكية ، فإن تحديات الطاقة التي كانت ماثلة أمامه تمحورت حول حقيقة مفادها إن إحلال الطاقة المتجددة بدلاً عن الوقود الأحفوري هو أمر سيستغرق عقوداً لتنفيذه بالاضافة الى إن ضمان التدفق الآمن للأمدادات سيبقى هاجزاً ملازماً لسنوات طوال ، إذ يعد الشغل الشاغل للإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة الرئيس نيكسون في سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا . وكان الرأي السائد في حينه هو إن إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز آخذ في التراجع . كما أن الشعور العام السائد لدى جمهرة المواطنين هناك هو ان «الاحتباس الحراري» «Global Warming» أضحى قضية لا بد من وضع حلولا ناجعة لها .

وجاءت الأزمة المالية التي شهدتها الولايات المتحدة (أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨) والتي مكنت الرئيس أوباما من تخصيص ٨٠ مليار دولار ضمن حزمة إجراءات لتحفيز الاقتصاد لتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة أستخدام الطاقة .

ولم تمض سوى سنتين على تولي باراك أوباما لمقاليد الحكم ليصبح جلياً ان صناعة النفط والغاز قد حققت نجاحات كبيرة في إنتاج الغاز الصخري والنفط المحكم Tight oil . وبخلاف الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٨ ، حيث كان الرأي السائد هو ضرورة التوسع في استيراد الغاز الطبيعي المسال LNG واستمرار الزيادة المطردة في الاعتماد على النفط المستورد (degree of dependency) إن الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ – ٢٠١٤ تشي بحدوث انقلاب حقيقي في مخرجات الطاقة تجلت في بناء موانئ التصدير الغاز الطبيعي المسال ناهيك عن حدوث تراجع حاد في درجة الاعتماد على النفط المستورد نتيجة لزيادة إنتاج النفط المحكم خلال السنوات الخمس المنصرمة بما يربو على ٤ مليون برميل يوميا أو ما يعادل إنتاج العراق الحالي بأكمله .

١. ارتفاع عدد الآبار الصخرية:

بلغ عدد الآبار الصخرية التي تم حفرها في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٠ بحدود ٢٠ ألف بئر أي عشرة أضعاف ما تم حفره في السعودية وهو الأمر الذي أفضى إلى زيادة الإنتاج فيها بمقدار الثلث ليقترب من ٩ مليون برميل يومياً أي أقل بمليون برميل فقط عن الإنتاج السعودي . إلا أن تراجع الأسعار والتي فقدت حوالي ٦٠٪ من قيمتها منذ حزيران/يونيو ٢٠١٤ تثير تساؤلات عدة حول مستقبل الوقود الصخري والذي لن يصبح ذا جدوى اقتصادية إذا ما نزلت الأسعار إلى ما دون ٧٠ دولاراً للبرميل بالرغم من ان التقنية المتطورة كتقنية التكسير الهيدوليكي Fracking والحفر الأفقي الثلاثي الأبعاد يمكنها من التقليل من آثار الانخفاض في الأسعار وتكييف الإنتاج بموجبه .

٢. التوزيع غير المتجانس للواردات:

إن تراجع الواردات النفطية الأمريكية إلى نصف حجمها منذ عام ٢٠٠٨ لم يتوزع بشكل متساوٍ جغرافياً ، إذ غلب عليه طابع عدم التماثل ، إذ يلاحظ أن الانخفاض الأكبر (حوالي ٥٠٪) كان من دول نفطية خارج أوبك في حين تراجع اعتمادها على نفط أوبك بما في ذلك النفوط الخليجية بحوالي ٤٠٪ .

في حين شهدت وارداتها من السعودية تراجعاً بلغ نسبه ١٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٨ لغاية ٢٠١٣ (انظر الشكل أدناه) .

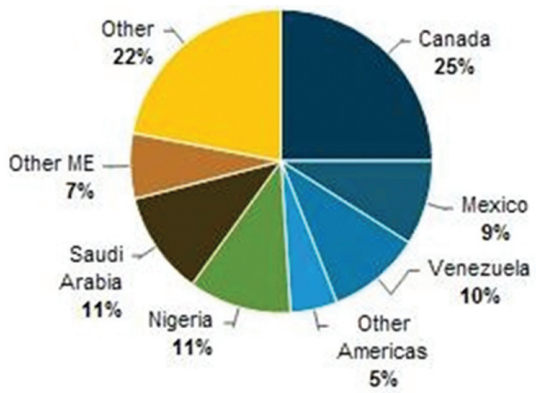

- كندا ، ٢٥٪
- السعودية ، ١١٪
- نيجيريا ، ١١٪
- فنزويلا ، ١٠٪
- المكسيك ، ٩٪
- دول الشرق اوسطية آخرى ، ٪
- دول في أمريكا الجنوبية ، ٥٪
- دول آخرى ، ٢٢٪

شكل رقم (١٩)

إن التباين في الكميات المستوردة بين دول الخليج ودول أخرى في شمال أفريقيا مثل نيجيريا مرده الاختلاف في درجة الكثافة والمحتوى الكبريتي . إن الزيادة في الإنتاج الأمريكي تصنف ضمن ما يعرف بالنفوط الخفيفة ذات محتوى كبريتي منخفض (حلو) light sweet والتي حلت محل نفوطها المستوردة من دول داخل أوبك وخارجه . أما النفوط الخليجية فتصنف ضمن النفوط الثقيلة heavy sour ذات محتوى كبريتي مرتفع (حامض او مُرّ) والتي تعد من النفوط المفضلة والتي يمكن معالجتها بسهولة لدى مصانع التكرير المتطورة في ولاية تكساس (عاصمة النفط الامريكي) .

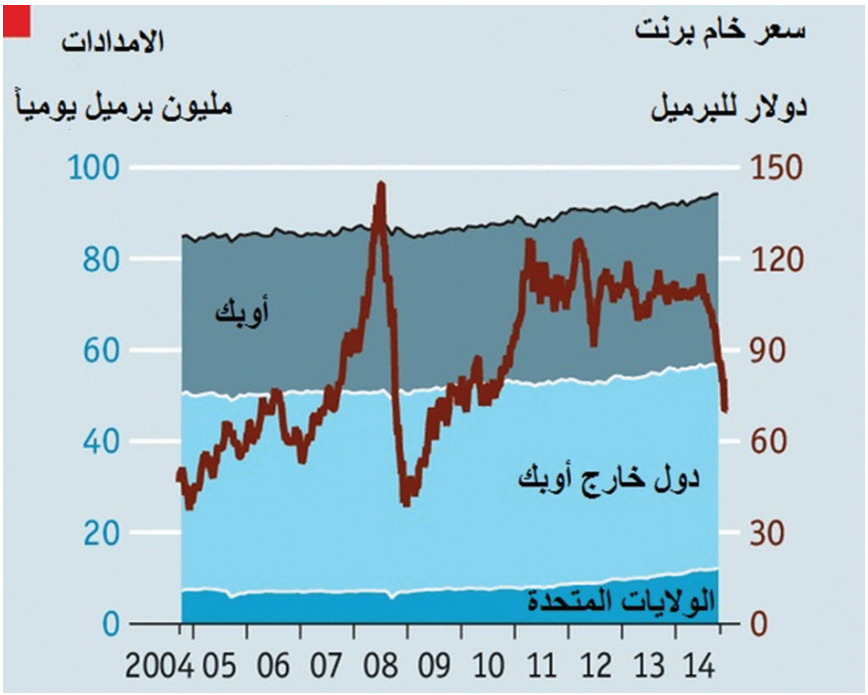

شكل رقم (٢٠)

٣. انخفاض الأسعار والإنتاج الأمريكي

ان الهبوط الحالي في الاسعار لاسيما سعر خام غرب تكساس المتوسط WTI يثير العديد من التساؤلات حول مصير إنتاج الولايات المتحدة من «النفط المحكم» لاسيما اذا ما هيمنت الاسعار المنخفضة للنفط الخام لسنوات عديدة آخرى . إلا ان الاجماع لدى العديد من المراقبين هو ان الانتاج الامريكي من النفط المحكم الصخري

سيواصل ارتفاعه وان بمعدلات ادنى ، كما ان الانخفاض في الاسعار قد يؤثر كذلك على الانتاج الرملي الكندي Tar Sand Oil والذي يصدر مباشرة للولايات المتحدة . الا ان هناك قدر من الضبابية تحوم حول مستقبل النفط الصخري للفترة ما بعد عام ٢٠٢٠ إذ إن الرأي السائد هو ان الانتاج سيصل ذروته ثم يأخذ بالتراجع اواخر العقد القادم .

ونظراً للفروقات النوعية بين النفط المحكم الأمريكي (المصنف ضمن الخفيف الحلو) وبين نظيره الشرق الأوسطي المصنف ضمن النفوط الثقيلة المُرّة ، ستبقى الولايات المتحدة معتمدة على وارداتها الخليجية وان بدرجة اقل من معدلاتها السائدة في العقد الماضي .

٤. التحولات الاستراتيجية المحتملة:

مع استمرار تراجع اعتماد الولايات المتحدة على نفوطها المستوردة من الخارج ما يجعلها أقل عرضة للانقطاع المفاجئ في الامدادات بخلاف نظرائها الاوربيين والآسيويين وإذ كانت كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي تعتمد على دول الشرق الاوسط بما نسبته ١٨٪ من إجمالي وارداتها فإن نصف الواردات الأوربية اليوم تأتي من الاتحاد السوفيتي السابق ما يجعلها عرضة للتهديدات الروسية بوقف الامدادات لاسيما بعد تفاقم الأزمة الأوكرانية في ظل ضم روسيا الاتحادية لشبه جزيرة القرم . في المقابل تعتمد آسيا على نصف وارداتها النفطية على دول الشرق الاوسط في حين ان اكثر من ٧٥٪ من نفوط دول الخليج العربية والعراق وايران هي ذات وجهة آسيوية وفي مقدمتها الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند .

٥. الخلاصة والاستنتاجات

نخلص مما ورد أن النمو المتسارع في انتاج الوقود غير التقليدي في الولايات المتحدة وتراجع اعتمادها على الواردات الاجنبية سيعزز دون ريب من الامن القومي الامريكي بيدان هناك مخاطر لازالت قائمة لاسيما وان اسعار النفط لا تحددها الولايات المتحدة بل الاسواق العالمية ، كما ان اوبك وعلى وجه التحديد المملكة العربية السعودية لها دور مؤثر في تحديد مسار الاسعار بزيادة او خفض انتاجها لما تتمتع به من طاقة انتاجية فائضة ما جعلها تلعب لسنين ما يعرف في ادبيات الطاقة

دور «المنتج المرجح» وهو الدور الذي تخلت عنه مؤخرًا ، خشية خسارة حصتها في الاسواق مع تخمة المعروض من دول نفطية منتجة خارج منظومة الدول الخليجية . على الصعيد الاخر فإن القلاقل السياسية التي تعصف بالمنطقة مع خطر تمدّد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) وسيطرة الحوثيين على اجزاء من اليمن والتلويح بإغلاق باب المندب أمام الملاحة الدولية بدعم وتشجيع من حليفها الإيراني التي تخوض حرب بالوكالة Proxy War ضد المملكة العربية السعودية التي تقود التحالف الدولي «عاصفة الحزم/عملية إعادة الأمل» في اليمن ، واستمرار الحروب الداخلية بين المليشيات المسلحة في ليبيا ، لا سيما إذا علمنا أن هناك حكومتين متخاصمتين في البلاد ، أحدها في طبرق والمعترف بها دوليًا ، والثانية الحكومة المارقة في طرابلس ذات التوجهات الإسلامية الأصولية المتطرفة ، وتتركز العديد من الصراعات حول حقول النفط وموانئ التصدير الرئيسية فيها ما أدى لانخفاض ملموس في إنتاجها . وقد عملت هذه التطورات على الحد من النمو في إنتاج هذه الدول وهي تطورات تشي ما لم يتم احتواءها سريعاً إلى انقطاع الإمدادات دون سابق إنذار . إن الولايات المتحدة بالاشتراك مع التحالف الدولي ضد الإرهاب ستبقى معنية التدقق الامن للنفط والغاز من دول الخليج العربية من خلال تواجدها في المنطقة (الأسطول الخامس في البحرين والقاعدة الجوية في العيديد القطرية) حفظاً لمصالحها الاستراتيجية والتي لن تحيد عنها بغض النظر عن من هو جالس في كرسي الحكم في المكتب البيضاوي في واشنطن سواء كان ينتمي للحزب الديمقراطي أم الحزب الجمهوري .وجاءت الزيارة الأخيرة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لواشنطن ومقابلته للرئيس الأمريكي أوباما وأركان الإدارة الأمريكية بما في ذلك المشرعين في الكونجرس الأمريكي لتعزز من هذا التوجه .

الخامس عشر: الطاقة في دول الخليج: التحديات والهواجس..
النفط والغاز في دول الخليج بين مطرقة احتياطياتها الوفيرة
وسندان التهديدات المحتملة

خلافاً لما يشاع من أن ما هو متاح من الاحتياطيات النفطية في العالم يتراجع بشكل ملحوظ بعد انتهاء عصر الاكتشافات الكبيرة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي ، وهو مـايروج له أنصـار مـا يعـرف في أدبيـات الطاقـة بـ «نظرية ذروة النفط» Peak Oil Theory والتي وضع لبناتهـا الأولى الجيـولوجي الأمـريكي King Hubbert عام ١٩٥٦ حيث توقع أن يأخذ الإنتاج الأمريكي بالتراجع مطلع عام ١٩٧٠ . وهو ما أثبتت الأحداث صحته ، بيد أن هذه النظرية أثبتت فشلها الذريع حين تبنى أنصارها رؤية مفـادها أن إنتـاج النفط بعـد أن وصل ذروته في العـقـد الماضي سـيـأخـذ منحى تراجعياً ليبلغ أدناه عام ٢٠١٠ ، ثم يأخذ بعدها «بالنضوب» .

إن المشاهدات التاريخية تكشف عن حقائق يمكن إيجازها على هذا النحو التالي :

(أولاً) ارتفاع احتياطيات النفط والغاز في دول الخليج العربي

أفضت التطبيـقـات التـقنيـة الحـديثـة لاسيـمـا تقنيـة «الاسـتـخـلاص المحسن» Enhanced Oil Recovery Techniques . من رفع القـدرة الإنتـاجـيـة للآبار والمكامن النفطية المكتشفة سابقاً ما أدى إلى ارتفاع في الاحتياطيات المؤكدة لتصل وفقاً للتقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٥ والصادر عن شركة بي بي – والذي يعد من أكثر التقارير الإحصائية دقةً وشمولاً ومصداقية– إلى ٤٩٣ مليار برميل أو ما يعادل ٢٩,٨٪ من الاحـتـيـاطيات العالمية ، إلا أن مـا هو جـدير بالاهتـمـام هو أن العـمـر الافتراضي للنفط reserves - production - ratio وهو مقياس لعمر النفط المتبقي بناءً على معدلات الإنتاج الحالية ، يعد الأعلى في دول الخليج إذ يصل إلى ٦٥ عاماً في السعودية و٨٠عاماً في الإمارات وأكثر من ٩٧ عاماً في الكويت .

أما احتياطياتها من الغاز الطبيعي فتعادل ٢٠,٢٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة . وهناك اهتمام متعاظم اليوم في دول الخليج العربية لوضع حد لظاهرة ما يعرف بالغاز المحروق Flared gas المصاحب لإنتاج النفط Associated gas لاسيما وان الغاز الطبيعي يستخدم كلقيم feedstock في إنتاج الطاقة الكهربائية خاصة وأن الغاز بخلاف النفط ، وقود غير ملوث وصديق للبيئة .

وتعد **دولة قطر** من أهم دول العالم إنتاجا وتصديراً للغاز الطبيعي وهي تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الاحتياطي بعد روسيا وإيران مباشرة كما تعد المصدر الأول في العالم للغاز الطبيعي المسال LNG .

(ثانياً) التعاون الخليجي

يعد مشروع الغاز القطري المعروف بـ«مشروع دولفين Dolphin Project» واحدة من أهم مشاريع التكامل الخليجي ، وهو المشروع الذي يتم بمقتضاه نقل الغاز من حقل رأس لفان في دولة قطر إلى كل من الإمارات العربية وسلطنة عمان ، وبطاقة تصديرية تصل إلى ٣,٢ مليار قدم مكعب يومياً . وكان يؤمل أن يساهم هذا المشروع كذلك في إيصال الغاز إلى كل من مملكة البحرين ودولة الكويت إلا أن الخلافات السياسية حالت دون ذلك .

ولعل من أبرز تجليات التعاون الخليجي الطاقوي الأخرى تجسده شبكة الربط الكهربائي الخليجي والتي أصبحت تغطي في الوقت الحاضر الدول الست الأعضاء في المجلس ، والذي ينظر إليه كأحد المشاريع الرائدة للتكامل الاقتصادي وصولاً إلى الاتحاد الخليجي المنشود .

(ثالثاً) الفرص والتحديات القائمة

لعل من أبرز التحديات التي تواجهها الدول الخليجية النفطية هو ما يعرف بـ «ثورة النفط والغاز الصخريين» التي تشهدها الولايات المتحدة ، والتي تحمل في طياتها تداعيات في غاية الأهمية ، إذ يقيد «التقرير السنوي الصادر عن وكالة الطاقة الدولية IEA عن مرئيات مستقبل الطاقة ، وهي الوكالة التي تأسست عام ١٩٧٤ كرد فعل لحرب أكتوبر حين أشهر العرب سلاح النفط وما ترتب عليها من حظر نفطي ، والتي تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقرًا لها وذلك للدفاع عن مصالح الدول الصناعية والتي تضم في عضويتها ٢٨ دولة صناعية ، يميط التقرير اللثام عن أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيتجاوز إنتاج السعودية بحلول عام ٢٠١٧ كما أنها ، أي الولايات المتحدة ، ستصبح مكتفية ذاتياً من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٥, إن هذه التوقعات أن صحت ستعني تقليل اعتماد وارداتها النفطية من دول الخليج العربية . في المقابل فإن الأسواق الناشئة ستصبح الوجهة الرئيسية لصادرات الدول الخليجية لاسيما وان الاقتصادات الصاعدة في آسيا Emerging Economies تشهد زيادات

مطردة في استهلاكها مع زيادة الدخول ، إذ تعد الصين اليوم ، على سبيل المثال ، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة وذلك في ظل الزيادة الكبيرة في اقتناء السيارات والمركبات رباعية الدفع ما يزيد من طلبها على المشتقات النفطية لاسيما البنزين والديزل .

الجدير بالذكر إن متوسط عدد السيارات لكل ألف نسمة لايزيد في الصين عن ٢٢ سيارة وهو المعدل الذي كان سائداً في الولايات المتحدة مطلع القرن الماضي علماً أن متوسط عدد السيارات فيها اليوم يزيد عن ٧٥٠ سيارة لكل ألف نسمة . أما في دول الخليج العربية فان متوسط عدد السيارات فيها يزيد عن ٢٠٠ سيارة لكل ألف نسمة نظراً للتسهيلات الائتمانية الكبيرة المرافقة لشراء السيارات التي توفرها البنوك من ناحية ، ناهيك عن ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيها بالإضافة إلى الأسعار المتدنية للمشتقات البترولية المدعومة من قبل الدولة والتي تشجع المواطنين على الاستهلاك المفرط غير العقلاني .

جدول رقم (٤) : توزيع المركبات والسيارات الخاصة جغرافياً في نهاية عام ٢٠١٤

الدول	عدد السكان (مليون)	المركبات (مليون)	السيارات (مليون)	عدد السيارات لكل ألف نسمة
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠٨,٧	٢٤٧,٣	٢٢٢,٢	٧١٩,٨
أوروبا الغربية	٥٤٠,٩	٢٧٦,١	٢٣٨,٩	٤٤١,٧
فرنسا	٦١,٧	٣٧,١	٣٠,٧	٤٩٧,٥
ألمانيا	٨٢,٣	٥١,٣	٤٦,٦	٥٦٥,٦
إيطاليا	٥٩,٣	٤٠,٢	٣٥,٧	٦٠١,٦
الشرق الأوسط وأفريقيا	٨٠٣,٨	٣٣,٣	٢١,٩	٢٧,٢
الهند	١,١٦٤,٧	١٨,٦	١٢,٧	١٠,٩
الصين	١,٣٢٨,٨	٤٢,٥	٢٩,٦	٢٢,٣
الأوبك	٣٧٧,٦	٣٥,٧	٢٤,٣	٥٨,٠
العالم	٦,٦٥٨,٥	١,٠٠٣,٠	٨٢٣,٠	١٢٣,٦

المصدر : (OPEC, op.cit)

(١) سياسات الولايات المتحدة:

هناك من يعتقد أن إدارة الرئيس أوباما في ولايتها الثانية ماضية قدماً في رسم استراتيجية جديدة للحد من وجودها في منطقة الشرق الأوسط بعد انسحابها من العراق وجلاء قواتها من أفغانستان . إلا أن الخليج العربي وفقاً للعديد من المراقبين – أنظر على سبيل المثال الدراسة القيمة للمفكر الاستراتيجي Anthony Cordesman[١٠] لموسومة : «خرافة أو حقيقة استقلال الطاقة في أمريكا» الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في العاصمة الأمريكية واشنطن ، والتي يخلص فيها إلى أن تقليل اعتماد الولايات المتحدة على وارداتها النفطية الشرق الأوسطية سيبقيها رغم ذلك ضمن أولوياتها لاسيما وان الولايات المتحدة عاقدة العزم على الحفاظ على تدفق آمن للإمدادات للأسواق العالمية خاصة وان أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط مصدره دول شرق أوسطية .

(٢) الزيادة في الإنتاج العراقي:

إن الزيادة الكبيرة التي يشهدها الإنتاج العراقي حالياً والذي وصل في نهاية شهر أغسطس آب ٢٠١٥ إلى ٤,١٨٠ مليون برميل يومياً ، وهو الأعلى له من عام ١٩٧٩ ، ينظر إليه من قبل العديد من المراقبين كأحد العوامل التي يمكن أن تهدد الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية ، لاسيما وان العراق يخطط لزيادة إنتاجه إلى ٦ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧ ، وذلك وفقاً لجولات التراخيص التي تم توقيعها مع شركات النفط الأجنبية عامي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ما قد يخلق تخمة نفطية إضافية في السوق تضاف إلى الوفرة الحالية التي تتراوح بين ١,٥ إلى ٢ مليون برميل يوميًا تهوي بالأسعار إلى مستويات أدنى .

إن الزيادة الكبيرة في طاقات العراق الإنتاجية والتصديرية قد تدفع الأمانة العامة لأوبك لإعادة النظر في حصص الإنتاج داخل المنظمة والتي أستثنى العراق منها منذ عام ١٩٩٠ بعد الغزو العراقي للكويت وما أعقبه من برنامج يعرف بـ «النفط مقابل الغذاء» بإشراف الأمم المتحدة . وكانت حصة العراق تاريخياً تعادل ١٤,٥٪ من

(10) Anthony Cordesman, The Myth and Reality of Energy Independence, Center for Strategic & International Studies, Washington DC, 2 January 2013.

أجمالي إنتاج أوبك البالغ حالياً ٣٠ مليون برميل يومياً . ووفقاً لهذه المعادلة فإن حصة (كوته) العراق ستصل إلى ٤,٣٥٠ مليون برميل يومياً ، أي أن حصتها ستعادل تقريباً حصتي كل من الكويت والإمارات العربية داخل المنظمة . إن إعادة العراق للعمل بحصص الإنتاج داخل المنظمة سيتأتى على حساب السعودية المنتج الأكبر داخل الأوبك ، كما سيعزز من حالة الاستقطاب السائدة بين الصقور من ناحية (الجزائر وإيران وفنزويلا) والحمائم (السعودية ودول الخليج الأخرى) لاسيما وان العلاقات السياسية القائمة حالياً بين دول الخليج والعراق يعتريها الكثير من البرود إذ تنظر هذه الدول إلى الحكومة القائمة هناك باعتبارها حكومة سائرة في فلك نظام ولاية الفقيه في إيران رغم التحسن النسبي في العلاقات بعد تولي د .حيدر العبادي منصب رئاسة الوزراء خلفا لسلفه نوري المالكي ذو التوجهات الطائفية .

(٣) غلق مضيق هرمز:

ومن التحديات الأخرى التي لاتقل في أهميتها عن المتغيرات في موازين القوى الطاقوية ، هو التلويح الإيراني المستمر بغلق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية ما يعرض الصادرات الخليجية لخطر حقيقي لاسيما وان ٨٠٪ من صادراتها تمر عبر هذا الممر . ولم تألو دول الخليج جهداً في اتخاذ الإجراءات الاحترازية لمقابلة هذا التهديد يتجلى أبرزها بما قامت به دولة الإمارات مؤخراً من افتتاح خط لنقل النفط من حقل جبشان إلى إمارة الفجيرة دون المرور بمضيق هرمز ، بطاقة استيعابية تزيد عن مليون برميل يومياً . بيد أن هذا التهديد يبقى في نظر أصحاب الشأن والعارفين ببواطن الأمور أقرب للاستهلاك والدعاية المحليين منه إلى تهديد حقيقي ، وهو يأتي كرد للعقوبات الاقتصادية على خلفية ملفها النووي المثير للجدل . إن غلق المضيق سيقابله رد عسكري غربي كاسح دون أدنى ريب إذ يعد خرقاً للقانون الدولي كما انه سيعني «انتحاراً» لإيران التي تعتمد على المضيق في أغلب صادراتها وارداتها بالإضافة إلى انه سيثير حفيظة كل من روسيا والصين العضوين الدائمين في مجلس الأمن واللتان تعدان من أشد أنصار النظام الإيراني ، إذ يلوح استخدامهما المستمر بحق النقض داخل المجلس إلى إجهاض العديد من القرارات التي يصدرها للحد من الترسانة النووية الإيرانية المزعومة .

بيد أن الاتفاق الأخير بين ما يعرف بمجموعة (٥+ ١) وإيران قلل بدرجة كبيرة جدًا من فرص غلق المضيق .

(٤) غلق مضيق باب المندب:

في المقابل لاحت في الآونة الأخيرة تهديدات إيرانية الداعمة لحركة الحوثيين في اليمن والتي تخوض حرب بالوكالة Proxy War ضد المملكة العربية السعودية والتحالف الدولي ، تلوح فيها بإغلاق باب المندب أمام الملاحة الدولية وهو المضيق الذي يربط خليج عدن بقناة السويس عبر البحر الأحمر والذي تعبره يوميًا ناقلات نفط بحمولة تصل إلى ٣,٨ مليون برميل ، والذي سوف يترتب عليه لجوء السفن للالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ما يضيف للرحلة ٦٠٠٠ كيلو متر ناهيك عن التكاليف الإضافية المترتبة عليها .

(رابعاً) الملاحظات الختامية

نخلص مما ورد إن دول الخليج العربي لما تتمتع به من احتياطيات نفطية وغازية مؤكدة وفيرة ، ستبقى في «عين العاصفة» ولعقود عديدة قادمة رغم توقع بعض المراقبين قرب انبلاج نظام طاقوي جديد تكون الغلبة فيه للوقود غير التقليدي بما فيه الوقود الصخري .

إلا أن الهيمنة في العقدين القادمين على اقل تقدير ستبقى للوقود الأحفوري ما يضفي أهمية استراتيجية كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية والتي تتميز عن المناطق الجغرافية الأخرى بطاقة إنتاجية فائضة يمكنها أن تؤمن الأسواق بالإمدادات المطلوبة في حال حدوث أي انقطاع أو توقف مفاجئ ، تتركز جلها في ثلاث من الدول الأعضاء في مجلس التعاون هي على التوالي السعودية والكويت والإمارات .

إلى ذلك فإن الاحتياطيات النفطية الخليجية تعد من الأرخص على الإطلاق من حيث الاستكشاف والتطوير والإنتاج ، إذ أن التكلفة الإجمالية لإنتاج برميل واحد من النفط تتراوح بين ٣-٥ دولار مقارنة بـ ١٠ دولار للبرميل في دول منتجة أخرى ما يضفي عليها ميزة تنافسية تعزز من أهميتها الاستراتيجية .

السادس عشر:
المعايير والأسس لتصنيف النفوط الخام

تلعب الأنواع المتعدّدة للنفوط الخام والتي يزيد عددها على أكثر من ١٠٠ نوع وفقاً لدليل أنواع النفوط الذي تصدره مؤسّسة بترولیم أنتيلجنس Petroleum Intelligence سنويًا ، لعل من أكثرها شيوعًا هو مزيج خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط (WTI) .

وللوقوف على هذه الأنواع ، وكيفيّة تصنيفها ، وأين تقف النفوط العربيّة منها ، سنعرض لما يلي :

(١) تصنيف النفوط الخام على أساس المصدر الهيدروكربوني:

تقسّم مصادر الطاقة الأحفورية Fossil Fuel إلى الأصناف الثلاثة التالية :

الغاز : وهو الغاز الطبيعي .

السائل : ويتضمّن مجموعتين :

مجموعة النفوط التقليدية ، التي تتكوّن من الغاز المصاحب ، والنفط الخام ، والنفط الثقيل .

- مجموعة النفوط غير التقليدية ، تتكوّن من النفط الثقيل جدّاً أو (البيتومين Bitumen) المستخرج من رمال القار Sand Tar .

الصلب : ويتضمّن الفحم Coal ، وزيت السجيل Shale Oil

(٢) التصنيف على أساس درجة الكثافة API:

تصنّف النفوط الخام حسب مقياس يعتمد على درجة الكثافة ، وفقاً للمعيار الذي حدّده معهد البترول الأمريكي (American Petroleum Institute- API) على شكل مجموعات رئيسية خفيفة ومتوسّطة وثقيلة . وقد يختلف التصنيف من جهة إلى أخرى ، فبينما تصنّف النفوط الثقيلة في بعض البلدان الأوروبية ضمن المجال API 10-20° تصنّفها دول الأوبك بأنّها جميع النفوط التي تقلّ درجة كثافتها عن API 32° .

إنّ تصنيف النفوط على أساس الكثافة هو مرآة لمحتوى النفط من المنتجات

النفطية عالية القيمة . فكلّما ارتفعت كثافة النفط وفقاً لمعيار API ، كانت نسبة المنتجات الخفيفة أعلى ، بينما تزداد نسبة المنتجات الثقيلة وتنخفض نسبة المنتجات الخفيفة كلّما انخفضت الكثافة .

كما تمّت إضافة مجموعة أخرى من النفوط لمقياس الكثافة ، أُطلق عليها اسم النفوط الخفيفة جدّاً ، حيث تساوي كثافتها50 API أو أكثر (كالنفط العربي الخفيف جدّاً – Arab super light) الذي ينتج في المملكة العربية السعودية .

ويعد خامي برنت و WTI من النفوط الخفيفة العالية الجودة ذات درجة كثافة تتراوح بين ٣٨,٠٦ و٣٩,٦ درجة API على التوالي .

(٣) التصنيف على أساس الكثافة والمحتوى الكبريتي:

وتشير بعض الدراسات إلى أنّه كلّما ارتفعت درجة كثافة النفط API ينخفض محتواه من المركبات الكبريتية . وعلى الرغم من أنّ طبيعة العلاقة بين الكثافة API والمحتوى الكبريتي تختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى ، إلاّ أنّه لا توجد في العالم نفوط عالية الكثافة API ، (فوق الخفيفة) ، وفي الوقت نفسه عالية المحتوى الكبريتي ، بينما توجد بالمقابل ، ولكن بصورة قليلة نسبيّاً ، نفوط منخفضة الكثافة ومنخفضة المحتوى الكبريتي في آنٍ واحد . فمثلاً ،

- يبلغ المحتوى الكبريتي للنفط العربي الخفيف ١,٧٨٪ .
- يبلغ المحتوى الكبريتي للنفط الإيراني الخفيف ١,٥٪ .
- يبلغ المحتوى الكبريتي لنفط بوني الخفيف النيجيري ٠,١٤٪ .
- يبلغ المحتوى الكبريتي للنفط الأذري الخفيف الأذربيجاني ١,١٦٪ .

لهذا أضافت بعض المصادر عاملاً آخر إلى مقياس الكثافة للدلالة على الخصائص النوعيّة ، هو مستوى المحتوى الكبريتي للنفوط .

أمّا في أسواق المنطقة العربيّة فتصنّف النفوط الخام على النحو التالي :

- عربي خفيف ممتاز Arab Supper Light (أعلى من ْ٤٠ API)
- عربي خفيف جداً Arab Extra Light (ْ٤٠ – ٣٦ API)
- عربي خفيف Arab Light (ْ٣٦ – ٣٢ API)
- عربي متوسّط Arab Medium (ْ٣٢ – ٢٩ API)
- عربي ثقيل Arab Heavy (أقلّ من ْ٢٩ API)

ومع مرور الزمن أطلقت تسميات على أنواع محدّدة ، أصبحت مألوفة في أسواق النفط العالميّة ، مثل :

- النفط العربي الخفيف السعودي (٣٤,٠ API) .
- نفط البصرة الخفيف العراقي (٣٣,٧ API) .
- النفط الإيراني الخفيف (٣٣,١ AP) .
- نفط بوني الخفيف النيجيري (٣٥,٤ API) .
- تياخوانا الخفيف الفنزويلي (٣١,٩ API) .
- النفط الأذري الخفيف الأذربيجاني (٣٥,١ API) .
- النفط العربي المتوسّط السعودي (٣١,٨ API) .
- النفط العربي الثقيل السعودي (٢٨,٧ API) .
- النفط الإيراني الثقيل (٣٠,٢ API) .
- نفط تياخوانا الثقيل الفنزويلي (١١,٠ API) .

(٤) أنواع النفوط الخام في الأقطار الأعضاء في منظمة أوابك:

يتميّز الجزء الأكبر من إنتاج النفوط الخام في الأقطار الأعضاء لمنظّمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوابك) من الأنواع متوسّطة الكثافة ، وذات المحتوى الكبريتي العالي (حامضيّة) . وقد توزّع إنتاج الأقطار الأعضاء على النحو التالي : ٦١,٤٪ من النوع متوسّط الكثافة و٣٦,٧٪ من النوع الخفيف و١,٨٪ من النوع الثقيل .

الجدير بالذكر أن منظّمة الأقطار العربيّة المصدّرة للبترول (أوابك) تأسّست عام ١٩٦٨ في دولة الكويت ، وتضمّ في عضويّتها اليوم ١٠ دول منها دول نفطيّة و(غازيّة) عملاقة – كما هو الحال في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي ، بالإضافة إلى دول أقلّ أهميّة (سوريا) . وفيما يلي الدول الأعضاء ، وهي على التوالي : كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجزائر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق ودولة قطر والكويت وليبيا وجمهورية مصر العربية .

أمّا بالنسبة لتوزيع الإنتاج حسب المحتوى الكبريتي فقد شكّل النفط الخام الحامضي (الذي يزيد محتواه الكبريتي عن – أو يساوي– ١٪) نسبة ٧٤,٢٪ ، ثمّ جاء بالمركز الثاني النفط الحلو (أقلّ من ٠,٥٪ كبريت) بنسبة ١٨,٧٪ ، وأخيراً النوعية المتوسّطة الحموضة (أعلى / أو يساوي ٠,٥٪ وأقلّ من ١٪) بنسبة ٧,١٪ .

أمّا توزيع نوعيّات النفوط الخام المنتجة في الأقطار الأعضاء فقد كان الجزء الأكبر منها – المنتج في منطقة الشرق الأوسط – من النوعيّة المتوسّطة الحامضيّة ، حيث وصلت نسبتها إلى ٨٢٪ في المملكة العربية السعودية ، و٩٧,٦٪ في دولة الكويت ، و١٠٠٪ في مملكة البحرين ، و١٠٠٪ في جمهورية العراق و ٥٢٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة ، و٨٢٪ في جمهورية مصر العربيّة .

أمّا بالنسبة للأقطار الأعضاء في شمال أفريقيا ، فإنّ الجزء الأكبر من الإنتاج هو من النوع الخفيف والحلو ، حيث شكّلت تلك النوعية نسبة ١٠٠٪ من إنتاج الجزائر ، ونسبة ٩٥٪ من إنتاج ليبيا . بينما تنتج تونس كميّات قليلة من النوع الحامضي .

هذا ويتفاوت إنتاج الأقطار الأعضاء من حيث درجة الكثافة ، فمنها ما تشكّل النفوط الخفيفة كامل إنتاجها مثل الجزائر ، ومنها ما تشكّل النفوط المتوسّطة / الثقيلة كامل إنتاجها مثل الكويت ، بينما هناك أقطار أخرى تنتج من النوعين وبنسب مختلفة ، كالسعودية وسورية والعراق ، أمّا الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط ، مثل عمان واليمن ، فتشكّل النوعيّة المتوسّطة الحامضية النسبة العظمى من إنتاجها . بينما يشكّل مجمل إنتاج السودان من النفط المتوسّط الكثافة الحلو .

(٥) التوقّعات المستقبليّة لإنتاج النفوط الخام في الأقطار الأعضاء:

تشير الدراسات الاستشرافية إلى أنّ مصدر الجزء الأكبر من أية زيادة مستقبلية في إنتاج النفوط الثقيلة والحامضية سيكون من الأقطار الأعضاء ذات الاحتياطيات العالية ، وبصورة خاصّة السعودية ، والعراق ، والكويت ، والإمارات ، والتي تشكّل النوعيّة الثقيلة والمتوسطة/ الحامضية نسبة ٧٨,٣٪ من إجمالي إنتاجها الحالي . وعلى الرغم من الاكتشافات الجديدة التي يعلن عنها بين الحين والآخر من النفوط الخفيفة في بعض دول المنطقة ، إلاّ أنّها ما زالت محدودة مقارنة باحتياطياتها الهائلة من النفوط المتوسطة /الحامضية .

ووفقاً لمنظّري الطاقة يتوقّع أنْ يزداد الطلب مستقبلاً على أنواع النفوط الخام الخفيفة والحلوة بمعدّل أعلى من الأنواع الثقيلة الحامضية ، ممّا سيؤدّي إلى ارتفاع فارق السعر بين النوعين ، وذلك بسبب النموّ المتزايد في معدّل الطلب العالمي على المشتقّات الأنظف ، فضلاً عن أنّ معظم مصافي العالم مصمّمة لتكرير النفوط الخفيفة الحلوة ، نظراً لسهولة تكريرها واحتوائها على نسبة أعلى من المشتقّات الخفيفة المرغوبة

في الأسواق العالمية . وعلى الرغم من وجود مشاريع استثمارية هامة في صناعة التكرير لتكرير النفوط الثقيلة والحامضية ، إلاّ أنّ معظمها يحتاج إلى مدّة زمنية طويلة حتى تبدأ الإنتاج ، تزيد عن خمس سنوات ، مما سيعزّز الطلب في هذه الفترة على النفوط الخفيفة الحلوة التي لا تحتاج منتجاتها إلى عمليّات معالجة هيدروجينيّة عميقة ، وبالتالي سينخفض الطلب على النفوط الثقيلة .

نخلص ممّا تقدّم أنّ لدى الأقطار الأعضاء في أوابك محفّزات عديدة لتكرير النفوط الثقيلة والمتوسّطة الحامضية من خلال تطوير المصافي القائمة فيها أو إنشاء مصاف جديدة ، وأهمّ هذه المحفّزات هو توفّر النفوط الخام الثقيلة محلّياً في معظم الأقطار الأعضاء (السعودية ، الكويت ، العراق ، سورية) ، والاستفادة من ارتفاع فارق السعر بين النفوط الثقيلة والخفيفة في الأسواق العالميّة ، وتصدير الخفيف بدلاً من تكريره محلّياً .

السابع عشر
تطور أسعار المشتقات النفطية
في دول مجلس التعاون الخليجي

أفضت التطورات التي شهدتها أسواق النفط والتي هوت بالأسعار الى ما دون ٣٠ دولار للبرميل مطلع العام الحالي الى اعادة النظر في دول مجلس التعاون الخليجي لأسعار الدعم التي تستنزف موازناتها العامة لا سيما الدعم المقدم للمنتجات البترولية (البنزين والديزل) التي لم تشهد تغييرا يذكر لدى العديد من الدول الأعضاء في المجلس لعقود طويلة خلت .

بيد أن الانخفاض الملموس في الأسعار وآثاره على الموازنة العامة اذ تحتاج بعض الدول الخليجية سعر برميل يتراوح بين ٩٠ الى ١٠٠ دولار لتحقيق التعادل بين الايرادات والنفقات العامة ، دفع بالعديد منها التفكير مليا في تطبيق سياسات جديدة تعتمد على الية السوق الحر اذا ما اريد احتواء العجز الكبير في الموازنات العامة لديها ، وعلى النحو التالي :

الكويت:

أقرت الحكومة الكويتية مؤخرًا رفع الدعم عن البنزين ، في خطوة تستهدف ترشيد النفقات لمواجهة الصعوبات المالية الناجمة عن تراجع عائدات النفط . وسيصل سعر البنزين الممتاز ٨٥ فلسا (٢٨ سنتا) ، والخصوصي ١٠٥ فلوس (٣٥ سنتا) ، والألترا ١٦٥ فلسا (٥٤ سنتا) بدءاً من شهر أغسطس/ آب الجاري . وتسعى الكويت لرفع الدعم عن قطاعات خدمية تستخدم المشتقات النفطية مثل الكهرباء والماء ، مع رفع الدعم عن الوقود ، بهدف رفع دخل البلاد ومواجهة عجز الإيرادات النفطية .

وفي حين يبلغ متوسط أسعار البنزين في أنحاء العالم ٩٦ سنتا أميركيا للتر الواحد ، فإن سعر اللتر من البنزين في الكويت بلغ ٢٣ سنتا في شهر مارس (آذار) الماضي .

دولة الامارات العربية المتحدة:

وبعد موجة ارتفاع خليجي لأسعار المشتقات النفطية بدأتها الإمارات منذ نهاية العام ٢٠١٥ ، كسرتها بإعلانها تخفيض الأسعار هذا الشهر . وقالت وزارة الطاقة في دولة الإمارات ، إنها ستخفض الأسعار المحلية للبنزين ووقود الديزل في أغسطس (آب) ، وذلك بعد رفعها في الأشهر الـ٤ الماضية ، نظرًا لارتفاع أسعار البترول العالمية ، بحسب بيانات على موقع الوزارة .

وكانت الإمارات الأولى خليجيا التي رفعت أسعار الوقود العام الماضي ، حيث تم تحديد سعر لتر البنزين عيار ٩٥ أوكتين عند سعر ٢,١٤ درهم (٠,٥٨ دولار) للتر ، في الوقت الذي تم فيه تحديد سعر الديزل عند ٢,٠٥ درهم (٠,٥٥ دولار) للتر .

السعودية:

أقرت السعودية في نهاية ديسمبر (كانون الأول) إجراءات يتم على إثرها رفع أسعار البنزين بنسبة ٥٠ في المائة في إطار خفض الدعم عن منتجات البترول والكهرباء والماء ، بعد تسجيل عجز في ميزانية ٢٠١٥ بلغ ٩٨ مليار دولار .

وبناء على ذلك قررت المملكة رفع أسعار «البنزين ٩١» من ٠,٤٥ ريال للتر إلى ٠,٧٥ ريال للتر ، بزيادة نسبتها ٦٦ في المائة . وزيادة سعر «البنزين ٩٥» من ٠,٦٠ ريال للتر إلى ٠,٩٠ ريال للتر ، بزيادة قدرها ٥٠ في المائة .

مملكة البحرين:

وفي يناير (كانون الثاني) الماضي رفعت البحرين أسعار البنزين بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة ، بعد أن خفضت الدعم على منتجات الطاقة لاحتواء العجز المالي لديها أسوة ببقية دول الخليج المنتجة للنفط ، بعد التدهور الكبير في أسعار الخام في الأسواق العالمية .

وأصبحت أسعار وقود البنزين الممتاز ١٦٠ فلسًا (٤٢ سنتا أميركيا) للتر الواحد ، والوقود الجيد ١٢٥ فلسًا (٣٣ سنتا أميركيا) للتر الواحد .

دولة قطر:

وفي منتصف شهر يناير (كانون الثاني) الماضي ، حذت دولة قطر حذو الدول

الخليجية التي رفعت بنسب متفاوتة الدعم عن الوقود ، لمواجهة الصعوبات التي خلفها تراجع أسعار النفط ، حيث بدأت رفع الأسعار المحلية للبنزين بنسبة ٣٠ في المائة .

ورفعت في ذلك الوقت شركة قطر للوقود (وقود) أسعار البنزين بنوعيه السوبر والعادي لتصبح ١,٣ ريال (٠,٣٥٧ دولار) للتر البنزين السوبر ، و١,١٥ ريال للتر البنزين العادي .

بيد أن أسعار المشتقات النفطية رغم التعديلات التي طالتها لا تزال أدنى بكثير عن أسعارها السائدة في دول الجوار الجغرافي ، على سبيل المثال الأردن ومصر ، وهي خطوة يرى فيها العديد من المراقبين أنها ستفضي إلى خلق ثقافة الاستهلاك العقلاني لدى المواطن الخليجي بعد سنوات من الإسراف المترف غير المبرر .

جدول رقم (٥) :
أسعار الوقود في دول الخليج لشهر أغسطس ، ٢٠١٦

	السعودية	الإمارات	قطر	البحرين	عمان	الكويت
(ريال)	(درهم)	(ريال)	(فلس)	(بيسة)	(فلس)	
بنزين ممتاز	٠,٩٠	١,٧٣	١,٤٥	١٦٠	١٦٦	٩٠
بنزين عادي	٠,٧٥	١,٦٢	١,٣٥	١٢٥	١٥٦	٦٠
الديزل	٠,٤٥	١,٧٦	١,٤٠	١٢٠	١٧٨	١١٠

جدول رقم (٦) :
أسعار الوقود في دول الخليج لشهر أغسطس (بالدولار) ، ٢٠١٦

	السعودية	الإمارات	قطر	البحرين	عمان	الكويت
بنزين ممتاز	٠,٢٤	٠,٤٧	٠,٤٠	٠,٤٣	٠,٤٣	٠,٣٠
بنزين عادي	٠,٢٠	٠,٤٤	٠,٣٧	٠,٣٣	٠,٤١	٠,٢٠
الديزل	٠,١٢	٠,٤٨	٠,٣٨	٠,٣٢	٠,٤٦	٠,٣٦

الباب الثاني

المستجدات في أسواق الطاقة وتداعياتها الجيوسياسية المحتملة

الخلاصة التنفيذية

يسود الاعتقاد اليوم لدى العاملين في الصناعة البترولية إلى قرب أنبلاج عصر جديد من عصور الطاقة تكون الغلبة فيه للوقود غير التقليدي ، لا سيما بعد النجاحات التي تحققت في الولايات المتحدة الأميركية في تفتيت الصخور الرملية لإنتاج ما يعرف بالنفط والغاز الصخريين وتشير المرئيات المستقبلية الى ان أميركا الشمالية ستصبح مكتفية ذاتياً بالطاقة ، بل انها ستتحول إلى مصدر صاف خلال العقود القادمة ، وهو ما سيقلل من أعتمادها بشكل كبير على وارداتها الشرق أوسطية عامةً والسعودية منها خاصةً . إن هذا التحول في موازين القوى الطاقوية سيجعل من الشرق الاوسط ودول الخليج العربي بنظر بعض المنظرين الاستراتيجيين تحتل مرتبة أدنى ضمن سلم أولويات الأمن القومي الاميركي لاسيما مع بروز القوى الناشئة في آسيا (الصين والهند) والتي ستتنافس معاً لملئ فراغ أو المشاركة في ذلك جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة .

إلى ذلك أدت الاحتجاجات الشعبية التي طالت نظم راسخة في دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ، وهو ما بات يعرف بـ «الربيع العربي» ، إلى خلق حالة من عدم اليقين في المستقبل ، لاسيما وإن المنطقة العربية تستأثر بحوالي ثلثي الاحتياطيات النفطية المؤكدة والتي تربوا على ٨٠٠ مليار برميل . إذ إنتاب العديد من العاملين في هذه الصناعة هاجس مزدوج يتمثل في توقف الإمدادات وغلق منافذ التصدير الرئيسية في الخليج العربي (مضيق هرمز) والبحر المتوسط (قناة السويس) .

وقد أفضت هذه المخاوف إلى حدوث زيادة تصاعدية في الاسعار إذ تجاوز متوسط سعر خام برنت المرجعي حاجز الـ ١٠٠ دولار للبرميل لأغلب فصول السنة . بيد أن هذه الهواجس ثم تبديدها مع إستمرار التدفق الآمن للأمدادات دون توقف حتى ولو ليوم واحد فقط ، إذ عملت السعودية والدول الخليجية الأخرى على زيادة الإنتاج للتعويض عن النقص في الامدادات التي سببها التوقف المؤقت للإنتاج الليبي والتناقص الحاد في الصادرات الايرانية وذلك لمقابلة النمو في الطلب العالمي الآخذ

في الاتساع بعد خروج الدول الصناعية من أسوء أزمة اقتصادية لم تشهد مثيلاً له منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي .

وقد خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات لعل من أبرزها :

* إن الزعم بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها منطقة الخليج العربي هي منطقة لايمكن الوثوق بها كمّورد آمن للأمدادات يتناقض مع الوقائع على الأرض لاسيما وأن المشاهدات التاريخية عبر عقود عديدة خلت تشي بأن المنطقة لم تشهد إنقطاعاً يذكر في الامدادات ، بل على العكس من ذلك فإن الدول الخليجية المنتجة تمكنت من خلال لعب دور مايعرف في أدبيات الطاقة بـ «المنتج المرجح» من زيادة الانتاج عند حدوث تطورات طارئة تهدد بوقف الامدادات ، كما حصل إبان الحرب العراقية الإيرانية أو عند غزو العراق للكويت . ويمكن أن نجزم بأن الاستثناء الوحيد لذلك ، هو ما شهده الانتاج من توقف في عام ١٩٧٣ نتيجة لاشهار العرب سلاح الحظر النفطي بشكل ناجع ، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي ، وهي تجربة يصعب تكرارها في الوقت الحاضر .
* حرص الولايات المتحدة على تأمين التدفق الآمن للامدادات من النفط والغاز لحلفائها الغربيين في خلف شمال الأطلسي (الناتو) . إن الفراغ الأمني المزعوم الذي سيولده انسحاب الولايات المتحدة من منطقة الخليج العربي لا يجانبه الصواب ولا يستقيم مع منطق الاحداث ، اذ ستبقي الولايات المتحدة معنية بشكل كبير بتأمين المرور الآمن للناقلات العملاقة التي تمخر عباب مضيق هرمز والذي تمر من خلاله أكثر من ١٧ مليون برميل يومياً ، وما تواجد الاسطول الخامس البحري في مياه الخليج الدافئه ، والذي يتخذ من مملكة البحرين مقراً له أبلغ دليل على ذلك .
* وأخيراً فإن دول المنطقة لما تتمتع به من احتياطيات نفطية وغازية مؤكدة ستبقى اللاعب الأهم في ميادين صناعة الطاقة ، ولسنوات عديدة مقبلة ، لاسيما وأن الوقود الاحفوري سيبقى الوقود المهيمن ضمن مزيج الطاقة العالمي ، رغم الجهود التي تبذل في هذا المضمار لإحلال الطاقات البديلة كالطاقة المتجددة ، محلها .

الوقود الصخري

منافس جديد في الافق

المحور رقم ١: التحولات في مراكز الطاقة العالمية

إن علاقات الطاقة الدولية عبر السنوات الخمسين الماضية كان يحكمها «ثنائية قطبية» تتجلى في العلاقة بين الدول المنتجة في دول الشرق الأوسط (الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بالاضافة إلى العراق وإيران) من ناحية ، والدول الصناعية المستهلكة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من ناحية أخرى .

بيد أن هذه «الثنائية» تواجه اليوم تحديات كبيرة نتيجة لتضافر العديد من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية . وقد أفضت هذه العوامل إلى «ولادة» مراكز طاقة جديدة أذ ظهرت في السنوات الأخيرة مراكز أستهلاك جديدة في جنوب وشرق آسيا ، ناهيك عن أن تراجع الطلب على الطاقة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا قد أدى إلى تحول البوصلة في خارطة الطاقة العالمية نحو الشرق .

إن هذه الرؤية تعزز منها لغة الأرقام ، أذ وفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية IEA فإن الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستستحوذ على ٩٣٪ من معدل النمو في الطلب على الطاقة للفترة بين ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٣٥ ، ومن المتوقع أن تشهد قارة آسيا تضاعفاً في طلبها على الطاقة خلال الفترة ذاتها ، في حين أن الصين والهند بمفردهما ستستحوذان على الثلث والخمس من الزيادة في الطلب العالمي على التوالي .

في المقابل ، فان حصة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الاستهلاك العالمي للطاقة التي بلغت ٧٠٪ عام ١٩٦٥ ، هذه الحصة مرشحة للانخفاض لتصل إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٥ .

إن الانخفاض في أستهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والاقتصادي والتنمية ، مقروناً بالزيادة في الانتاج المحلي من النفط الخام في الولايات المتحدة والدول الاخرى في نصف الكرة الغربي قد أفضى إلى تسريع التحول الكبير

في توجه التدفقات النفطية من الغرب إلى وجهة شرقية آسيوية والتي ستصبح مركز الاستقطاب الرئيسي لصادرات دول الشرق الاوسط .

إن هذا التحول الجغرافي يحمل في طياته تداعيات أقتصادية وأستراتيجية في غاية الأهمية لعل من أبرزها[١] :

أولاً: بروز تعريف جديد لمفهوم «أمن الطاقة».

من التداعيات التي يمكن تأطيرها جراء التحول الجغرافي لمراكز الطاقة في العالم هو بروز مفهوم جديد لما يعرف بـ«أمن الطاقة» Energy Security . اذ كان ينظر لهذا المفهوم في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية لاسيما في الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتي شهدت نمواً أقتصادياً كبيراً بعد الجرعة الاقتصادية التي تلقتها الدول الأوروبية فيما يعرف بـ «مساعدات مارشال» لاعادة إعمار أوروبا من الدمار التي خلفته الحرب الكونية الثانية . والتعريف السائد في تلك الفترة لأمن الطاقة هو القدرة على توفير كميات كافية من الطاقة – بالدرجة الاساس النفط الخام – بأسعار تلبي رغبات المستهلك . بيد أن تحول الاستهلاك نحو الشرق جعل من التعريف السابق لا يستقيم مع واقع الحال . اذ ينظر إليه اليوم في الدول الاسيوية الواعدة كالصين والهند من زاوية قدرة الطاقة من «الوصول» access إلى السكان بما يعمل على تحقيق التنمية الأقتصادية المستدامة والاستقرار السياسي .

أما في الدول الصناعية الآسيوية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات لتأمين حاجاتها من الطاقة كما هو الحال في اليابان وكوريا الجنوبية فإن أمن الطاقة يعني لهما تأمين الكميات الكافية من النفط (والغاز الطبيعي المسال LNG) بأسعار تمكنها من الاحتفاظ على قدرتها الصناعية التنافسية .

في المقابل فإن أمن الطاقة للدول المنتجة في الشرق الاوسط يعامل من منظور «آمن الطلب على الطاقة Security of Demand» .

ومع بروز خارطة طريق جديدة للطاقة والتي تتجلى في أنخفاض الطلب على النفط من الدول الغربية لحساب الدول الآسيوية الواعدة ، التي ستصبح الوجهة الأولى لصادرات الدول الشرق الأوسطية من النفط والغاز . إن هذا التحول في مراكز

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : Brookings Doha Energy Forum 2012 Policy Paper

الاستهلاك إلى وجهة شرقية يحمل في طياته مخاطر عديدة ، إذ بالرغم من الاقتصادات الاسيوية الواعدة لاسيما أقتصادات الصين والهند التي تشهد نمواً أقتصادياً مضطرداً ، الا أن هناك بعض المؤشرات التي تلوح في الافق تشي بحدوث بعض التراجع . إذ يؤرق الحكومة الصينية على المدى القصير العديد من التحديات منها الآثار المحتملة للتضخم النقدي على ثقة المستهلكين ، أما على المدى الطويل فتواجه الصين تحدي ديموغرافي مع أقتراب نسبة لايستهان بها من السكان من عمر ، الشيخوخة وهي مشكلة يفاقم منها السياسة السكانية المتبعة من قبل الحزب الشيوعي الصيني منذ عقود عديدة ماضية والمعروفة بـ سياسة الطفل الواحد للعائلة الواحدة لتحديد النسل لاسيما بعد أن تجاوز سكانها المليار نسمة . أما في الهند فإن التجاذبات السياسية قد حالت دون المضي قدماً في الاصلاحات الاقتصادية بما في ذلك تحرير أسواق الطاقة .

إن هذه المخاطر لابد أن تؤخذ في الاعتبار من قبل الدول المنتجة التي أعتادت أن تتعامل مع الاقتصاديات الغربية ذات الشفافية العالية . إن هذا التحول في الطلب نحو الشرق ستفضي إلى بروز تحديات سياسية جديدة لم تكن موجودة في السابق ناهيك عن درجة عدم اليقين التي سترافق عمليت التحول هذه .

ثانياً: تراجع أعتماد الولايات المتحدة على وارداتها النفطية الشرق الاوسطية وتداعياتها الجيوسياسية المحتملة.

كان لتضافر ثلاثة عوامل رئيسية دوراً محورياً في تقليل أعتماد الولايات المتحدة على النفط وغاز الشرق الاوسط وهذه العوامل هي :

(١) إنخفاض الطلب المحلي والاستهلاك:

أدت زيادة الكفاءة في المركبات والتي وصلت في السيارات الخاصة إلى أكثر من ٢٧ ميلاً للغالون الواحد إلى انخفاض الطلب المحلي لاسيما وأن قطاع المواصلات يستهلك أكثر من ٧٠٪ من المشتقات النفطية المستوردة (الغازولين والديزل) . وتفيد البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة (EIA) الذراع الاحصائي لوزارة الطاقة الامريكية الى انخفاض الطلب على النفط عبر السنوات الخمس المنصرمة ليصل إلى ١٩ مليون برميل / يومياً عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٢١ مليون برميل / يومياً عام ,٢٠٠٧

وتشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن الطلب المحلي على النفط قد وصل ذروته ، وبالتالي فأن الطلب سيأخذ بالتراجع بمقدار ١٪ سنوياً حتى عام ٢٠٣٥ .

(٢) الزيادة في الانتاج المحلي:[٢]

لقد تمكنت الولايات المتحدة من خلال توظيف تفنية حديثة تعرف بـ عملية التكسير الهيدرولكي Hydraulic Fracturing Processمن أنتاج مايعرف بـ «السجيل النفطي» Oil Shale والتي تفيد الدراسات إلى أن الولايات المتحدة مقبلة على زيادة إنتاجها منه ، وبمعدل سنوي يقدر بحوالي ٢٠٠ ألف برميل يومياً حتى عام ٢٠٢٠ . كما أن الولايات المتحدة تشهد تطوراً لافتاً في إنتاج ما يعرف بـ الغاز الحجري . وقد عملت هذه التطورات التقنية إلى تراجع درجة أعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد Oil Import Dependence إلى ما دون ٥٠٪ ، وهو المستوى الأدنى له منذ ما يزيد على العقد من الزمن .

(٣) زيادة إنتاج الطاقة في نصف الكرة الغربي:

إن الزيادة في إنتاج الطاقة التي خبرته الولايات المتحدة مؤخراً ، رافقته زيادة في إنتاج النفط في الدول المجاورة لها وبالدرجة الأساس كندا والبرازيل ، إذ تشهد الأولى زيادة في أنتاجها من الرمال النفطية Sand Oil (في مقاطعة البرتا) في حين تشهد الأخيرة زيادة كبيرة في انتاجها في المياه العميقة (المغمورة) ، حيث تمكنت التقنيات الحديثة من التنقيب عند أعماق تصل إلى ٥٠٠٠ متر . أن صادرات الدولتين المذكورتين مرشحه للأرتفاع لتصل إلى ٥ مليون برميل يومياً خلال السنوات القليلة القادمة أو ما يمثل أكثر من ضعفي وارداتها (واردات الولايات المتحدة) من دول الشرق الاوسط (السعودية والكويت والعراق) .

أن العوامل الثلاث المذكورة ستفضي إلى تراجع ملموس في وارداتها من الشرق الاوسط والتي كانت تاريخياً المبرر الرئيسي لتواجدها العسكري والاستراتيجي في المنطقة .

---

2. Amy Myers Jaffe, The Americas, Not the Middle East Will Be the World Capital of Energy, Foreign Affairs, September/October, 2011.

الشكل رقم (٢١) تطور صافي الواردات من النفط الخام (٢٠٠٠ - ٢٠٣٥)

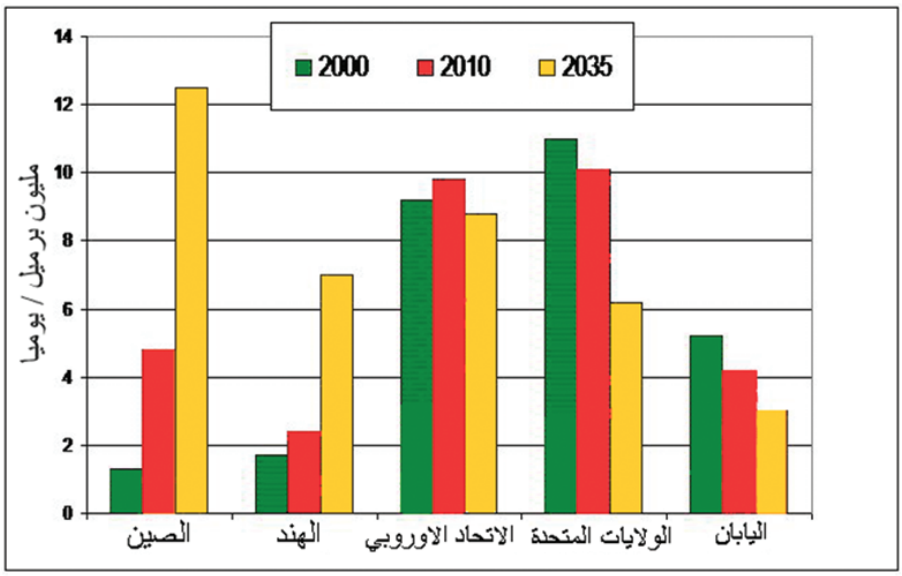

Source: IEA, World Energy Outlook 2011, December 2011.

بيد أن الاهتمام بنفط الشرق الاوسط سيبقى قائما لاسيما وان تجارة النفط تأخذ اليوم منحى عالمياً ، ومن مصلحة الدول العظمى اسقرار الدول الصديقة لها في المنطقة ، وهو ما سيبقي أستمرار أهتمام الولايات المتحدة بسلامة أمن الامدادات الشرق اوسطية ولعقود عديدة قادمة .

في المقابل تشير بعض الدراسات إلى أن الولايات المتحدة التي تشهد ضغط كبيراً في موازناتها الدفاعية ، ناهيك عن «الانهاك» الذي أصبح يدب في صفوف المواطن الأمريكي جراء التدخل العسكري في أماكن نائية والذي ترتب عليها كلفه بشريه باهظة كما هو حاصل في العراق (سابقاً) وأفغانستان ، فإن هناك ضغوط متزايدة أما للحد من تواجدها في المنطقة أو المشاركة في عبء توفير الأمن بالإشتراك مع الدول الآسوية الواعدة . ويبقى السؤال المهم الذي يشغل بال العديد من المخططين يتمحور حول الدور الذي يمكن للصين (والدول الآسيوية الأخرى) أن تلعبه . فهناك من يذهب إلى أن دور الصين سيكون دوراً متمماً للتواجد الأمريكي ، في حين يذهب فريق آخر إلى أن الصين ستدخل في منافسه مع الولايات المتحدة «للظفر» بهذه

المهمه ، الأمر الذي سيخلق تداعيات استراتيجية لا على نطاق المنطقة فحسب بل سينسحب ذلك ليشمل أسواق الطاقة العالمية برمتها .

ثالثاً: تراجع أهمية المنظمات النفطية الدولية الناظمة للعرض والطلب العالميين للطاقة.

هناك منظمتان عالميتان فاعلتان في تنظيم أداء الطلب العالمي على الطاقة والعرض العالمي على الطاقة والتي تجسدهما وكالة الطاقة الدولية IEA التي تأسست عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ في العاصمة الفرنسية باريس والتي تضم في عضويتها اليوم ٢٧ دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وقد تأسست هذه المنظمة في أعقاب حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ للدفاع عن مصالح المستهلكين من الدول الأعضاء فيها .

في المقابل تأسست منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في العاصمة العراقية بغداد عام ١٩٦٠ للدفاع عن مصالح الدول المنتجة والبالغ عددها اليوم ١٢ دولة تتوزع عبر ثلاث قارات رئيسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .

إلا أن المنظمتان أعلاه لم تعد فاعلتان كما كانتا في الماضي القريب . إذ أن وكالة الطاقة الدولية على سبيل المثال فقدت الكثير من بريقها كمدافعة عن حقوق المستهلكين فيها ، ومرد ذلك في الدرجة الاساس هو أن الدول الاعضاء في الوكالة تشهد تراجعاً في معدلات نمو الطلب فيها مقارنة بالنمو العالي ، إذ يتركز جل النمو في الاستهلاك العالمي اليوم في الصين والهند ودول الشرق الاوسط وبالتالي فإن الاجراءات «التنسيقية» التي تتخذها وكالة الطاقة الدولية للحد من التقلبات الحادة في أسعار النفط أصبحت أقل فاعلية لاسيما في ظل غياب الصين والهند في عضويتهما . ورغم ذلك لازالت وكالة الطاقة الدولية من المنظمات ذات قدر كبير من الأهمية لاسيما عندما يتعلق الأمر بجمع البيانات وتحليل سياسات الطاقة وتشجيع دعم الشفافية في سوق النفط العالمية .

وعلى نفس المنوال فإن منظمة «أوبك» التي تضم في عضويتها أهم الدول الفاعلة في انتاج النفط تعاني اليوم من غياب التوافق فيما بينهما لرسم السياسات الإنتاجية في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي للعديد من الدول النفطية المنتجة .

إن التراجع في فاعلية المنظمتان المذكورتان في التأثير على العرض والطلب

العالميين على النفط ، تعد أحد أهم التحديات التي تواجه صناع القرار في عالم اليوم الذي تتداخل فيه السياسة بالاقتصاد بشكل لافكاك منه . وهناك من المنظمات الجديدة لعل من أبرزها منتدى الطاقة العالمي ومجموعة العشرين G20 التي ما فتئت من اجراء حوارات مع الدول الآسيوية الصاعدة لاسيما الصين والهند والدول الرئيسة المنتجة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، وهما دول تتمتعان بالعضوية الكاملة في المنظمتان المذكورتان أعلاه . وقد شهدت السنوات الأخيرة الدخول في حوارات بناءة بين الدول المستهلكة من جهة والدول المنتجة من جهة آخرى بغية تحقيق الأستقرار في أسواق الطاقة العالمية .

رابعاً: الربيع العربي والطاقة في دول الخليج

يمكن القول بشكل عام ، أن التأثير المباشر لما يعرف بـ«الربيع العربي» على أمدادات النفط والغاز كان محدوداً إذ أستمر الإنتاج في الدول المنتجة الرئيسية ضمن مستوياته الطبيعية ، بأستثناء ما شهدته ليبيا من توقف شبه تام لانتاجها البالغ ١,٦ مليون برميل يومياً مع بدء الانتفاضة هناك في مارس/ آذار ٢٠١١ . إلا أن ليبيا وخلافاً لرأي العديد من الخبراء تمكنت من إعادة الإنتاج إلى مستويات تقترب من مستوياتها السابقة ، إذ يقدرالإنتاج الليبي اليوم بين ١,٢ إلى ١,٣ مليون برميل يومياً . بيد أن عودة الإنتاج الليبي إلى مستوياته السابقة لم يكن له تأثير ذا شأن للحد من تقلبات الأسعار ، إذ بقيت الأسعار في ربيع عام ٢٠١٢ أعلى من مستوياته المماثلة للربيع الذي سبقه ، مما يوحي بإن تداعيات الربيع العربي لم تكن مرهونة فقط بتوقف الامدادات ، بل برز إلى الواجهة عاملين على قدر كبير من الأهمية :

(١) **علاوة الخوف** : يرى العديد من المراقبين إن برميل النفط «محمّل» بدولارات أضافية تمثلها حالة عدم اليقين والخوف من المستقبل التي تنتاب العديد من المستثمرين ويفاقم من حالة عدم اليقين هذه الخشية من وصول الملف الإيراني في مواجهته مع الغرب إلى ذروته بما في ذلك التدخل العسكري لردع إيران من المضي في تطوير قدراتها النووية ، والتي ما انفكت تهدد بغلق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية في حال تعرضها لأي إعتداء خارجي ، الأمر الذي يستبعده العديد من المراقبين لأسباب فنيه وعسكرية وأقتصادية . (أنظر الإطار) .

(٢) ولعل من آثار الربيع العربي المهمة على أسواق الطاقة العالمية ، هو ما نشهده من

تغييرات في السياسات الداخليه للعديد من الدول المنتجة بما في ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية ، الأمر الذي ظغط بشكل كبير على موازنتها العامة ، والتي أصبحت تتطلع إلى سعر أعلى للنفط لتحقيق التعادل بين الايرادات والنفقات . وقد وصل سعر التعادل للموازنة حسب بيانات صندوق النقد الدولي في كل من السعودية ودولة الامارات .

الشكل رقم (٢٢)

التعادل المطلوب لسعر النفط بالنسبة لمنتجي الشرق الأوسط

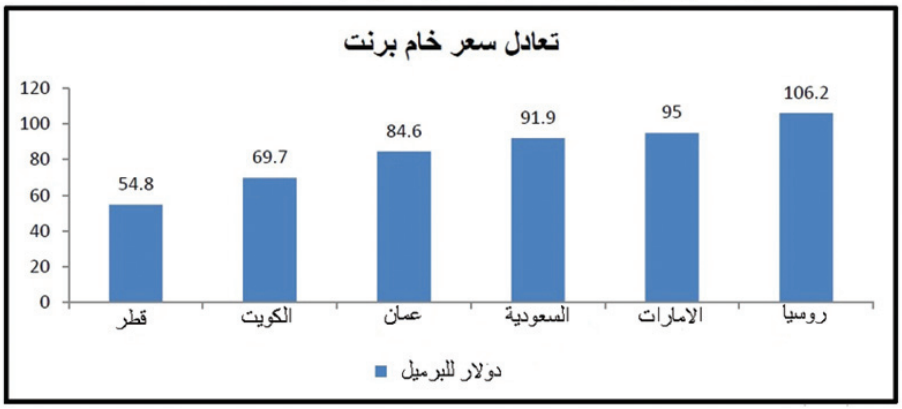

والعراق وإيران إلى مدايات تتراوح بين ٨٠ إلى ١٠٠ دولار للبرميل (أنظر الشكل أعلاه) . وهو ما يفسر إلى حد كبير دفاع دول (أوبك) عن نطاق سعري يبلغ ١٠٠ دولار للبرميل لتحقيق التوازن في الأسواق العالمية من ناحية ولبلوغ التعادل في الموازنات العامة للدول الخليجية المنتجة من ناحية أخرى .

إطار رقم (١):

أسباب عديدة تحول دون غلق إيران لمضيق هرمز

أولاً : أن ٨٠ في المائة من الدخل القومي الإيراني يعتمد على مبيعات النفط التي تصدر عبر المضيق إلى الصين والهند ودول آسيا الأخرى ، وأن إغلاق المضيق سيعني توقف الصادرات الإيرانية كليا . **ثانياً** : احتمال أن يؤدي إغلاق المضيق إلى نقص في الإمداد النفطي أو أن يرفع أسعار النفط

بمعدلات كبيرة أمر مستبعد ، إذ إن السعودية ودول الخليج الأخرى التي يمر نفطها عبر المضيق اتخذت الاحتياطات اللازمة لذلك منذ مدة . . فالسعودية مثلا رفعت منذ مدة معدل الإنتاج إلى فوق ١٠ ملايين برميل والطاقة الإنتاجية الفائضة فوق ٢,٥ مليون برميل يوميا ، أي أنها تستطيع حاليا إنتاج ١٢,٥ مليون برميل يوميا ، هذا على صعيد الإنتاج والطاقة الإنتاجية . **ثالثاً** : لا ترغب إيران في الدخول مع الولايات المتحدة في نزاع عسكري ، لأنها ستخسر لا محالة . كما أن مخاطر مثل هذا النزاع قد لا تنتهي فقط بإعادة فتح مضيق هرمز وربما تمتد إلى داخل إيران لضرب المفاعلات النووية وتغيير النظام الحالي نفسه أو تحطيم كامل المقدرات الإيرانية على أقل تقدير . **رابعاً** : يلاحظ أن ٨٥ في المائة من صادرات النفط الإيرانية تتجه إلى آسيا ، خاصة الصين التي تستورد أكثر من ٥٠ في المائة من النفط الإيراني المصدر . وإغلاق مضيق هرمز سيقود إلى الإضرار بإمدادات النفط الصينية التي تقف دائما في مجلس الأمن ضد القرارات المعاقبة لإيران . **خامساً** : إغلاق المضيق سيزيد من حدة الغضب الدولي ضد حكومة طهران وسيرفع من حدة العداء مع جيرانها في الخليج . **سادساً** : يلاحظ أن الاستعداد والتنسيق الدولي لمواجهة إقدام إيران على إغلاق المضيق والتأثير على أسواق النفط العالمية وصل إلى مرحلة متقدمة بين كبار المنتجين والمستهلكين ، فهنالك ملايين من البراميل العائمة في البحار والمخزنة في مناطق قريبة من أسواق الاستهلاك الرئيسية مثل جزر البهاما القريبة من السوق الأميركية وسنغافورة القريبة من الأسواق الآسيوية .

يرى العديد من المراقبين إلى ان فوز رجل الدين الاصلاحي حسن روحاني بالانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخراً في ايران (يوم ١٤ يونيو/ حزيران ٢٠١٣) خلفاً للرئيس أحمدي نجاد تنبئ بحدوث انفراج في ملف ايران النووي ، قد يبعد شبح خيار الحل العسكري في الوقت الحاضر .

أنظر : موسى مهدي ، لهذه الأسباب لن تغلق ايران مضيق هرمز ، الشرق الأوسط ، ١٦ يوليو/ تموز ٢٠١٢ .

خامساً: الارتفاع في وتيرة إنتاج النفوط غير التقليدية Unconventional Oil وآثارها على الاستثمارات في دول الشرق الأوسط

إن التطور الذي شهدته موارد الطاقة غير التقليدية وعلى رأسها الرمل النفطي والسجيل النفطي بالإضافة إلى ما شهدته الولايات المتحدة من زيادة في إنتاجها من الموارد الهيدروكربونية ، أدى إلى تقليل أعتمادها على الواردات ، تعد من أبرز الأحداث التي أطرت السنوات القليلة الماضية . وتشير بعض الدراسات إلى أن الولايات مقبلة على زيادة كبيرة في إنتاجها من الموارد الطبيعية لاسيما بعد التطورات التقنية الكبيرة التي تشهدها صناعة الطاقة وتفيد بعض الدراسات الاستشرافية إلى أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز سيصل إلى ٣٢,٦ مليون برميل مكافئ نفط بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستواه الحالي البالغ ١٨,٥ مليون برميل مكافئ نفط . إن هذه الزيادة في إنتاج الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة سيكون لها تأثيرات بالغة للدول المنتجة في الشرق الأوسط ، وعلى النحو التالي :

(أ) في ظل عدم الأستقرار السياسي الذي تشهده العديد من الدول الشرق أوسطية بما في ذلك المستقبل المجهول لنظام بشار الاسد في سوريا والذي ينزلق تدريجياً إلى أتون حرب أهلية وما يترتب على ذلك من تداعيات جيوسياسية على قدر كبير من الأهمية . أن هذه المعطيات دفعت بالعديد من المستثمرين في الصناعات اللاحقة (Down Stream) وخاصة في صناعة التكرير ، دفعت بهم للأستثمار في أمريكا الشمالية كملاذ آمن .

(ب) ان أنخفاض أعتماد الولايات المتحدة على الواردات الأجنبية لمقابلة الطلب المحلي لاسيما وارداتها من الدول الخليجية والعراق قد يعمل على «لجم» الحوافز الاستثمارية للشركات الأمريكية من الولوج في مشاريع أستثمارية في المنطقة . وفي حين أن الشركات الأمريكية من قبيل أكسون موبيل وشيفرون هي شركات ربحية مستقلة ذات أجندات تختلف تماماً عن أجندات الإدارة الأمريكية ، بيد أن المصالح الاستراتيجية للحكومة الأمريكية «تناغمت» إلى حد كبير مع المصالح التجارية لشركاتها النفطية الخاصة في العقود الخمسة الماضية ومع تراجع أعتماد الولايات المتحدة على نفط وغاز الشرق الأوسط ، فإن ذلك سيفتح الباب على مصراعيه للشركات الآسيوية للأستثمار وعلى رأسها الشركات الصينية . وقد وصل التعاون النفطي بين الصين ودول المنطقة إلى درجة كبيرة من التقدم ،

ومثال ذلك يتجلى في العقد الذي وقع مؤخراً بين آرامكو السعودية وشركة Sinopec الحكومية لبناء مصفاة في مدينة ينبع على البحر الأحمر وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً .

إن التحول في وجهة صادرات الدول الخليجية (بما فيها الصادرات العراقية) إلى الدول الناشئة في آسيا (الصين والهند) بالاضافة إلى الزبائن التقليديين (اليابان وكوريا الجنوبية) يشير بأن مراكز القوى الطاقوية التي كانت تهيمن عليها المناطق الواقعة في نصف الكرة الغربي قد أنتقلت إلى نصف الكرة الشرقي وما يترتب على ذلك من نتائج على قدر كبير من الأهمية ، لاسيما وأن هناك من يرى ملامح لولادة شرق أوسط جديد في أمريكا الشمالية نتيجة لعوامل جيوليوجية وتقنية ما جعلها تتمكن من إنتاج الصخر النفطي والزيتي والسجيل النفطي ، وهي جميعاً مصادر طاقة غير تقليدية . والتي ستعمل على تقليل إعتماد الولايات المتحدة على نفوط الشرق الأوسط . بيد أن أهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الاوسط سيبقى قائماً وأن أتخذ أشكالاً مختلفة ، وسيبقى تحقيق تدفق أمن للامدادات ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بغض النظر عن الإدارات الحاكمة ، سواء أكانت ديموقراطية أم جمهورية .[٣]

المحور رقم ٢ : ملامح الوقود الاحفوري في العالم / رؤية أستشرافية.

دأبت العديد من المنظمات الدولية على إعداد تقارير سنوية ترصد التطورات في الاسواق النفطية على المديين المتوسط والبعيد ما يمكن صناع القرار من وضع السياسات الملائمة لمواجهتها .

ومن أبرز هذه التقارير ، التقرير السنوي الذي تصدره منظمة الأقطار المصدرة للبترول (اوبك) والذي صدر مطلع شهر نوفمبر /تشرين الثاني والموسوم آفاق النفط في العالم ٢٠١٢ . OPEC, World Oil Outlook, [٤]

ويكتسب التقرير أهميته كونه يرصد التطورات المستقبلية للوقود الاحفوري (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم الحجري) بالإضافة إلى المنافسة المحتملة للوقود

(3) Mohammed R. Ghaffari, US Energy Strategy At A Glance, MEES, June 25, 2012.

(4) OPEC, World Oil Outlook, 2012

الصخري نظراً للتطورات التكنولوجية وآثر ذلك على العرض والطلب العالميين ، وذلك ضمن أطار زمني يصل حتى عام ٢٠٣٥ .

أولاً: الاحداث التي أطرت عام ٢٠١٢

كان لاستمرار الاضطرابات الجيوسياسية والمضاربة في أسواق النفط وهشاشة النظام المالي المصرفي والنمو المتواضع في الاقتصاد رغم الدعم النقدي له ، ناهيك عن معدلات البطالة المرتفعة والاضطرابات الأجتماعية التي شهدتها عدد من الدول ، كل ذلك جعل من عام ٢٠١٢ عام مليء بالتحدي لكل من المنتجين والمستهلكين .

ولعل مايميز عام ٢٠١٢ عن سابقاتها هو توقف الامدادات لفترة طويلة في كل من جنوب السودان وسوريا واليمن ، أعاد إلى الواجهة من جديد قضية أمن الامدادات ، بالاضافة إلى العوامل الجيوسياسية التي خبرتها دول عديدة في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا كان لها الدور الرئيسي في التقلبات الحادة في أسعار النفط الخام ،

فاقم منها ، إغلاق العديد من مصافي التكرير بالاضافة إلى الاختناقات في الصناعات النفطية اللاحقة .

ثانياً: النفط والنمو السكاني والاقتصادي

تعد التغيرات الديموغرافية (السكانية) عامل مهم في تحفيز النمو الاقتصادي من ناحية بالاضافة إلى اثره على الطلب على الطاقة . وبحسب التقرير سيرتفع سكان العالم من مستواه الحالي البالغ ٦,٩ مليار نسمة في عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٨,٦ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٥, وستتركز جل الزيادة السكانية في الاقتصادات النامية التي ستستأثر بأكثر من ٩٢٪ من حجم الزيادة . وبحلول عام ٢٠٢٢ سيتجاوز سكان الهند سكان الصين لتصبح بذلك الدولة الأولى في العالم من حيث حجم السكان .

أما النمو في الناتج المحلي الاجمالي العالمي GDP وفقاً للمسار الديموغرافي أعلاه بالاضافة إلى التحسينات في معامل الانتاجية ويصل إلى ٣,٤٪ سنوياً للتفرة الممتدة من عام ٢٠١٢ – ٢٠٣٥ . وبحلول عام ٢٠٣٥ فإن حجم الاقتصاد الصيني الذي سيتبؤ المركز الأول – بل سيتجاوز أقاليم برمتها داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أمريكا أوروبا . أما الهند التي تستأثر بـ ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي العالمي – في عام ٢٠١٠ – فسترتفع نسبتها لتصل إلى ١١٪ بحلول عام

٢٠٣٥ ، أما حصة الاقتصادات الناشئة في آسيا فستصل إلى ٤٣٪ بحلول عام ٢٠٣٥ مقابل ٢٦٪ عام ٢٠١٠ .

إلى ذلك تفترض الدراسة إستمرار سياسات الطاقة القائمة بما في ذلك السياسة التي ينتهجها الاتحاد الاوروبي في تحقيق غايته من الطاقة المتجددة ، اذ تخطط لتوليد ٢٠٪ من طاقتها الكهربائية أعتماداً على طاقة الرياح بحلول عام ٢٠٢٠ .

الطلب على الطاقة في المديين المتوسط والطويل

بعد الاخذ بنظر الاعتبار الاسقاطات المتوقعة لكل من النمو السكاني و النمو في الناتج المحلي الاجمالي المشار إليه أعلاه دون إغفال الاشارة إلى سعر سلة أوبك المستقبلي والذي سيستمر في المدى المتوسط في حدود ١٠٠ دولار للبرميل (الاسعار الاسمية) ليرتفع إلى نحو ١٢٠ دولاراً للبرميل عام ٢٠٢٥ وليصل إلى ١٥٥ دولاراً للبرميل بحلول عام ٢٠٣٥ . وقد بنيت هذه التوقعات للأسعار بناءً على الكلفة الحدية marginal costلإنتاج برميل من النفط بالاضافة إلى آثر الاستنزاف في عديد من المكامن النفطية وزيادة الامدادات من مناطق نائية يصعب الوصول إليها ، دون إغفال آثر الضوابط البيئية الصارمة على تكاليف الانتاج .

ووفقاً لهذه المرئيات فإن الطلب على الطاقة الأولية Primary Energy خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠٣٥ سيرتفع بمقدار ، ٥٤٪ وسيستأثر الوقود الاحفوري Fossil Fuel نسبة ٨٢٪ من الطاقة المستهلكة عالمياً بحلول عام ٢٠٣٥ مقارنة بنحو ٨٧٪ في الوقت الحاضر . في حين سترتفع نسبة استهلاك الغاز إلى من ٢٣٪ .

ان هيمنة الوقود الاحفوري (كما هو موضح في الجدول) رغم المحاولات الجادة لإحلال الطاقات البديلة والمتجددة Renewable Energy كطاقة الرياح والطاقة الشمسية لانتاج الطاقة الكهربائية ، بالاضافة إلى الطاقة النووية التي شهدت عزوفا في عدد من الدول الاوروبية ، لاسيما ألمانيا بعد حادثة المفاعل النووي في مدينة فوكوشيما اليابانية ، في مارس آذار عام ٢٠١١ . ان هذه الهيمنة لا تخطأها العين إذ تتوزع نسبة الوقود الاحفوري مقارنة بالطاقات الاخرى ، بحلول عام ٢٠٣٥ على النحو التالي :

* النفط ٢٧,٢٪
* الفحم ٢٨,٦٪

* الغاز الطبيعي ٢٦,٠٪
* الطاقة النووية ٦,٠٪
* الطاقة الكهرومائية ٢,٩٪
* الكتلة الحيوية ٥,٤٪
* طاقات بديلة أخرى ٣,٩٪

جدول رقم (٧) (إمدادات الطاقة الأولية في العالم حسب المصدر)

	مليون برميل مكافئ نفط			الحصة (٪)		
	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٥	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٥
النفط	٨١	٨٩,٧	٩٧,٨	٣٤,٧	٣٢,١	٢٧,٢
الفحم	٦٨,٨	٨٤,٣	١٠٢,٩	٢٩,٥	٣٠,١	٢٨,٦
الغاز	٥٣,١	٦٦,٥	٩٤,٨	٢٢,٨	٢٣,٨	٢٦,٠
الطاقة النووية	١٤,٣	١٦,٠	٢١,٦	٦,١	٥,٧	٦,٠
الكهرومائية	٥,٨	٧,٤	١٠,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٩
الكتلة الجوية	٨,٥	١٢,٠	١٩,٣	٣,٧	٤,٣	٥,٤
طاقات بديلة آخرى	١,٨	٣,٨	١٢,٥	٠,٨	١,٤	٣,٥

المصدر : OPEC, op.cit

ثالثاً: التطورات في إنتاج الغاز الصخري

هذا ولم يغفل التقرير التطرق إلى الغاز والنفط الصخريين Shale Oil & Shale Gas الذي يستاثر بإهتمام بالغ لدى العديد من المراقبين ، لما يحمل في طياته من تداعيات جيوسياسية في غاية الأهمية ، لاسيما للدول النفطية الشرق الاوسطية والتي تتوجس من أن يؤدي ذلك إلى تقليل درجة إعتماد الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة على نفوط الدول الخليجية ما قد يفضي إلى تراجع دورها في المنطقة .(٥)

(5) Michael Levi, What OPEC Thinks About the U.S Oil Boom? Foreign Affairs, November 16, 2012.

بيد أن الغاز الصخري الذي سيحل محل الفحم الحجري في توليد الطاقة الكهربائية ، بالاضافة إلى دوره كلقيم Feedstock في الصناعة البتروكيماوية ، لازال في طور النمو ، بل أن انتاجها ينحصر حالياً في أمريكا الشمالية (وبالذات الولايات المتحدة) . والتي شهدت إرتفاع مضطرداً في إنتاجها من ١٥ مليار قدم مكعبة يومياً عام ٢٠١٠ إلى نحو ٢٥ مليار قدم مكعبة عام ٢٠١٢ .

إلا ان تكرار نجاح هذه الصناعة على الصعيد العالمي يواجه صعوبات جمة ، إذ يستوجب ذلك معالجة شح المياه (يتطلب إنتاج الغاز الصخري ضخ كميات كبيرة من المياه في مسامات الصخور الحجرية) وغياب البنية التحتية اللازمة .

النفط الصخري يمثل إضافة جديدة للأمدادات

لعل التطورات في انتاج النفط الصخري لاسيما في الولايات المتحدة ستضيف للأمدادات النفطية بل هناك من يشير إلى أن الولايات المتحدة ستشهد في غضون العقد القادم نمو انتاجها النفطي بما يزاحم الانتاج النفطي السعودي . إن تحول الولايات المتحدة إلى دولة مكتفية ذاتياً في إنتاج كل من النفط والغاز بحلول عام ٢٠٣٥ سيترك بصماته الواضحه يعده البعض إيذاناً بولادة خارطة جديدة للطاقة ، وذلك وفقاً للتقرير السنوي الصادر عن وكالة الطاقة الدولية الموسوم «آفاق الطاقة في العالم ٢٠١٢» .[٦]

البترول الصخري في العالم دراسة مقارنة

وعلي نفس المنوال اماط تقرير جديد صادر عن إدارة معلومات الطاقة الامريكية في منتصف حزيران/ يونيو ٢٠١٣ والذي تضمن مسحاً للتكوينات النفطية والغازية القابلة للأستخراج في ٤١ دولة في العالم ، اماط اللثام عن الحقائق التالية :-[٧]

(١) إن الاحتياطيات القابلة للإستخراج من النفط الصخري في العالم تصل إلى ٣٤٥ مليار برميل .

(6) IEA,World Energy Outlook 2012.

(٧) لمزيد من التفاصيل أنظر :

Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States, MEES, June 10, 2013

(٢) إن الاحتياطيات القابلة للأستخراج من الغاز الصخري تقدر بنحو ٧٢٠١ ترليون قدم مكعبة .

(٣) بالرغم من ان النفط والغاز الصخريين ينتجان حالياً في كل من الولايات المتحدة وكندا ، بيد ان أكثر من نصف الاحتياطيات من النفط الصخري عالمياً خارج الولايات المتحدة تتواجد في اربع دول هي روسيا والصين والارجنتين وليبيا ، بينما تتواجد احتياطيات الغاز العالمية خارج الولايات المتحدة في صف دول هي الصين والارجنتين والجزائر وكندا والمكسيك .

ويشكل البترول الصخري وفقاً للعديد من المراقبين[٨] أكبر تحدي يواجه صناعة البترول التقليدية منذ ان بدء إنتاجهما تجارياً أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، اذ لم تتمكن أي من البدائل المستدامة كالطاقة المتجددة أو الطاقة النووية ان تحل محلها رغم الاستثمارات الطائلة التي وظفت اذ لم تزد حصتها عن ١٥٪ من مزيج الطاقة العالمي .

---

(٨) أنظر ، د . وليد خدوري ، النفط في أسبوع ، توافر احتياطيات عالمية للنفط والغاز الصخريين ، جريدة الحياة ، الاحد ١٦ يونيو ٢٠١٣ .

لمزيد من التفاصيل راجع :

* د . زهير حامدي ، النفط في الولايات المتحدة الامريكية : ثورة في الافق . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، فبراير / شباط ٢٠١٣ ، الدوحة قطر .

* د . مصطفى البزركان «ثورة الغاز الصخري : هل تحقق استقلال الولايات المتحدة عن سيطرة الشرق الاوسط ، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠ يناير / كانون الثاني الدوحة ٢٠١٣ .

* Zoheir Hamed, Shale Oil: On The Cusp of an Energy Revolution, Arab Center for Research & Policy Studies, Doha, Qatar, March 2013.

جدول رقم (٨)

الاحتياطيات القابلة للأستخراج لكل من النفط والغاز الصخريين

الدول /الأقاليم	النفط الصخري (مليار برميل)	نسبة %	تسلسل	الغاز الطبيعي (ترليون قدم مكعب)	نسبة %	تسلسل
MENA	**42.9**	**12.4**		**1,003**	**13.9**	
Algeria	5.7	1.7		707	9.8	3
Egypt	4.6	1.3		100	1.4	
Jordan	0.1	0.0		7	0.1	
Libya	26.1	7.6	5	122	1.7	
Tunisia	1.5	0.4		23	0.3	
Turkey	4.7	1.4		24	0.3	
Former Soviet Union	**77.2**	**22.4**		**415**	**5.8**	
of which: Russia	75.8	22.0	1	287	4.0	9
Europe	**12.9**	**3.7**		**470**	**6.5**	
North America	**80.0**	**23.2**		**1,685**	**23.4**	
of which: US	58.1	16.8	2	567	7.9	4
Canada	8.8	2.6	9	573	8.0	5
Mexico	13.1	3.8	7	545	7.6	6
South America	**59.7**	**17.3**		**1,430**	**19.9**	
of which: Argentina	27.0	7.8	4	802	11.1	2
Brazil	5.3	1.5		245	3.4	10
Venezuela	13.4	3.9	6	167	2.3	
Asia & Pacific	**61.0**	**17.7**		**1,607**	**22.3**	
of which: China	32.2	9.3	3	1,115	15.5	1
Australia	17.5	5.1		437	6.1	7
Indonesia	7.9	2.3	10	46	0.6	
India	3.8	1.1		96	1.3	
Pakistan	9.1	2.6	8	105	1.5	
South Africa	0.0	0.0		390	5.4	8
Total of 41 Countries in EIA Study	**345.0**	**100.0**		**7,201**	**100.0**	

المصدر : MEES. June14th, 2013

جدول رقم (٩) الدول الرئيسية ذات مصادر نفطية صخرية قابلة للأستخراج

التسلسل	الدولة	النفط الصخري (مليار برميل)
١	روسيا	٧٥
٢	أمريكا	٥٨
٣	الصين	٣٢
٤	الارجنتين	٢٧
٥	ليبيا	٢٦
٦	أستراليا	١٨
٧	فنزويلا	١٣
٨	المكسيك	١٣
٩	باكستان	٩
١٠	كندا	٩
	العالم (المجموع)	٣٤٥

المصـدر : Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States, June 10, 2013

جدول رقم (١٠) الدول الرئيسية ذات مصادر غازية صخرية قابلة للأستخراج

التسلسل	الدولة	الغاز الصخري (ترليون قدم مكعب)
١	الصين	١,١١٥
٢	الارجنتين	٨٠٢
٣	الجزائر	٧٠٧
٤	أمريكا	٦٦٥
٥	كندا	٥٧٣
٦	المكسيك	٥٤٥
٧	أستراليا	٤٣٧
٨	جنوب أفريقيا	٣٩٠
٩	روسيا	٢٨٥
١٠	البرازيل	٢٤٥
	العالم (المجموع)	٧,٢٩٩

المصدر : المصدر أعلاه

إلا ان الشركات الامريكية تمكنت بدء من عام ٢٠٠٥ من إنتاج البترول الصخري بكميات ضخمة وبتكاليف منخفضة اذ تشير المعلومات المتوفرة إلى أن متوسط تكلفة إنتاج البترول الصخري هي في حدود ٦٠ دولاراً للبرميل ما يجعل إنتاجها مربحاً أقتصادياً مقارنة بأسعار النفط الخام الحالية . وتصل نسبة إنتاج النفط والغاز الصخرين (بيانات عام ٢٠١٢) في الولايات المتحدة حالياً ٢٩٪ و٤٠٪ من مجموع إنتاج النفط والغاز الطبيعي على التوالي .

وتنبئ هذه التطورات على اننا مقبلون على ولادة حقبة نفطية جديدة تتسم بوفرة الاحتياطيات النفطية والغازية في وجه الطلب العالمي المتعاظم للطاقة .

وستستفسد الدول العربية دون ريب من «التمدد» للعمر الافتراضي للنفط وإطالة أمد نضوبة ، وبالتالي ثمة ضرورة للدول العربية المنتجة وعلى رأسها الدول الخليجية ان تتعامل مع هذه الظاهرة وعدم الاكتفاء بانتاج النفوط التقليدية بل مشاركة شركات نفطية عالمية لطرق أبواب اكتشاف البترول الصخري وإنتاجه وتسويقة عالمياً لاسيما وان شعار المرحلة المقبلة حسب رأي بعض المفكرين العرب يجسده الاجابة عن السؤال المطروح لا «عن مستقبل العرب والنفط فحسب بل عن العرب ومستقبل النفط» .[٩]

الشكل رقم (٢٣)

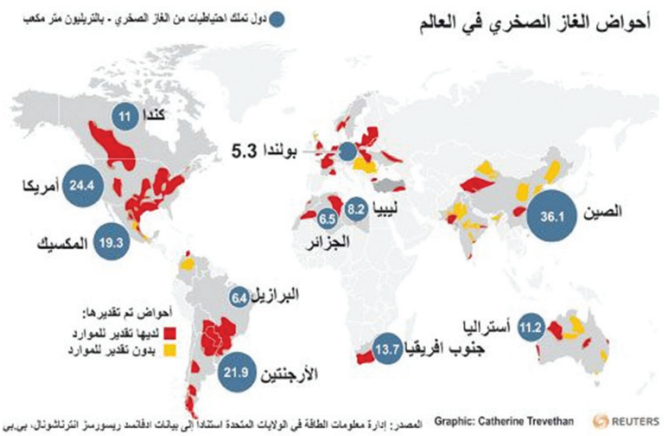

(٩) العرب ومستقبل النفط ، حلقة نقاشية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نيسان / أبريل ٢٠١٣ .

وبالرغم من الصعوبات التي تكتنف إنتاج النفط الصخري فإن التقانة المتطورة كفيلة بتذليل الكثير من العقبات . ويصل إنتاج الولايات المتحدة حالياً من النفط الصخري إلى حوالي مليون برميل يومياً وهو مرشح للأرتفاع ليصل إلى مليونين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ وإلى ٣ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٣٥ ، أو ما يعادل ضعف واردات الولايات المتحدة من النفط الخام من دول الخليج .

إلى ذلك فإن العالم لازال يتمتع بقدر كاف من الامدادات لمواجهة الاستهلاك العالمي ولعقود عديدة قادمة ، بخلاف ما يروج له أنصار ما يعرف في أدبيات الطاقة بنظرية ذروة النفط ومفادها أن الاحتياطيات النفطية بلغت ذروتها وهي آخذه بالتراجع لغياب الاكتشافات في الحقول النفطية العملاقة التي تزيد أحتياطياتها على ٥ مليار برميل (والتي تم اكتشاف معظمها في خمسينيات القرن الماضي كحقل غوار في السعودية وحقل برقان الكبير في الكويت) ، وبالتالي فإن النفط مرشح للنضوب خلال العقدين القادمين . إلا أن المشاهدات التاريخية ترسم صورة مغايرة تماماً . وبهذا الصدد فإن الاحتياطيات النفطية التي يمكن «أستحصالها» recoverable oil وفقاً للمسح الجيولوجي لجمعية الجيولوجيين الأمريكية ، تقترب من ٤ مليار برميل (ويشمل ذلك النفط الخام غير التقليدي كالنفط الثقيل والسجيل النفطي Tar Oil) . وكان للتطورات التكنولوجية دوراً كبيراً في هذه الزيادة لاسيما ما تحقق من تقدم كبير في التنقيب في المياه العميقة .

إطار رقم (٢): خريطة احتياطات النفط وإنتاجه

توجد أكبر احتياطات للنفط في العالم في فنزويلا والسعودية وكندا وإيران والعراق والكويت والإمارات وروسيا وليبيا ونيجيريا على التوالي ، وفق آخر إحصاء لـ«مجلة النفط والغاز» الأميركية . ويشير التقرير إلى ارتفاع الاحتياط العالمي من النفط نحو ١١٨ بليون برميل إلى ١,٦٤ تريليون . وجاءت غالبية الزيادة من أميركا اللاتينية ، خصوصاً فنزويلا والأرجنتين والإكوادور وكولومبيا . وفي آسيا ، زادت الاحتياطات في الصين وإندونيسيا ، وفي أفريقيا ارتفعت في أوغندا وأنغولا .

أما في الشرق الأوسط فزادت احتياطات السعودية وإيران . ونمت احتياطات

روسيا أكثر من ٣٠ في المئة . وانخفضت احتياطات الكثير من الدول ، خصوصاً البرازيل والمكسيك وكندا والعراق . وجاءت أكبر زيادة في الاحتياطات منذ العام الماضي من دولتين تحيط بهما مشكلات سياسية هما فنزويلا وإيران ، وليس بسبب اكتشافات جديدة ، بل عن طريق إعادة تصنيف الاحتياطات إذ أُدخِل النفط الثقيل للمرة الأولى من ضمن الاحتياطات المؤكدة .

وارتفع إنتاج النفط الخام عالمياً عام ٢٠١٢ بنسبة ٢,٩ في المئة إلى ٧٥,٧٢ مليون برميل يومياً . ومن أهم أحداث عام ٢٠١٢ عودة النفط الليبي إلى الأسواق العالمية والزيادة الكبيرة في إنتاج الولايات المتحدة التي بلغت ١٢ في المئة ورفعت إنتاج البلاد إلى ٦,٣٣ مليون برميل يومياً ، بعدما كان في انخفاض مستمر لثلاثة عقود . ويُذكر أن إنتاج السوائل الغازية ، والتي تُعد من أنواع النفط ، زاد في شكل ملحوظ عام ٢٠١٢ .

وجاءت روسيا في المركز الأول في إنتاج النفط إذ وصل متوسط إنتاجها عام ٢٠١٢ إلى ١٠,٤٥ مليون برميل يومياً بزيادة ١,٢ في المئة عن إنتاجها عام ٢٠١١ . كما رفعت السعودية إنتاجها إلى ٩,٩٦ مليون برميل يومياً . وزاد إنتاج دول أخرى مثل كندا والكويت والإمارات والبحرين والصين وفيتنام وتركمانستان وأوزبكستان وتشيلي وفنزويلا وكولومبيا وبوليفيا وغانا وأنغولا والكاميرون .

في المقابل ، انخفض إنتاج عدد كبير من الدول وعلى رأسها إيران وسورية واليمن ، إلى جانب دول أخرى . وساهم هذا الانخفاض ، وتراجع الطاقة الإنتاجية الفائضة في دول «أوبك» نتيجة زيادة إنتاجها لتعويض النقص ، في إبقاء أسعار النفط مرتفعة طيلة العام .

ويختلف ترتيب الدول المنتجة كثيراً عن ترتيبها مقارنةً بالاحتياطات ، ما يعني أن بعض الدول تستنزف احتياطاتها بسرعة . وتحتل روسيا المركز الأول في الإنتاج ، تليها السعودية ، فالولايات المتحدة (٦,٣٣ مليون برميل يومياً) فالصين (٤,١ مليون) ، فكندا (٣,١ مليون) ، فإيران فالعراق ، فالكويت والمكسيك وفنزويلا ، فالبرازيل ، فنيجيريا . لكن اختلاف ترتيب دولة بين الإنتاج والاحتياطات ليس المهم ، بل القدرة على تعويض عما

جرى إنتاجه وتكاليف التعويض . فمثلاً ، يتوقَّع للاحتياطات «الحالية» في الولايات المتحدة وفق الإنتاج «الحالي» والتكنولوجيا «الحالية» أن تستمر ٢٠ سنة ، لكن منذ أكثر من ٣٠ سنة ، لم يتغير العمر المتوقع ، لأن الولايات المتحدة ، على غرار كندا ، تستطيع تعويض ما جرى إنتاجه بتكاليف أقل من قبل ، وهو أمر غير متوافر في الدول الأخرى .

وبالنسبة إلى القدرة على الإنتاج تحتل السعودية المكانة الأولى في العالم ، لكنها تنتج بأقل من طاقتها الإنتاجية القصوى ، المقدرة بـ١٢,٥ مليون برميل يومياً . والسعودية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تحتفظ بطاقة إنتاجية فائضة بهدف زيادة عائداتها من النفط في المدى الطويل . وهناك سمات استراتيجية إضافية تجعل المملكة أهم منتج للنفط على الإطلاق بفضل الطاقة الإنتاجية الفائضة والمرونة في استعمالها .

خلاصة القول إن احتياطات النفط وإنتاجها ارتفع عام ٢٠١٢ على رغم كل المشكلات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم في سنتين . والأهم تراجع تكاليف الاحتياطات الجديدة والإنتاج الجديد في أميركا الشمالية . وعلى المراهنين على تكنولوجيا جديدة لإيجاد بدائل للنفط أن يدركوا أن التقدم التكنولوجي لا يقتصر على صناعة وإنما يحصل في كل الصناعات ، وصناعة النفط أثبتت خلال السنوات الـ١٥٠ الماضية أنها رائدة في هذا المجال أكثر من المصادر الأخرى للطاقة ، والأدلة في أعماق المحيطات والصحارى والجبال . . . وحتى في القطب الشمالي .

* أنس بن فيصل الحج : اقتصادي في شركة «إن جي بي» الأميركية

جريدة الحياة / الأربعاء ١٢ ديسمبر ٢٠١٢

رابعاً: الطلب العالمي على النفط في المدى المتوسط والطويل

بالرغم من الركود الاقتصادي الذي خيم على العالم في السنوات القليلة المنصرمة الا أن الاستهلاك واصل نموه مدفوعاً بالزيادة السكانية من ناحية وبدء خروج العالم ال من الانكماش الذي لم يشهد له مثيلاً منذ أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي .

ووفقاً للتقرير فإن الطلب العالمي على النفط سيزداد بنحو ٢٠ مليون برميل يومياً

خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠٣٥) ليصل إلى ١٠٧,٣ مليون برميل في نهاية عام ٢٠٣٥ ، كما هو موضح في الجدول أعلاه .

جدول رقم (١١)

الطلب العالمي على النفط (٢٠١٠ – ٢٠٣٥) مليون برميل يومياً

	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٥
OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	٤٦,٨	٤٥,٢	٤١,١
الدول النامية	٣٥,٤	٤٦,٣	٦٠,٦
الشرق الاوسط وشمال أفريقيا	٣,٣	٤,١	٥,١
الهند	٣,٣	٤,٩	٩,٠
الصين	٩,٠	١٣,٢	١٧,٦
أوبك	٨,١	٩,٨	١٢,٠
روسيا الاتحادية (الجمهوريات السوفيتية السابقة)	٤,٨	٥,٤	٥,٦
العالم	٨٧,٠	٩٦,٩	١٠٧,٣

المصدر : OPEC, op.cit

أما على الصعيد القطاعي فسيبقى قطاع النقل بأشكاله المتنوعة (البري والجوي والبحري) المستهلك الرئيسي للنفط في العالم (الغازولين والديزل) لا سيما في ظل عدم وجود بديل اقتصادي لحد الآن لمحرك الاحتراق الداخلي للسيارات Internal Combustion Engine بالرغم من إنتاج ما يعرف بالسيارات الهجينة Hybrid والسيارات الكهربائية plug-in إلا أنها لا تمثل سوى حصة بسيطة من سوق المركبات في العالم . ان الزيادة الكبيرة في اقتناء السيارات الفارهة وبالذات في الصين والهند والذي يتناغم مع النمو الاقتصادي وزيادة متوسط الدخول في البلدين ، مع ولادة طبقة في غاية الثراء تلهث وراء السيارات الفخمة والتي يزيد سعر بعضها عن ٢٠٠ ألف دولار أمريكي ، علماً ان متوسط عدد السيارات لكل ١٠٠٠ شخص في كل من الصين والهند ، لازال متدنياً اذ لم تزد عن ٢٢ سيارة لكل ألف نسمة و١١ سيارة لكل ١٠٠٠ نسمة على التوالي ، مقارنة بأكثر من ٧٠٠ سيارة لكل ألف نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما هو موضح في الجدول أدناه .

جدول رقم (١٢)
توزيع المركبات والسيارات الخاصة جغرافياً في نهاية عام ٢٠٠٩

	عدد السكان (مليون)	المركبات (مليون)	السيارات (مليون)	عدد السيارات لكل ألف نسمة
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠٨,٧	٢٤٧,٣	٢٢٢,٢	٧١٩,٨
أوروبا الغربية	٥٤٠,٩	٢٧٦,١	٢٣٨,٩	٤٤١,٧
فرنسا	٦١,٧	٣٧,١	٣٠,٧	٤٩٧,٥
ألمانيا	٨٢,٣	٥١,٣	٤٦,٦	٥٦٥,٦
إيطاليا	٥٩,٣	٤٠,٢	٣٥,٧	٦٠١,٦
الشرق الأوسط وأفريقيا	٨٠٣,٨	٣٣,٣	٢١,٩	٢٧,٢
الهند	١,١٦٤,٧	١٨,٦	١٢,٧	١٠,٩
الصين	١,٣٢٨,٨	٤٢,٥	٢٩,٦	٢٢,٣
الأوبك	٣٧٧,٦	٣٥,٧	٢٤,٣	٥٨,٠
العالم	٦,٦٥٨,٥	١,٠٠٣,٠	٨٢٣,٠	١٢٣,٦

المصدر : OPEC, op.cit

خامساً: الطريق إلى الأمام

يخلص التقرير إلى أن تعاظم التهديدات الجيوسياسية في العالم سيجعل من الحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة على قدر كبير من الأهمية إذا ما أريد المحافظة على استقرار الأسواق وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي المستدام . وقد شهدت السنوات القليلة الماضية العديد من الحوارات بين أوبك ووكالة الطاقة الدولية لتقريب وجهات النظر بما يخدم المصالح المشتركة لكافة الفرقاء المعنيين . وجاء الاعلان عن إنشاء منتدى الطاقة العالمي عام ٢٠٠٥ والذي اتخذ من العاصمة السعودية مقر له نموذجاً يحتذى لآفاق التعاون الممكنة بين المستهلكين والمنتجين والمستثمرين والشركات النفطية بشقيها المحلي والاجنبي .

المحور رقم ٣: عودة روسيا إلى ساحة الطاقة العالمية

تحتل روسيا الاتحادية اليوم المرتبة الأولى عالمياً من حيث الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي ، كما أن احتياطياتها من الفحم تضعها في المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة والصين ، في حين تضعها احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام في المرتبة الثامنة عالمياً . وتعد روسيا أحد أهم المصدرين للنفط والغاز الطبيعي والذي كان لها دوراً كبيراً في نموها الاقتصادي الذي خبرته خلال العقد الماضي في ظل الزيادة المضطردة في انتاجها النفطي والارتفاع العالمي في الأسعار .(١٢)

وفيما يلي سنعرض فيما يلي أهم مؤشرات الطاقة في روسيا ، لاسيما التطورات في وقودها الاحفوري ما جعلها تتبوأ مراكز متقدمة ضمن خارطة الطاقة العالمية ، كما سنعرض للمصالح الروسية في منطقة الخليج العربي وفرص تطورها .

أولاً: النفط الخام

وصلت الاحتياطيات النفطية المثبتة إلى أكثر من ٨٧ مليار برميل في نهاية عام ٢٠١٢ أو ما يعادل ٥,٢٪ من الاحتياطيات العالمية البالغة ١٦٦٩ مليار برميل وذلك وفقاً للتقرير الاحصائي السنوي لعام ٢٠١٣ الذي تصدره شركة BPوالذي يعتد بها بشكل كبير (BP Statistical Review of World Energy, June 2012) . أما العمر الافتراضي للنفط فيها ، أي نسبة الاحتياطي إلى الانتاج reserve - to - production ratio (R/P) - فيصل إلى ٢٢ عاماً وفقاً لمعدلات الإنتاج السائدة .

وتتركز الغالبية العظمى من الموارد الهيدروكربونية في روسيا في غرب سيبيريا ، بين جبال الاورال وسهول سيبيريا الوسطى .

أما الانتاج النفطي فقد وصل إلى ١٠,٢٨٠ (مليون برميل يومياً) ، ما يضعها في المرتبة الثانية عالمياً بعد السعودية مباشرة .

يذكر أن الانتاج الروسي شهد تراجعاً ملموساً في تسعينيات القرن الماضي أثر انهيار ما كان يعرف بـ الاتحاد السوفيتي . إذ انخفض الانتاج إلى ٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٥ نتيجة للفوضى الاقتصادية التي عمت روسيا إبان رئاسة بوريس يلتسن Yelstin والتي شهدت خصخصة العديد من الصناعات بما في ذلك الصناعة

(12) Russia, Country Analysis Brief, U.S. Energy Informaition Administration, EIA, September 2012

النفطية . إلا ان إعادة الهيكلة التي شهدتها الصناعة النفطية بدءاً من عام ١٩٩٩ بعد استلام فلاديمير بوتين زمام الأمور أعطى زخماً كبيراً للانتاج النفطي ، والذي عاد إلى مستوياته القياسية التي كانت سائدة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي .

في المقابل وصل الاستهلاك في ورسيا إلى ٢,٩ مليون برميل يومياً . أما الصادرات فقد وصلت إلى ٧ مليون برميل/ يومياً منها ٤ ملايين برميل يومياً من النفط الخام و٣ ملايين برميل من المنتجات البترولية .

الشكل رقم (٢٤)

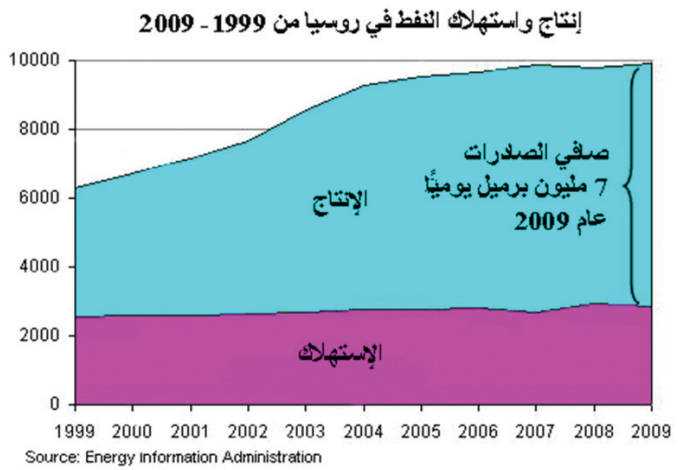

ويوضح الشكل رقم ١ أدناه تطور إنتاج واستهلاك وصادرات روسيا الاتحادية من البترول عبر فترة زمنية تبلغ عقداً من الزمن .

أما الوجهة الجغرافية للصادرات النفطية فقد توزعت على النحو التالي : (أنظر شكلي رقم ٢ ، ورقم ٣) .

الشكل رقم (٢٥)

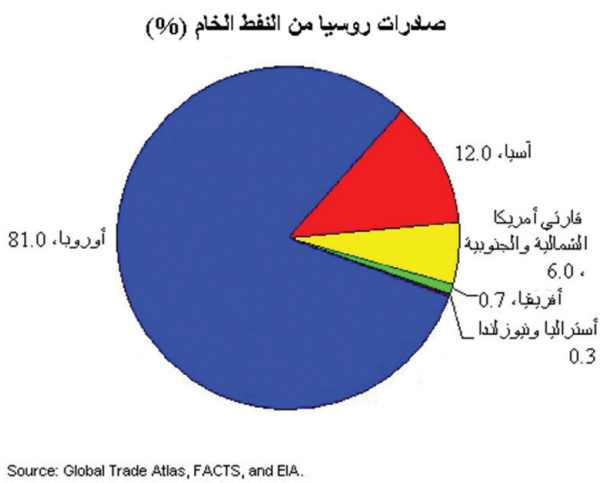

ومن الشكل أعلاه يمكن استقراء ما يلي :

* أن ٨١٪ من أجمالي الصادرات ذات وجهة أوروبية (وبشكل خاص ألمانيا وبولندا) حيث يصل إجمالي وارداتهما من روسيا إلى أكثر من ١,٢ مليون برميل يومياً .
* أن حوالي ١٢٪ من الاجمالي يصدر إلى آسيا (وتحتل الصين المرتبة الأولى عند ٣٠٠ ألف برميل يومياً) .
* تمثل أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ما نسبته ٦٪ من أجمالي الصادرات الروسية جلها تذهب للولايات المتحدة الأمريكية .
* تتوزع نسبة ١٪ المتبقية بين قارة أفريقيا والاقيانوس (أستراليا ونيوزلندا) .

الشكل (٢٦)

أهم المستوردين الرئيسيين للنفط الخام الروسي ، ٢٠١١

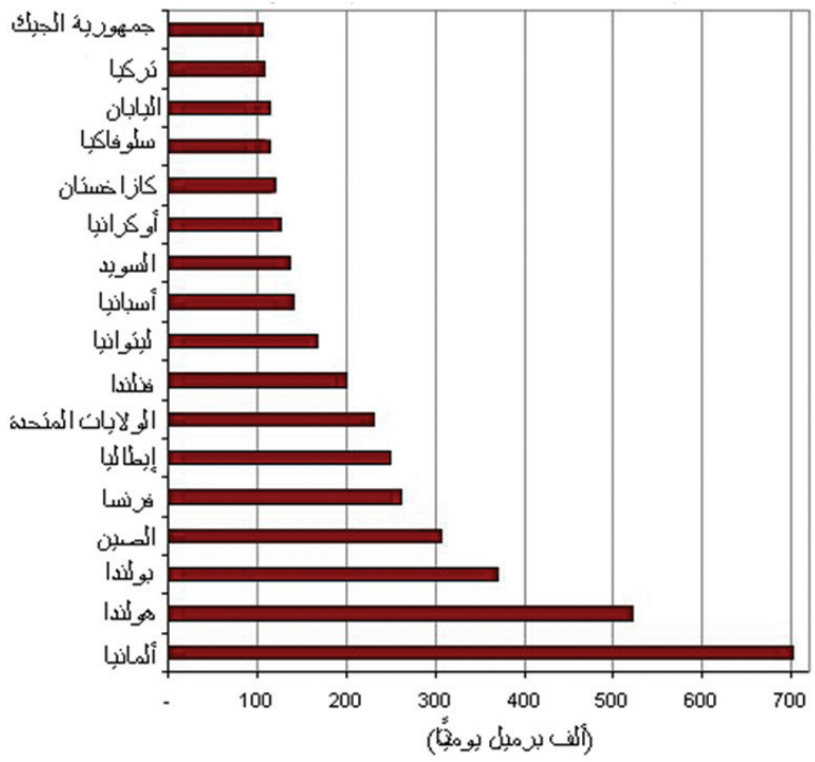

ثانياً: القواعد المتبعة في تنظيم الصناعة النفطية.

شهدت الصناعة النفطية في روسيا إعادة هيكلة واسعة النطاق لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، اذ بدلا من التنظيم المركزي الناظم لشركات النفط والتي كانت تعمل وفقاً لما يعرف بـ«التكامل الأفقي» أصبحت الشركات النفطية العاملة «متكاملة عمودياً» ما منحها مرونة أكبر في العمل وفقاً لأفضل ممارسات السوق السائدة ، والتي تحكم عمل الشركات النفطية الغربية العملاقة الناجحة .

إلا أن سياسات الخصخصة التي خبرتها روسيا في الفترة الانتقالية بين رئاستي بوريس يلتسن وفلادمير بوتين ، كانت لها تداعيات وخيمة ، اذ أفضت إلى بيع شركات نفطية بأبخس الأثمان وفقاً لما يعرف بـ « القروض مقابل أسهم التملك» loans - for - shares وهي وسيلة اتبعتها الحكومة في حينه لتمويل العجز الكبير في موازنتها ، والتي مكنت رجل الأعمال Mikhail Khodorkovsky من شراء شركة Yukos الحكومية بمبلغ لا يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار والذي يقل عن قيمتها السوقية Market Capitalization بأضعاف مضاعفه وقد تمكن Khodorkovsky من خلال امتلاكه للشركه المذكورة ، بالاضافة إلى توسعة في نطاق الأعمال ، إلى أن يتحول إلى أحد أهم الشخصيات الفاعلة والمؤثرة في روسيا . ولعل طموحه السياسي كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ، اذ دفع جراءها ثمناً باهظاً حيث اتهم بالتهرب من دفع الضرائب ، والتي سجن على أثرها لسنوات طويلة ، وهو لا يزال قابع في أحد السجون السايبيرية بانتظار انتهاء محكوميته التي تزيد عن ١٣ سنة ، ما دفع منظمة العفو الدولية Amnesty International إلى ادراجه ضمن ما يعرف بـ «سجناء الرأي أو الضمير» . (١٣)

إلا ان نقطة التحول الرئيسية في صناعة الطاقة ، جاءت مع استلام الرئيس بوتين لدفة القيادة في مطلع القرن الماضي ، إذ تم إعادة « تأميم « الصناعات النفطية . وتهيمن اليوم ثلاث شركات نفطية حكومية على الصناعات النفطية بدءً من الاستكشاف والتنقيب إنتهاءً بالإنتاج والتكرير .

وهذه الشركات يمكن بيانها على النحو التالي :

(١٣) : لمزيد من التفاصيل أنظر :

Daniel Yergin, The Quest, Chapter One, Russia Returns, Penguin Books, N.Y, 2011.

* شركة Lukoil والتي تعد من أكبر الشركات النفطية الحكومية العاملة في روسيا اليوم .
* شركة Transneft وهي شركة مملوكة للدولة كذلك والتي تأخذ على عاتقها العمليات المتعلقة بتسويق النفط الروسي للخارج .
* شركة Rosneft وهي الشركة التي قامت بشراء غالبية موجودات شركة Yukos .

إلى ذلك تجيز القوانين الروسية اليوم للشركات النفطية الاجنبية العمل في البلاد بالاشتراك مع شركات روسية ويتم ذلك من خلال التعاون مع شركة Rosneft الحكومية .

ولعل من أبرز الشركات الأجنبية العاملة في روسيا حالياً هي شركة بي بي (البريطانية) بالاضافة إلى كل من شركتي آكسون موبيل وكونكو فيلبس الامريكيتين اللتين لهما مشاريع مشتركة لتطوير حقول النفط في جزيرة ساخلين (الواقعة شرق روسيا والمتنازع حول ملكيتها مع اليابان منذ الحرب العالمية الثانية) .

ثالثاً: الغاز الطبيعي

تتمتع روسيا بالاحتياطي الأول عالمياً من حيث الغاز الطبيعي المثبت ، تليها في الأهمية جمهورية إيران الإسلامية وقطر . ويصدر غالبية إنتاجها إلى دول أوروبا الغربية لاسيما ألمانيا وبولندا (أنظر الجدول أدناه) .

جدول رقم (١٣) : صادرات روسيا من الغاز الطبيعي (عام ٢٠١١)
حسب التوزيع الجغرافي

الوجهة الجغرافية	كمية التصدير (مليار قدم مكعب)
دول الكومنولث المستقلة* (CIS)	٢٢٣٩
أوروبا الغربية	٣٢٦٧
أوروبا الشرقية	١٢٧٥

المصدر : EIA, Russia Country Profile, 2012

* تضم دول الكومنولث المستقلة ١٥ دولة والتي كانت منضوية تحت خيمة ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي والتي نالت إستقلالها بعد عام ١٩٩٠ .

وكان للخلاف الروسي الأوكراني حول التسعير والذي تفجرت شرارته الأولى في يناير كانون الثاني ٢٠٠٧ دوراً بليغاً في العلاقات الجيوسياسية التي تربطها مع القارة العجوز ، إذ أدى هذا الخلاف إلى توقف الامدادات المارة إلى أوروبا ما أدى بالسلطات الروسية إلى التفكير جلياً في انشاء خطوط أنابيب بديلة دون المرور بأوكرانيا . وتفصح الأزمة بين روسيا وأوكرانيا عن طبيعة المعضلات الجيوسياسية المستجدة ، في عصر ما بعد الحرب الباردة ، بين الشرق والغرب ، وهي توضح أن المشكلات القائمة يصعب حلها دون مقاربة متكاملة تأخذ في الحسبان الخلفيات السياسية والاقتصادية والاثنية .

خامساً: آفاق التعاون بين روسيا والدول الخليج العربية الأخرى

تلعب شركات الطاقة الروسية اليوم دوراً لا يستهان به على صعيد خارطة الطاقة العالمية ، يعزز منها الارتفاع المضطرد في إنتاجها من النفط الخام والغاز الطبيعي . وقد أكتسبت شركات الطاقة الروسية لاسيما شركتي لوك أويل وغاز بروم درجة عالية من التقانة والتقنية الفنية know how تضعها على مسافة واحدة من الشركات النفطية العملاقة .

وفيما يلي لمحة عامة عن تواجد الشركات النفطية الروسية في المنطقة :

* **العراق** : بعد إعلان العراق عن جولتي التراخيص لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧ ، كان لشركات النفط الروسية حضور لافت ، إذ فازت شركة لوك أويل بعطاء لتطوير الحقول النفطية العملاقة في البصرة (حقول الرميلة والقرنة والزبير) بالإضافة إلى تطوير حقلي الأحدب وبدرة في محافظة واسط (الكوت) . وهناك مفاوضات قطعت شوطاً كبيراً بين شركة غاز بروم والحكومة العراقية لتطوير الغاز الطبيعي ضمن جولات التراخيص التي أعلن عنها مؤخراً لوضع حد لحرق الغاز (flared gas) المصاحب لإنتاج النفط .
* **الكويت** : باشرت دولة الكويت إستيراد الغاز البترولي المسال من روسيا بدءً من صيف عام ٢٠١٠ ، وذلك بعد فشل مفاوضاتها مع دولة قطر لاستيراد الغاز الطبيعي .

المحور رقم ٤: أمن الطلب على النفط ... الوجه الآخر لأمن الإمدادات من منظور دول مجلس التعاون الخليجي

لطالما أحتل موضوع أمن الإمدادات صلب إهتمام العديد من الدول ، لاسيما الدول الأعضاء في منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية OECD والتي تعتمد بشكل كبير على وارداتها الأجنبية من النفط الخام لتلبية متطلباتها من الإستهلاك المحلي . بيد أن هناك وجه آخر للعملة قدر تعلق الأمر بموضوع الطاقة الشائك والمتعدد الأبعاد يكمن في ما يعرف بـ أمن الطلب على النفط Demand Security أو بعبارة أخرى الطاقة من منظور الدول المصدرة للنفط .

إن تدفق آمن للإمدادات يعد على رأس أوليات الأمن الوطني ، ومع أستنزاف الموارد المحلية للطاقة في العديد من الدول الصناعية أصبح لزاماً عليها الاعتماد على الخارج ما يجعلها عرضة لدرجات متفاوته من المخاطر السياسية والاقتصادية والعسكرية . وقد لعب أمن الإمدادات دوراً لا يستهان به في الصراعات الدولية عبر عقود عديدة خلت ، إذ يحدثنا السجل التاريخي أن الحربين الكونيتين في القرن الماضي كان أحد محركاتها الرئيسية هو ضمان انسياب النفط لصالح فريق على حساب فريق آخر من الفرقاء المتخاصمين . كما أحتل موضوع أمن الإمدادات أولوية الإهتمام في السياسة الدولية بعد الحظر النفطي العربي إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ . إن كل ذلك جعل أمن الطاقة «يؤطر» بدلالة قلق المستهلك من توفر الإمدادات الآمنه . إن هذه النظرة الأحادية لا يجانبها الصواب إذ هي تتغاضى عن حقيقة مفادها إن الطاقة هي «سلعة» يتم تبادلها في التجارة الدولية إستيراداً وتصديراً . وعليه فإن أمن الطلب على الطاقة من وجهة نظر الدول المصدرة لا تقل أهمية عن أمن الإمدادات من وجهة نظر الدول المستوردة .

الحوافز لضمان طلب آمن/ دول الخليج كمثال:

يستأثر قطاع الهايدروكربونات (النفط والغاز) بما يربوا على ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي ، كما هو موضح في الشكل أدناه مع تفاوت ملحوظ إذ يبلغ أعلاه في المملكة العربية السعودية (٨٥٪) في حين يصل أدناه في دولة الإمارات العربية المتحدة (٣٥٪) .

الشكل رقم (٢٧)

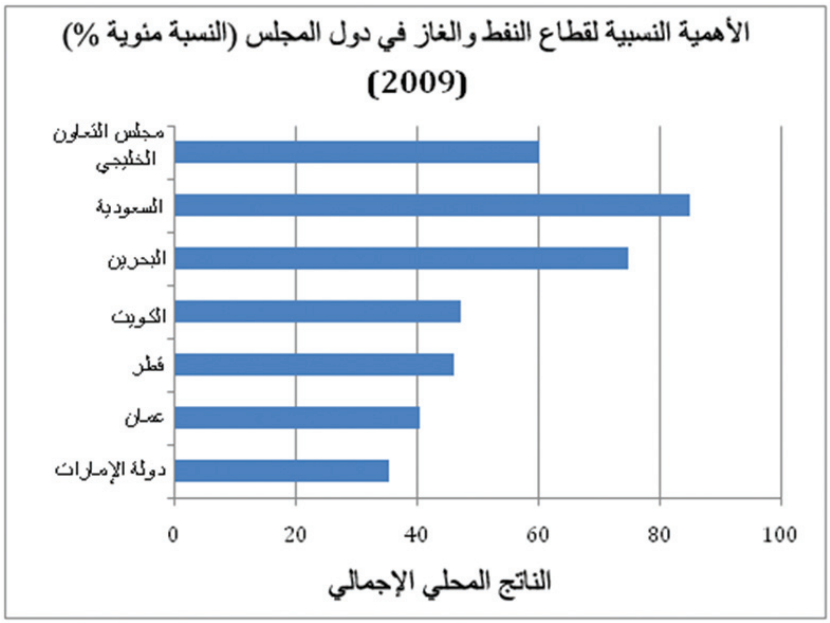

المصدر : البنوك المركزية لدول المجلس ، تقارير سنوية ، أعداد متفرقة

إن هذا الإعتماد المفرط على النفط والغاز جعل هذه الدول عرضة للتقلبات الحادة التي تشهدها أسعار النفط في السوق العالمية . وقد أفادة دراسة حديثة صادرة عن معهد الشرق الأوسط Middle East Institute والذي يتخذ من العاصمة الأمريكية واشنطن مقر له ، عن قضايا وحقائق تتعلق بأهمية أمن الطلب في دول مجلس التعاون الخليجي لعل من أبرزها ما يلي :

* إعتماد الموازنة العامة لدول المجلس على العائدات النفطية بشكل كبير ومفرط ، ما يجعل من التخطيط الطويل الأجل من الصعوبة بمكان ، إذ لطالما تفاوت سعر البرميل المحتسب عن سعره الحقيقي عند وضع الموازنة موضع التنفيذ الفعلي . وللتقليل من الآثار الضاره لهذه الظاهرة ، تعمل دول الخليج جاهدتً للعمل على تنويع قاعدتها الإقتصادية بعيدا عن الإعتماد فقط على قطاع الطاقة . إلا أن بلوغ ذلك يحتاج إلى وقت ، حتى تؤتي سياسات التنويع الإقتصادي أكلها على المدى

المتوسط والطويل ، وهو ما يجعل من عائدات النفط والطلب الآمن على نفوطها صمام أمان لهذه الدول .

* التركيبة الديموغرافية : إن النمو السكاني المطرد الذي تشهده الدول الخليجية يعزز من أهمية أمن الطلب فيها . ويلاحظ إن التركيبة الديموغرافية للسكان في أغلب دول المجلس تميل نحو الفئة العمرية الشابة ، تلك الفئة التي لعبت دور الريادة في التغير في عدد من النظم في منطقتنا العربية فيما أصبح يعرف بـ ربيع العرب . وإن هذه التركيبة السكانية تحتم على هذه الدول المضي قدما في إتخاذ ما يلزم من إجراءات لخلق الوظائف ، بالرغم من أن معدلات البطالة فيها تعد مقبولة لحد ما مقارنة بدول الجوار ، إلا أن فرص العمل لتلبية الأفواج المتزايدة مّن من يسعون للدخول لسوق العمل لاتزال محدودة .

بيد أن التحدي الأهم الذي يواجه أمن الطلب على النفط والغاز في دول المجلس يتجلى في التطور الحاصل في الطاقات البديلة الصديقة للبيئة أو ما يصطلح عليه كذلك بالطاقة المتجددة Renewable Energy ويأتي على رأسها كل من طاقة الرياح والطاقة الشمسية . إلى ذلك فإن الإبقاء على الطابع «الريعي» Rentier Economies لدول المجلس وديمومته قد وصل مدياته الأخيرة بنظر العديد من المراقبين ، ولا سبيل لدول المجلس من أرساء دعائم لإستراتيجية جديدة لنمو مستقبلي لمواجهة التغيرات التي تشهدها أسواق الطاقة في عالم اليوم .(١٤)

(14) Gustav Boethius, Demand Security The GCC Side of the Energy Security Coin, The Middle East Institute, August 22, 2011.

المحور رقم ٥: الخيار العسكري لقضية المفاعل النووي الايراني: دول الخليج العربية في «عين العاصفة».

كما هو معروف ، تشهد منطقة الجزيرة العربية خلال فصلي الربيع والصيف منخفضات جوية تصاحبها رياح عاتية معروفة لدى أهالي المنطقة برياح «الشمالي» «ورياح الشرقي» وهي رياح تمتد عادة من شمال وشمال شرق المملكة العربية السعودية محملة بـ«الاتربة» وصولا إلى جنوب وجنوب غرب الصحراء العربية وكلنا نتذكر العاصفة الترابية التي ضربت العاصمة السعودية الرياض مؤخراً والتي أفضت إلى شل الحياة العامة فيها لما يزيد عن ٢٤ ساعة . علماً بإن سرعة رياح «الشمالي» تتراوح عادة بين ٣٠ إلى ٣٠٠ كيلو متر في الساعة وتأخذ هذه الرياح مدار شبه دائري لتصل إلى جنوب الخليج اذ تشهد جميعها – الامارات قطر البحرين سلطنة عمان الكويت – مئات العواصف الرملية على مدار العام ، علماً بإن هذه الرياح منشأها الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الجزيرة العربية (العراق وإيران وأحيانا تركيا) .

ويوضح الشكل (٢٨) ادناه – وفقاً لصور ملتقطة من قبل – وكالة الفضاء الامريكية NASA – اتجاه رياح الشمالي .

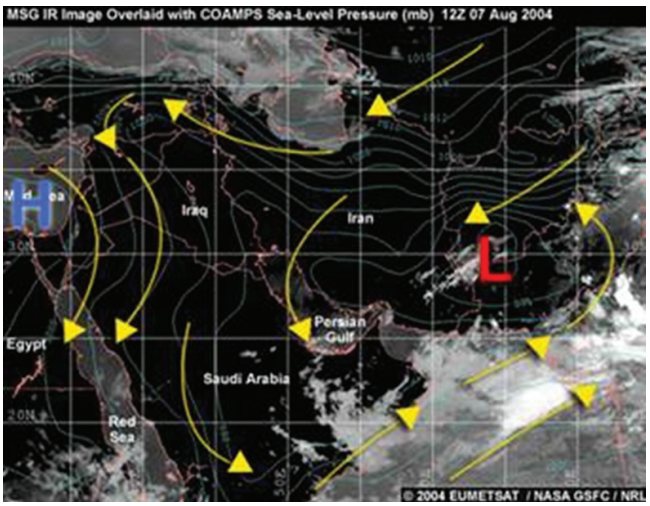

شكل رقم (٢٨)

ولو امعنا النظر في خارطة توزيع المفاعلات النووية الايرانية كما موضح في الشكل (٢٩) المرفق يمكننا ملاحظة ما يلي :

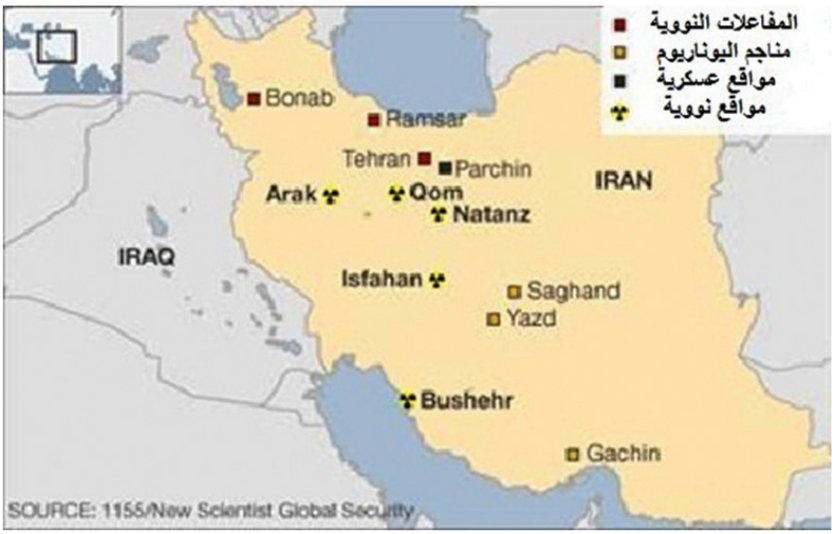

شكل رقم (٢٩)

(١) ان ضربة عسكرية للمفاعلات النووية الايرانية ستكون تداعياتها عشرة اضعاف الدمار الذي خلفه مفاعل فيكوشيما Fukushima الياباني عام ٢٠١١ بل انه سيجعل المقاربة مع كارثة شيرنوبل Chernobyl في جمهورية أوكرانيا عام ١٩٨٦ والتي خلفت أكثر من مليون قتيل خلال عقد من الزمن لما خلفته الكارثة من اصابات سرطانية ، مقاربة «خجولة» اذ ان انتشار الاشعاعات النووية – مع الاخذ بنظر الاعتبار رياح الشمالي واتجاهاتها – لاسيما اشعاعات البلاتونيوم واليورانيوم سيحيل المنطقة إلى عصف مآكول نظراً للتلوث النووي الذي سيصيب الزرع والضرع ويجعل من عواصم الدول الخليجية حواضر مقفرة غير مأهولة السكان! .

(٢) آثر ذلك على أسعار النفط : ان هجوماً عسكرياً على المفاعلات النووية الايرانية له تداعيات جيوسياسية وخيمة اذ سيفضي ذلك إلى تعرض الامدادات النفطية في منطقة تحوي على اكثر من ثلثي الاحتياطيات النفطية المؤكدة وثلث الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي إلى توقف تام ما يعني حرمان العالم من اكثر من ١٨ مليون برميل يومياً وعلى النحو التالي .

* المملكة العربية السعودية : ١٠ مليون برميل يومياً .
* الامارات العربية المتحدة : ٣ مليون برميل يومياً
* قطر : ١,٦ مليون برميل يومياً .

* مملكة البحرين : ٤٥ ألف برميل يومياً .
* سلطنة عمان : ٨٠٠ ألف برميل يومياً .

هذا ناهيك عن الاضرار التي ستصيب الانتاج النفطي في كل من العراق (٣,٤ مليون برميل يومياً) ، وإيران (٢,٥ مليون برميل يومياً) ان سيناريو كهذا سيخلق أزمة لم يشهد العالم لها مثيلاً اذ سترتفع الاسعار (خام برنت المرجعي) إلى معدلات فلكية تلامس عتبة لـ ٢٥٠ دولاراً للبرميل ، الأمر الذي سيصيب العالم الصناعي بأزمة كساد أسوء بكثير عن تلك في عام ١٩٢٩ والمعروفه بازمة «الكساد الكبير» .

(٣) ان نقص الامدادات من النفوط الخام سيلقي بظلاله على الاسواق المالية والعالمية في بورصة نيويورك ولندن وسنغافورة اذ ستنخفض القيمة السوقية لأسهمها المتداولة بشكل كبير .

خلاصة القول فإن أي هجوم عسكري من قبل اسرائيل و/ أو الولايات المتحدة الامريكية ستفوق سلبياتها ايجابياتها المحتملة لا سيما اذا اخذنا في الاعتبار التاكيدات الايرانية – والتي تشكك بمصداقيتها وكالة الطاقة الذرية – بان مفاعلاتها النووية هي لاغراض سلمية اذ تتوخى ايران من وراءها توظيفها لانتاج الطاقة الكهربائية .

وبناءاً عليه فان المجتمع الدولي ممثلاً بمجموعة الخمسة زائد واحد (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن زائداً ألمانيا) مدعو للضغط على إيران بالوسائل الدبلوماسية بما في ذلك تشديد العقوبات الاقتصادية على صناع القرار في جمهورية إيران الاسلامية علهم يعودون إلى رشدهم لتجنيب المنطقة تداعيات لا تحمد عقباه . ان أي هجوم عسكري على المفاعلات النووية الايرانية هو آخر الخيارات المتاحه اذ ان «آخر الدواء الكي» .[١٥]

---

(15) Claude Salhani, Attacking Iran s Nuclear Sites Would Be Sheer Madness, www.oilprice.com 14 May 2013.

أنظر كذلك :

Wade Stone, Good-bye Dubai? Bombing Iran s Nuclear Facilities Would Leave the Entire Gulf States Region Virtually Uninhabitable, Global Research, May 11, 2013.

الباب الثالث

منظمة الاقطار المصدرة للبترول (أوبك)

وقفة للمراجعة

المحور رقم ١: الخلافات السياسية تعطل أختيار أمين عام جديد لمنظمة (الاوبك)

أصبح منصب الأمين العام لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول ، أوبك ، شاغراً في نهاية عام ٢٠١٢ ، وهو المنصب الذي كان يشغله بأمتياز وللسنوات الست الماضية ، الليبي ، عبدالله البدري ، إذ تنص اللوائح الداخلية للمنظمة على إن منصب الأمين العام هو لثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط .

إن البحث عن مرشح جديد يحظى بالاجماع حسب لوائح المنظمة ، بحيث يتم التوافق عليه ، لايبدو سهل المنال لاسيما وأن هناك خلافات سياسية «متجذرة» بين الدول الأعضاء ، لاسيما الأعضاء الكبار وهم على التوالي كل من السعودية وايران والعراق وفينزويلا .

يذكر ان أوبك التي شهدت ولادتها الأولى في بغداد عام ١٩٦٠ وتتخذ من العاصمة النمساوية فيينا مقراً لها ، تضم في عضويتها اليوم ١٢ دولة هي كل من : الجزائر وأنغولا وأكوادور وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة وفنزويلا .

وتسعى المنظمة إلى تحقيق الاهداف التالية :

* تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للأقطار الاعضاء لضمان عوائد مستدامة للدول المنتجة .
* توفير إمدادات منتظمة من البترول للدول المستهلكة .
* تحقيق مردود مقبول لرأس المال المستثمر في الصناعات البترولية .
* الدفاع عن نطاق سعري يلبي تطلعات كل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء من خلال حصص الانتاج التي تحددها المنظمة لاقطارها الاعضاء . وتتراوح سلة خامات الاوبك في الوقت الحاضر بين ١٠٠ إلى ١١٠ دولاراً للبرميل (كما هو موضح في الشكل)

الشكل رقم (٣٠)

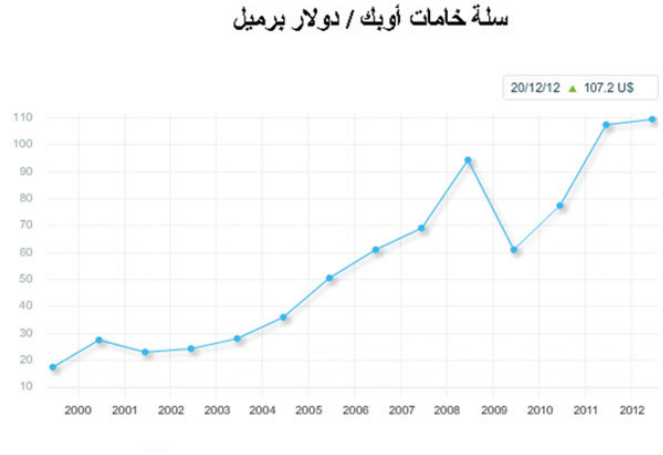

الاسعار الاسمية لسلة خامات أوبك	
2012	109.51
2011	107.46
2010	77.45
2009	61.06
2008	94.45
2007	69.08
2006	61.08
2005	50.64
2004	36.05
2003	28.10
2002	24.36
2001	23.12
2000	27.60

ويكتسي منصب الأمين العام للمنظمة أهمية كبيرة نظراً للدور المناط به لتثبيت الاستقرار في الاسعار وبث الطمأنينة في الأسواق العالمية ، من خلال بث رسالة مفادها أن أوبك تعمل في كامل طاقتها القصوى لضمان مقابلة الطلب العالمي الآخذ في الاضطراد . وتلعب هذه العوامل مجتمعة (الركود أو الانتعاش) في تحديد مسار نمو الاقتصاد العالمي اذ أن النمو في الناتج المحلي الاجمالي GDP يعد المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط .

ملاحظة: تضم السلة الخامات التالية

العربي الخفيف السعودي ومزيج الصحراء الجزائري والبصرة الخفيف العراقي والسدرة الليبي وموربان الاماراتي وقطر البحري والخام الكويتي والايراني الثقيل وخام أوريانتي الاكوادوري وبوني الخفيف النيجيري وبي سي أف ١٧ الفنزويلي الذي أستبدل بالخام Merey اعتبارا من يناير ٢٠٠٩ وخام غيراسول الأنغولي .

الاستقطابات داخل أوبك

إن أحد المواد المنصوص عليها في اللوائح الداخلية للمنظمة ، هو تحقيق الاستقرار في الاسواق العالمية من خلال «تثبيت الاسعار» "stabilization of oil prices" وهو

ما يوحي بأنه هناك «سعر مستهدف» لدى المنظمة ، وأن هناك «آلية» للتأثير على الأسعار من خلال التأثير على حصص الإنتاج داخل المنظمة – علماً بإن الانتاج الحالي للمنظمة يقترب من ٣١ مليون برميل يومياً أو ما يعادل ثلث الانتاج العالمي البالغ ٩٠ مليون برميل يومياً (لاحظ الجدول رقم (١٤) حول الانتاج داخل أوبك)

جدول رقم (١٤) إنتاج أوبك من النفط الخام ، ألف برميل يومياً .

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣**
الجزائر	١,٢٤٠	١,٢١٠	١,١٧٧
أنقولا	١,٦٦٧	١,٧٣٨	١,٧٩٦
إيران*	٣,٦٢٨	٣,٩٧٣	٢,٦٤٤
العراق*	٢,٦٦٥	٢,٩٧٩	٣,١٢٣
الكويت+	٢,٥٣٨	٢,٧٩٣	٢,٨٤٢
ليبيا	٤٦٢	١,٣٩٣	١,٤٠٢
نيجيريا	٢,١١١	٢,٠٧٣	١,٩٠٢
قطر*	٧٩٤	٧٥٣	٧٣٠
السعودية+*	٩,٢٩٠	٩,٧٣٧	٩,٣٦٧
الإمارات	٢,٥١٦	٢,٦٢٤	٢,٧٣٤
فنزويلا	٢,٣٨٠	٢,٣٦٠	٢,٣٤٧
أكوادور	٤٩٠	٤٩٩	٥٠٦
المجموع	٢٩,٧٨٢	٣١,١٣٢	٣٠,٥٦٧
أوبك ١١	٢٧,١١٦	٢٨,١٥٣	٢٧,٤٤٥

المصدر : OPEC, Monthly Oil Market Report, June 2013

* + تشمل ٥٠٪ حصة الإنتاج في «المنطقة المحايدة»

* رقم محدث (منقح)

** أرقام الربع الأول

– أو توظيف الطاقة الإنتاجية الفائضة لديها ، والمتاحة حالياً بشكل «حصري» لدى السعودية ، كما يمكن أن تضم العراق في المدى المتوسط مع الزيادة المتوقعة في إنتاجة .

إن الوصول لسعر مستهدف لدى الاقطار الأعضاء ، تشوية قدر كبير من الضبابية ، اذ أن لدى كل دولة – على أنفراد سعر مستهدف لمعادلة الايرادات والنفقات في موازنتها العامة – فالسعودية على سبيل المثال لديها سعر مستهدف لايقل عن ٨٥ دولاراً للبرميل ، في حين تسعى كل من إيران والاكوادور للحصول على سقف سعري لا يقل عن ١٠٠ دولار /للبرميل لتحقيق التعادل في موازنتهما العامة .

ان هذا «التنافر» بين الدول الاعضاء تعود جذورة إلى ثمانينات القرن الماضي إبان مايعرف بـ فترة «الركود التضخمي» والذي كان من نتائجه الانخفاض الحاد في أسعار النفط نتيجة لتخمة المعروض في الاسواق . وهناك اليوم استقطاب حاد داخل المنظمة بين ما يطلق عليهم «الحمائم» تتزعمهم كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ودولة الكويت ، حيث تعمل هذه الدول على إبقاء الاسعار ضمن نطاق سعري مقبول ، إذ ترى هذه الدول في ارتفاع الاسعار بشكل كبير ضاراً للنمو في الاقتصاد (العالمي) كما أنه يضر بمصالح الأوبك على المدى الطويل لاسيما إذا ما أفضى الأرتفاع في الاسعار إلى أحداث تغيرات هيكلية داخل الصناعة النفطية منها التحول نحو بدائل آخرى للوقود الاحفوري مثل الطاقة المتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية .

في المقابل هناك الفريق «المناوئ» داخل المنظمة المعروف بـ «صقور المنظمة» بزعامة كل من إيران وفنزويلا ، حيث تتطلع هذه الدول إلى تصدير أقصى ما يمكن من نفوطها لقاء أعلى سعر ممكن دون الاخذ في الاعتبار آثر ذلك على الدول المستوردة لاسيما الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو إذا كان الوصول إلى إجماع حول القضية الرئيسية (أي الاسعار) هو من الصعوبة بمكان ، فكيف يمكن أذن الوصول إلى آليه تحظى بإجماع الدول الأعضاء كافة . أضف إلى ذلك هناك خلافات تاريخية داخل المنظمة والتي ستواجة الأمين العام الجديد وهي نفس المشاكل التي واجهت سلفه ، إذ ان الخلافات التاريخية بين السعودية وايران تزداد تعقيداً لاسيما في ظل قيام

السعودية بزيادة إنتاجها لمقابلة النقص في الامدادت نتيجة الحظر الاوروبي على صادراتها الإيرانية والذي دخل حيز التنفيذ في أوائل يوليو/ تموز من عام ٢٠١٢ المنصرم . وهو الأمر الذي أغاظ جمهورية إيران الاسلامية والتي عدته عملاً عدائياً يبيت لسوء نية . كما أن علاقات العديد من دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في المنظمة مع الدول النفطية الأخرى مثل نيجيريا وفنزويلا والعراق ليس على أحسن ما يرام . ان هذه الأمور مجتمعة تجعل من أي مرشح جديد لشغل منصب الأمين العام للمنظمة بالاضافة إلى ما يتطلبه المنصب من خبرات فنية كبيرة ، فإن المنصب يتطلب من شاغره أن يكون على درجة عالية من الدبلوماسية والكياسة للأخذ بدقة المنظمة إلى بر الأمان .(١٩)

تراجع الاسعار ومحنه أوبك المستعصية

يسود الاعتقاد حالياً داخل أروقة الصناعة النفطية حدوث هبوط محتمل في أسعار النفط يحاكي الهبوط الذي خبرته أسواق الطافة في عام ٢٠٠٨ ، حين وصل سعر النفط في بورصة نيويورك للتداول NYMEX إلى ذروته السعرية البالغة ١٤٧ دولاراً للبرميل هبطت الاسعار بشكل حاد لتبلغ أدناه في ديسمبر من العام ذاته عند مستوى ٣٣ دولار للبرميل مدفوعاً بازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وما صاحبه من ركود اقتصادي لدى اكبر مستهلك للوقود الاحفوري في العالم . وهناك خشية من تكرار نفس السيناريو مدفوعاً بعوامل العرض والطلب .

وبدلالة الطلب فهناك مؤشرات بأستمرار حالة الركود في منطقة اليورو . كما أن هناك مؤشرات من أن النمو الاقتصادي في آسيا هو أضعف من الأرقام المسجلة سابقاً .

أما في جانب العرض فتفيد المعطيات أن أوبك تضخ في الاسواق أكثر من مليونين برميل نفطي إضافي عن سقفها اليومي المقرر البالغ ٣٠ مليون برميل غالبية هذه الطاقة الفائضة لدى السعودية بالدرجة الاساس ، (وبدرجة أقل لدى كل من الامارات العربية المتحدة والكويت) إذ عملت المملكة ، كدأبها في السنوات السابقة ، على زيادة انتاجها لمقابلة اي نقص محتمل في الاسواق .

---

(19) Luay al-Khatteeb, OPEC Top Job: - Another Contention, MEES, 3 September, 2012

جدول رقم (١٥) : العرض والطلب العالمي على النفط (تقديرات أوبك مقابل تقديرات وكالة الطاقة الدولية IEA)

مليون برميل يومياً	٢٠١١		٢٠١٢	
	IEA	OPEC	IEA	OPEC
الطلب العالمي على النفط (a)	٨٨,٩٠	٨٧,٨٩	٨٩,٨٠	٨٨,٧٤
الانتاج خارج الأوبك	٥٢,٨٠	٥٢,٤٤	٥٣,٢٠	٥٣,١٥
إنتاج الاوبك من سوائل الغاز الطبيعي	٥,٨٠	٥,٣٢	٦,٢٠	٥,٦٧
الانتاج الكلي بإستثناء إنتاج أوبك (b)	٥٨,٦٠	٥٧,٧٦	٥٩,٤٠	٥٨,٨٢
الفرق (a - b)	٣٠,٤٠	٣٠,١٣	٣٠,٤٠	٢٩,٩٢
إنتاج أوبك من النفط الخام	٢٩,٩٠	٢٩,٧٩		
الموازنة	٠,٥٠-	٠,٣٤-		

مليون برميل يومياً	٢٠١٢		٢٠١٣	
	IEA	OPEC	IEA	OPEC
الطلب العالمي على النفط (a)	٨٩,٨٠	٨٨,٧٤	٩٠,٦٠	٨٩,٥٥
الانتاج خارج الأوبك	٥٣,٢٠	٥٣,١٥	٥٣,٩٠	٥٤,٠٩
إنتاج الاوبك من سوائل الغاز الطبيعي	٦,٢٠	٥,٦٧	٦,٥٠	٥,٩١
الانتاج الكلي بإستثناء إنتاج أوبك (b)	٥٩,٤٠	٥٨,٨٢	٦٠,٤٠	٦٠,٠٠
الفرق (a - b)	٣٠,٤٠	٢٩,٩٢	٣٠,٢٠	٢٩,٩٢

المصدر : IEA, OPEC

خطر أنهيار الاسعار(٢٠)

إن زيادة المعروض في أسواق النفط ينبئ بتكرار تجربة الانهيار السعري الذي شهدته الاسواق في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ . ان السبب الرئيسي الذي يدفع

(20) Paul Stevens, Oil Price Slumps And OPEC's Impossible Dilemma, MEES, 17 September 2012.

الاسعار للارتفاع حالياً يعزى إلى عوامل جيوسياسية وعلى رأسها التهديدات الاسرائيلية باللجوء إلى عمل عسكري ضد المفاعل النووي الايراني بالرغم من اصرار الاخيرة على الاغراض السلمية لمفاعلاتها النووية والتي توجه بالدرجة الاساس لانتاج الطاقة الكهربائية . كما أن الحرب الاهلية في سوريا والمستمرة منذ أكثر من عامين دون أن يلوح في الأفق إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية في القريب العاجل ، تزيد من مخاوف الاسواق من امكانية انتقالها إلى دول مجاورة ، ما قد يعرض الامدادات النفطية للانقطاع .

الخشية من «تحطيم» الطلب

إن الارتفاع الحالي في الاسعار سيكون له تأثيرين رئيسين . أما التأثير الأول فهو ما يعرف في أدبيات الطاقة بتدمير أو تحطيم الطلب «oil demand destruction» .

إذ نجد أن الطلب على النفط قد بلغ ذروته في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، وينسحب الامر كذلك – وان بدرجة أقل – على الاقتصادات الناشئة . وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن ٦٨٪ من النمو في الطلب العالمي خلال الفترة الممتدة بين عام٢٠٠٩ لغاية ٢٠٣٥ سيتركز في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD - non اذ ستستأثر دول الشرق الاوسط والهند والصين بالنصيب الأوفر . أما التأثير الثاني للأرتفاع في الاسعار فهو أنتقال العديد من الاقتصاديات في الدول الناشئة من سياسة دعم المحروقات إلى الانتقال تدريجياً نحو فرض أسعار الطاقة كما هي سائدة في الاسواق العالمية . وهو ما شهدته كل من الهند أعتباراً من عام ٢٠٠٢ والصين بدءاً من عام ٢٠٠٩ ، كما أن هناك عدد من الدول في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا تدرس هذا الخيار بجدية .

وستؤدي هذه الاجراءات إلى الحد من النمو في الطلب . على سبيل المثال ، قامت المملكة الاردنية الهاشمية في نوفمبر ٢٠١٢ بتحرير أسعار المشتقات النفطية للحد من التضخم الكبير في فاتورة محروقاتها والتي تربو على ٤ مليار دولار ما فاقم من العجز في موازنتها العامة .

في مقابل ذلك هناك أحتمال من أن تؤدي الزيادة في الاسعار إلى زيادة في الامدادات ، وسيأتي ذلك من التطبيقات التقنية المرتبطة بما يعرف بـ «ثورة الغاز الحجري» shale gas revolution التي تشهده الولايات المتحدة حالياً بالاضافة إلى

التطور الهائل في انتاج النفط من مصادرغير تقليدية . وهناك من المراقبين من يرى أن الولايات المتحدة ماضية قدماً نحو تحقيق أستقلالها الذاتي في انتاج النفط خلال العقد القادم . وهناك «طرفة» تتداول بين المراقبين في أسواق النفط مفادها أن **ولاية داكوتا الشمالية ستصبح العضو الـ١٣ الجديد في منظمة أوبك** لاسيما وأن انتاجها يزيد عن أنتاج أكوادور العضو الجديد في المنظمة والبالغ ٥٠٠ ألف برميل يومياً!!

الخلاصة فإن محنة أوبك يمكن إيجازها على النحو التالي : ان حكومات دول الاوبك بحاجة ماسة إلى زيادة في عائداتها النفطية والتي تمكنها من الاستمرار في مشاريعها التنموية التي من شأنها الحد من أي أضطرابات سياسية واجتماعية محتملة . بيد أن ذلك لا يتأتى الا مع بقاء الاسعار مرتفعة والتي ستفضي على المدى المتوسط إلى الحد من الطلب العالمي والى ترشيد الاستهلاك وزيادة الاستثمار في بدائل الطاقة المتجددة لاسيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية ، علماً بإن الاتحاد الاوروبي ، قد حدد هدف الوصول إلى انتاج الكهرباء أعتماداً على طاقة الرياح بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من الطاقة لديها وذلك بحلول عام ٢٠٢٠ .

المرشحون لشغل منصب الأمين العام

هناك أربعة مرشحين لشغل منصب الأمين العام للمنظمة هم كل من :

* غلام حسين ناصري ، المرشح الإيراني ، وهو وزير نفط سابق .
* الدكتور ماجد المنيف ، المرشح السعودي المستشار الحالي لوزير البترول والثروة المعدنية والمندوب السابق لدى المنظمة .
* ثامر غضبان ، المرشح العراقي ، وهو وزير نفط سابق (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) والرئيس الحالي لهيئة المستشارين المرتبط مباشرة بمكتب رئيس الوزراء نوري المالكي .
* ويلسون باستور موريس ، مرشح الأكوادور والذي يشغل حالياً منصب وزير الموارد الطبيعية .

وكما أسلفنا فإن منصب الأمين العام يستوجب الحصول على إجماع الدول الأعضاء ، وحيث أن هناك خلافات شديدة بين السعودية وايران من ناحية والسعودية والعراق من ناحية أخرى فمن المستبعد جداً أن يحظى المرشح الايراني أو المرشح

العراقي بموافقتها . ويبقى مرشح الاكوادور الأوفر حظاً بين المرشحين بالرغم من أن أكوادور تعد من أصغر الدول المنتجة داخل المنظمة وقد أنضمت إليها عام ٢٠٠٧ بعد أن وصل إنتاجها إلى ٤٨٠ ألف برميل يومياً .

أما في حال فشل الدول الاعضاء في الوصول إلى اجماع ، فإن السيناريو الاكثر أحتمالاً هو العودة إلى ما شهدته المنظمة في الثمانينات من القرن الماضي حيث تم التوافق على تعين الشخصية النفطية العراقية المرموقة هو الدكتور فاضل الجلبي كأمين عام بالوكالة . إلا ان هذا وإن كان مخرجاً مؤقتاً للمنظمة إلا أنه لا يعد السيناريو الأمثل سواء الذي تتطلع إليه المنظمة أو الاسواق العالمية عامة .(٢١)

ولحين الوصول إلى إتفاق يحظى بالإجماع ، إرتأت المنظمة في اجتماعها الذي انعقد في العاصمة النمساوية فيينا يوم ١٢ ديسمبر ٢٠١٢ ، تمديد ولاية البدري لسنة إضافية تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ، في سابقة لم تألفها المنظمة من قبل . وقد حسم أخيراً منصب الأمين العام حيث تم التوافق على المرشح النيجيري محمد بربرا كندو في اجتماع أوبك الذي عقد في حزيران ، ٢٠١٦م .

المحور رقم ٢ : أكذوبة مقولة : «مسؤولية دول الاوبك في رفع أسعار المشتقات النفطية»

هنالك رأي شائع لطالما تداولته وسائل الاعلام المقروءة منها أوالمرئية على السواء ، مفادها إن الدول المنتجة للنفط هي وراء ارتفاع الذي الاسعار التي يثقل كاهل المستهلك ، بيد أن نظرة متفحصة لهيكلية الاسعار تنبئ عكس ذلك .(٢٢)

«غضب» المستهلكين في الدول الصناعية.

يدرك العديد من سائقي المركبات بما فيها السيارات الخاصة في العديد من الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان ملأ خزان السيارة سواء

---

(21) Fadhil Chalibi, Oil Policies, Oil Myth Penguin, London, 2010

أنظر كذلك الدكتور فاضل الجلبي ، النفط بين السياسات والاوهام : القصة الحقيقة للأوبك ، ترجمة عطا عبدالوهاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الفارس ، عمان الأردن مارس /آذار ٢٠١٣ .

(22) Who gets what from imported oil?, OPEC Publication, November 2012

بالبنزين أو الديزل هو «مشروع» باهض التكلفة ، بيد إن الأمر الذي لايدركه جل هؤلاء هو ان ما يستنزف «جيوبهم» في محطات البنزين لا يعزى إلى «سياسات» الدول المنتجة الاعضاء في اوبك للإبقاء على الاسعار مرتفعة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، بل مرده إلى الدول المستهلكة ذاتها .

ويعزز من ذلك المشاهدات التاريخية في دول عديدة أوروبية وأمريكية ، اذ تميط دراسة حديثة صدرت عن أوبك أشرف عليها أمينها العام الليبي د . عبدالله البدري ، تميط اللثام عن حقيقة مفادها إن الحكومات الغربية تفرض على لتر واحد من كل بنزين منتج ضريبة تتراوح مابين ٥٩٪ في بريطانيا في حين تصل أدناه في الولايات المتحدة عند ١٤٪ فقط .

الا إن «المفارقة» الاكبر والمغيبة عن اذهان الكثيرين هو ان الايرادات التي تحققها الدول الصناعية المستهلكة للطاقة من الضرائب على المشتقات تفوق ما تحققه دول اوبك برمتها من العائدات النفطية .

وحسب آخر الاحصاءات المتوفرة دخل في خزائن الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والنتنمية خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٠٧ – ٢٠١١) ما يزيد على ٥,٥ ترليون دولارهي حصيلتها من الضرائب على المشتقات مقابل ٤,١ ترليون دولار فقط لمحصلة عائدات أوبك للفترة ذاتها أي أقل بما يزيد عن ١,٤ ترليون دولار . ويوضح الجدول أدناه النسبة المئوية المفروضة على لتر واحد من البنزين في الدول الصناعية الرئيسية .

جدول رقم (١٦)

الدولة	لتر البنزين/ دولار	حصة الضريبة ٪
بريطانيا	١,٣٠	٥٩
ألمانيا	١,١٧	٥٥
إيطاليا	١,٠٩	٥٢
فرنسا	١,١٠	٥٤
اليابان	٠,٦٤	٣٧
كندا	٠,٣٨	٢٩
الولايات المتحدة	٠,١٣	١٤

المصدر : OPEC, op.cit

الجدير بالذكر ان ما تجنيه الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي من الضرائب تمثل دخل صاف تدخل في موازناتها العامة في حين ان العوائد التي تحصل عليها دول اوبك يذهب القسم الاكبر منه لتغطية تكاليف التنقيب والاستخراج والتكرير انتهاءاً بعمليات الانتاج والنقل والتسويق .

هذا وعلى المستهلك الغربي ان يدرك جيداً من الآن فصاعداً بدلا من ان يرفع اصابع الاتهام بوجه دول اوبك – الى فداحة الضرائب التي ينوء تحتها جراء الضرائب الباهضة على البنزين والديزل في حين لاحوّل ولا قوة

الشكل رقم (٣١)

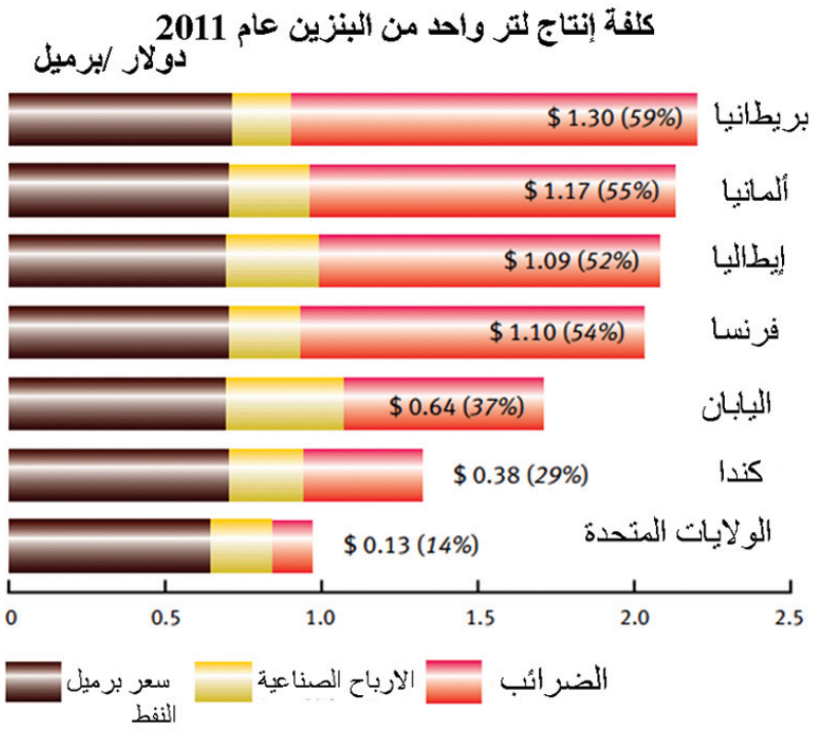

المصدر : OPEC, op.cit

الشكل رقم (٣٢)

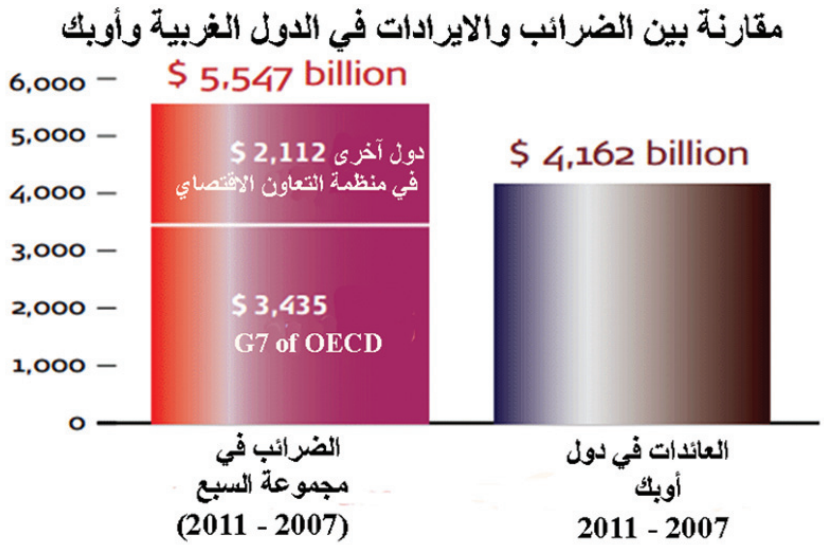

الشكل رقم (٣٣)

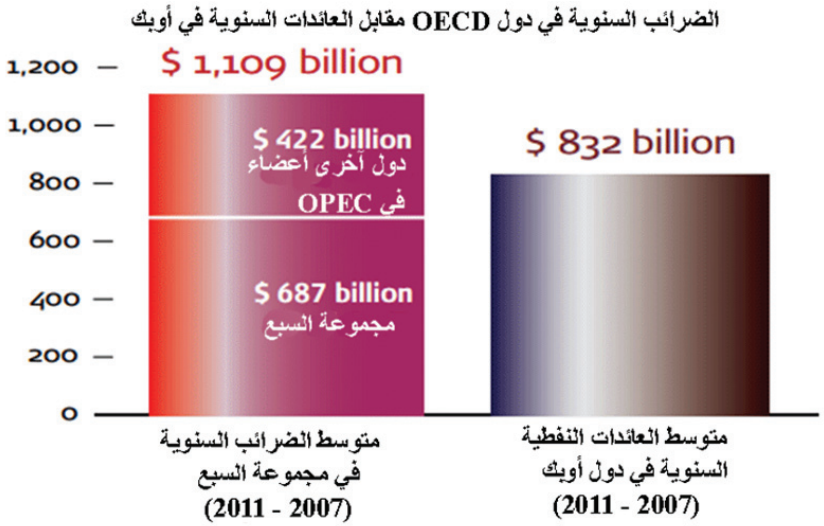

المصدر : OPEC, op.cit

للدول الاعـضـاء في اوبك في ذلك مطلقـاً ، بل على العكس ، فـان الدول الخليجية الاعضاء فيها لا سيما السعودية والامارات العربية والكويت لاتألو جهداً في العمل على الأبقاء على الاسعار عند عتبة ١٠٠ دولار للبرميل ، وذلك نظراً لما تتمتع به من طاقة إنتاجية فائضة وهو السعر الذي ترى فيه المنظمة «السعر العادل» الذي يلبي متطلبات المنتجين ورغبات المستهلكين وتطلعات المستثمرين سواء بسواء .

الباب الرابع

على هامش الربيع العربي:

المخاطر الجيوسياسية وسلامة إمدادات الطاقة

المحور الأول
التداعيات الجيوسياسية في العالم العربي وأثرها على أسواق الطاقة العالمية
وقفة للتأمل والمراجعة

منذ بدء الأحداث السياسية التي طالت العديد من النظم العربية مع اطلالة عام ٢٠١١ ، والتي أفضت إلى زعزعة وتغير نظم راسخة فيما بات يعرف بـ «الربيع العربي» ، والعاملين في الصناعة النفطية يحبسون أنفاسهم خشية أن يؤدي ذلك إلى توقف أو انقطاع الإمدادات ، لاسيما نظراً للأهمية القصوى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA في تزويد العالم بالطاقة . إذ حذرت العديد من المراكز البحثية من مغبة أي انقطاع ممكن في الإمدادات ، لاسيما وهناك تجارب تاريخية لانقطاع الإمدادات في المنطقة العربية ، ماعزز من هذه المخاوف . (٢٣)

ومع ارتفاع الأسعار بدءاً من أوائل عام ٢٠١٠ وتخطيها عتبة الـ ١٠٠ دولار للبرميل ، فإن أي زيادة لاحقة في الأسعار جنباً إلى جنب مع عدم الاستقرار السياسي في عديد من دول الشرق الأوسط سينعكس سلباً على النمو الاقتصادي العالمي والمحرك الرئيسي للطلب على النفط في العالم الذي خرج للتو من أسوء أزمة كساد اقتصادي لم يشهد العالم مثلاً لها من قبل منذ ثلاثينيات القرن الماضي .

١. موقع الطاقة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بالعالم

تشير آخر البيانات المتاحة حسب ماهو مدرج في التقرير الاحصائي السنوي لعام ٢٠١١ الصادر عن شركة بي بي ، إلى أن الاحتياطيات النفطية المؤكدة في عام ٢٠١٠ وصلت إلى ٨١٦ مليار برميل تستأثر المملكة العربية السعودية بحوالي ٢٠٪ منها . ووصل إنتاج المنطقة للسنة ذاتها إلى ٢٩ مليون برميل يومياً ، وهو ما يعادل أكثر من

(23) Bassam Fatouh, The Implications of the Arab Uprisings for Oil & Gas Markets, The Oxford Institute for Energy Studies, September, 2011.

ثلث الإنتاج العالمي . وبخلاف العديد من الدول المنتجة للنفط ، فإن أغلب إنتاج المنطقة يتم تصديره للخارج وبنسبة تصل إلى ٤٠٪ من حجم تجارة البترول العالمية .

جدول رقم (١٧) أهم مؤشرات النفط الخام
في دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

	(٢٠١٠)	مقارنة حصتها للعالم (٪)
الاحتياطيات النفطية المؤكدة (مليار برميل)	٨١٦	٥٩
الانتاج (مليون برميل يومياً)	٢٩	٣٥
الاستهلاك (مليون برميل يومياً)	٩	١٠
الصادرات (مليون برميل يومياً)	٢١,٨	٤٠,٧
الطاقة الفائضة (مليون برميل)	٤	١٠٠

المصدر : BP Statistical Review of World Energy June 2011

ومن الخواص الأخرى التي تميز دول المنطقة هو احتفاظها بطاقة انتاجية فائضة تتركز جلها في ثلاث دول من الدول الأعضاء في مجلس التعاون هي على التوالي كل من السعودية والكويت ودولة الإمارات . وقد مكنت هذه الخاصية من أن تلعب هذه الدول ، وعلى وجه الخصوص ، المملكة العربية السعودية ما بات يعرف في أدبيات الطاقة بالمنتج المرجحSwing Producer حيث يمكنها ذلك من تأمين الأسواق بالإمدادات المطلوبة في حال حدوث أي إنقطاع أو توقف مفاجئ . إلى ذلك فإن الاحتياطيات في دول مجلس التعاون الخليجي تعد من الأرخص على الإطلاق من حيث الاستكشاف والتطوير والإنتاج ، إذ إن الكلفة الاجمالية لإنتاج برميل واحد من النفط في كل من السعودية والكويت والإمارات تتراوح بين ٣ دولار للبرميل كحد أدنى إلى ٥ دولار للبرميل كحد أقصى ، وذلك وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية (IEA) .

٢. أمن إمدادات النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٢٤]

إن الدور المهيمن لدول المنطقة كلاعب أساسي في سوق النفط العالمي لما تتمتع به من احتياطيات نفطية وغازية جعل من أمن الإمدادات فيها قضية محورية لسياسات الطاقة للدول المستوردة للنفط . فبالإضافة إلى درجة اعتمادها بشكل كبير على هذا المورد الاستراتيجي ، تتخوف الدول المستوردة من حدوث اضطرابات مادية قد تكبح التدفق الآمن للامدادات ما قد يحد من المعروض النفطي المتاح وبما يفضي إلى ارتفاع مضطرد وكبير في أسعار النفط . وكلنا نتذكر ما أفضت إليه الصدمات الكبيرة في الأسعار في سبعينيات القرن الماضي من تداعيات على صعيد الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، إذ لطالما تم ربط الركود والإنكماش الإقتصادي في هذه الدول ، بالزيادة المفاجئة في أسعار النفط ، لاسيما وإن قطاع المواصلات ، الذي يعد عصب الحياة في اقتصادنا المعاصر اليوم ، لازال يعتمد حتى يومنا هذا بشكل كبير على المنتجات المكررة من النفط الخام (الجازولين والديزل ووقود الطائرات) .

ويرى العديد من المراقبين ، إن من أهم أوجه «أمن الطاقة» يتمثل في الحد من التوقف المفاجئ للأمدادات لاسيما للنفوط التي مصدرها دول الشرق الاوسط المشهود لها تاريخياً بأنها حبلى بالعديد من القلاقل والاضطرابات . وهو ما سعت إليه الادارات الأمريكية المتعاقبة بدءاً بالرئيس Nixon في منتصف السبعينيات من القرن الماضي ، إنتهاءاً بإدارة أوباما الحالية ، من انتهاج سياسات تؤدي إلى تقليل الاعتماد على النفط الاجنبي المستورد بما في ذلك النفط العربي ، من خلال تشجيع ترشيد الاستهلاك والاعتماد على طاقات بديلة أخرى كالطاقة المتجددة ، دون أن يُكتب لها النجاح المنشود .

---

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن أمن الامدادات والمخاطر الجيوسياسية أنظر : لهب عطا عبدالوهاب ، دراسات في الطاقة ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، دراسات ، الطبعة الأولى ٢٠١٢ .

جدول رقم (١٨)
الأزمات النفطية في دول الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا ١٩٥٠-٢٠١١

الحدث	التاريخ	الخسائر الاجمالية (مليون برميل)
تأميم النفط في إيران (إنقلاب مصدق)	١٩٥١-١٩٥٤	٩٢٤
أزمة السويس	١٩٥٦-١٩٥٧	٢٤٠
حرب الأيام الستة	١٩٦٧	١٢٠
حرب أكتوبر والحظر النفطي العربي	١٩٧٣-١٩٧٤	٤٦٨
الثورة الايرانية	١٩٧٨-١٩٧٩	٦٣٠
إندلاع الحرب العراقية الايرانية	١٩٨٠	٢٩٧
أزمة الخليج	١٩٩٠-١٩٩١	٤٢٠
الغزو الأمريكي للعراق	٢٠٠٣-٢٠٠٨	١١٥٠
الإنتفاضة الشعبية في ليبيا	٢٠١١	٢٨٨

المصدر : The Oxford Institute, op.cit

إن هذه الدعوات لتقليل الاعتماد على دول المنطقة لا تدعو للاستغراب ، اذ شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العقود الماضية حروباً وصراعات محلية وغزوات وثورات وأعمال إرهابية أدت في محصلتها النهائية إلى فقدان ملايين البراميل الإنتاجية وإلى حدوث تقلبات حادة في أسعار النفط .(٢٥)

وكما هو موضح في جدول رقم (١٥) أعلاه ، فإن تأميم النفط الإيراني خلال الفترة (١٩٥١-١٩٥٤) أو ما يعرف بـ «ثورة الدكتور مصدق» أدت إلى خسائر تراكمية وصلت إلى ٩٢٤ مليون برميل ، في حين أدى الغزو العراقي للكويت صبيحة الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠ إلى خسائر كبيرة في الانتاج وصلت إلى أكثر من ٤٢٠ مليون برميل للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ .

(٢٥) عن العلاقة بين النفط والحروب أنظر الكتاب القيم التالي :

Jeff D.Colgan, Petro - Aggression: When Oil Causes War, Cambridge University Press, UK, 2013.

وترتب على الغزو الأمريكي للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣ حصول خسائر تراكمية وصلت إلى أكثر من مليار برميل في نهاية عام ٢٠٠٨ . وتقدر الخسائر التراكمية في ليبيا حتى نهاية شهر آيلول ٢٠١١ بحوالي ٣٠٠ مليون برميل وهذا الرقم مرشح للارتفاع اذ أن إعادة تعمير البنى التحتية المدمرة بعد ما ينوف على أربعين سنة من حكم القذافي ، ستأخذ وقتاً طويلاً .

بيد أن أمن الامدادات في منطقة الشرق الأوسط ، هي ليس بهذه الصورة من القتامة ، رغم ما خبرته المنطقة من تطورات وأحداث دراماتيكية ، اذ حرصت دول الخليج العربي ، على سبيل المثال ، على تلبية متطلبات السوق من الامدادات لمقابلة الطلب العالمي على النفط ، ناهيك عن دورها كمنتج مرجح لامتصاص أي «صدمات» قد تصيب الإمدادات سواء تلك التي تتعلق بإمدادات المنطقة أو التي تعصف بالامدادات من خارج المنطقة .

ولابد من التشديد عند التطرق إلى التوقف والاضطراب في امدادات النفط ، إلى ضرورة التمييز بين الآثار القصيرة الأجل لذلك التوقف ، والتي تتمثل في الخسارة المباشرة في الانتاج وأثر ذلك على الاسعار في المدى القصير . وبين الآثار الطويلة الأجل لذلك والتي تؤدي إلى خسائر في الطاقة الانتاجية وإلى تراجع في الصادرات .

إن بعض هذه الاضطرابات ، كتلك التي تحدث بسبب أعمال أرهابية لها تأثير محدود على إمدادات النفط العالمية رغم التغطية الإعلامية الكبيرة التي تحظى بها مثل هذه الاعمال . في المقابل ، فإن الاختلال في الامدادات جراء الصراعات الدولية والحروب الأهلية لابد من أن تأثر بشكل كبير على الامدادات النفطية على المدى الطويل أما العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب ، كتلك المفروضة من قبل الولايات المتحدة على جمهورية إيران الاسلامية أو العقوبات التي فرضها الاتحاد الاوروبي على وارداتها النفطيه من سوريا . إن مثل هذه العقوبات سيكون لها أثر محدود على إمدادات النفط في العالم ، إذ يمكن للدول التي تخضع لمثل هذه العقوبات من تحويل الوجهة الجغرافية لنفطها الخام إلى وجهات جغرافية أخرى ، وهو ما تعمل عليه الحكومة السورية حالياً من توجيه صادراتها النفطية الأوروبية إلى الدول الآسيوية لاسيما الصين والهند . بيد أن تأثير ذلك على المدى الطويل على الطاقة الانتاجية لهذه الدول سيكون محسوساً إذ أن العقوبات ستعني حرمان البلد

من انتقال التكنولوجيا الحديثة إليها بالإضافة إلى حرمانها من الاستفادة من التمويل الدولي الميسر ، مثل القروض التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي (IMF) .

٣. الآثار المباشرة للانتفاضات العربية على أسواق النفط

* هواجس عدوى الانتقال : خامرت أسواق النفط العالمية مخاوف حقيقية من إمكانية أنتقال الثورات العربية التي أنطلقت شراراتها الأولى في تونس إلى دول أخرى مجاورة ، بما فيها الدول النفطية . وقد أدى سقوط نظام مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ إلى خلق حالة من عدم اليقين في الأسواق ، مع مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى توقف الامدادات المارة عبر أنبوب السويس البحر المتوسط (سومد) إلى غلق قناة السويس . وبالرغم من أن مصر تعد من المنتجين الصغار ، بيد أن وجود قناة السويس الذي يربط البحر الأحمر وخليج السويس بالبحر الابيض المتوسط تسبغ عليها أهميه أستراتيجية أذ يجعلها حلقة وصل مهمة لتجارة النفط الخام والمنتجات المكررة . وقد عبر القناة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٠ ، على سبيل المثال ١,٩٦٠ مليون برميل يومياً منها أكثر من ٦٠٪ أو ما يعادل ١,١٧٦ مليون برميل يومياً على شكل منتجات مكررة . في حين تدفق عبر خط سومد ما يربو على ١,١٥ مليون برميل يومياً . إلا أن المخاوف بحدوث توقف في شحنات النفط لم تدم طويلاً ، إذا اتضح جلياً للمراقبين أن المجلس العسكري الأعلى عاقد العزم على إبقاء قناة السويس مفتوحة أمام الملاحة الدولية .

فإن الأحداث التي شهدتها مصر والتي بلغت ذروتها بإعلان الرئيس مبارك التنحي عن الحكم ، تعد بنظر العديد من المراقبين نقطة تحول في ديناميكية الانتفاضات العربية والتي قد تفضي إلى تساقط نظم عديدة أخرى كأحجار الدومينو The Domino Effect . وخشية انتقالها إلى الدول النفطية المنتجة الرئيسة ، إلا أن الوقائع أثبتت أنها مخاوف في غير مكانها مع استمرار التدفق الآمن للإمدادات من دول الخليج العربية الرئيسية بما فيها إمدادات المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات . والاستثناء الوحيد لذلك هو ما أصاب الإنتاج الليبي من شلل . أدى إلى فقدان الأسواق نحو ١,٦ مليون برميل يومياً من النفط الخام .

المحور الثاني
الديمقراطية ولعنة الموارد الطبيعية
دروس مستوحاة من «الربيع العربي»

يذهب البعض إلى أن هناك علاقة «جدلية» تحكم الديمقراطية من جهة ، والموارد الطبيعية من جهة أخرى ، ويزعم هؤلاء إلى أن هناك تناسب عكسي بين هذين المتغيرين ، إذ تشير بعض الشواهد التاريخية إلى أن الدول الغنيه بمواردها الطبيعية . كالنفط والغاز ، تحتل فيها «الديمقراطية» درجات أدنى مقارنة بالدول شحيحة الموارد ، وهو ما ذهبت إليه دراسة حديثة صادرة عن دورية «الفورن آفيرز» الواسعة الانتشار .(٢٦)

خبايا النفط السرية:

لم يكن النفط دائماً عائقاً أمام ولوج الديمقراطية ، وحتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، فإن الدول المنتجة للنفط كانت أقل حظاً من بلوغ الديمقراطية شأنها شأن الدول النامية الأخرى . ويعزى ذلك ، إلى أنه حتى تلك الفترة ، فإن ما يعرف بـ «الاخوات السبع» وهي الشركات النفطية العملاقة التي كانت تهيمن على الصناعة النفطية للفترة الممتدة من منتصف الاربعينيات ولغاية أوائل السبعينيات من القرن الماضي وتجني حصة الأسد من العوائد .

وقد ضمت هذه المجموعة الشركات التالية :

1. Standard Oil of New Jersey.
2. Standard Oil Company of New York (now ExxonMobil).
3. Standard Oil of California.
4. Gulf Oil
5. Texaco (now Chevron).
6. Royal Dutch Shell.
7. Anglo-Persian Oil Company (now BP).

---

(26) Michael L. Ross, Will Oil Drown the Arab Spring? Democracy and the Resource Curse. Foreign Affairs, September/October, 2011

شكل رقم (٣٤)

موقع الشركات النفطية العالمية مقابل الشركات النفطية الوطنية

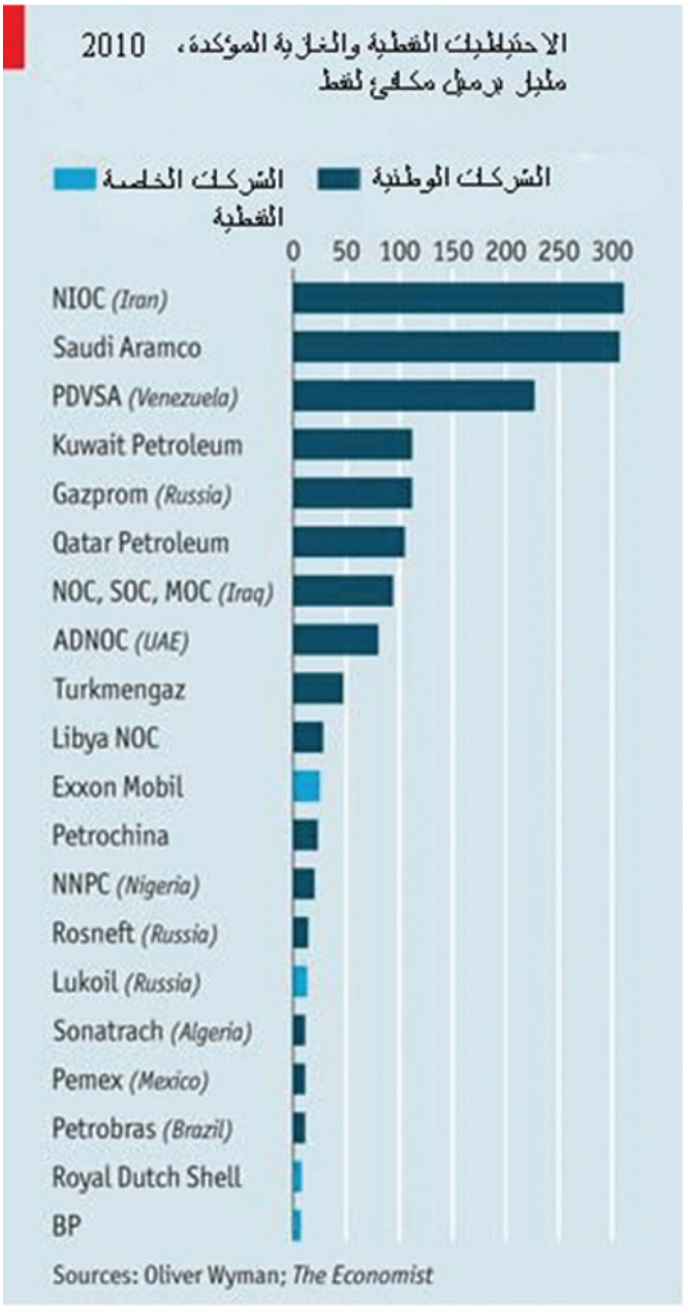

وحتى عام ١٩٧٣ فإن الأخوات السبع كانت تسيطر على أكثر من ٨٥٪ من الاحتياطيات العالمية النفطية المؤكدة . أن هيمنة الشركات الأجنبية الكبرى على السوق النفطية حرم الدول النفطية من الاستفادة من العوائد ، إذ لم يدخل موازنتها الحكومية الا النزر اليسير . بيد أن هذا الوضع بدأ بالتغير بشكل جذري في مطلع السبعينيات من القرن الماضي لتضافر عدد من الأسباب منها :

(١) إن السيطرة المطلقة «للأخوات السبع» على الصناعة النفطية بدأت بالتراجع مع ظهور شركات نفطية مستقلة مثل شركة Getty Oil والشركة الإيطالية الحكومية ENI .

(٢) الاعلان عن إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في العاصمة العراقية بغداد في ايلول/ سبتمبر من عام ٩٦٠١ عزز من مكانة الدول النفطية لاسيما في قدرتها التفاوضية مقابل الشركات النفطية الاجنبية التي كانت تعمل وفقاً لنظام الامتياز .(*)

(٣) إعلان الحظر النفطي العربي ابان حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ الذي أفضى إلى ما يعرف بـ «الفورة النفطية» أوما أصطلح عليه بـ الثروة النفطية الأولى حيث ارتفعت أسعار النفط من ٢,٥٠ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٢ إلى حوالي ١٢ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٤ . وللاستفادة من الارتفاع الكبير للأسعار ، شرعت غالبية الدول النفطية إلى «تأميم» الشركات النفطية الاجنبية العاملة في أراضيها لتحل محلها الشركات النفطية الوطنية التي أخذت على عاتقها إدارة الصناعة النفطية .

تداعيات تأميم الصناعة النفطية

لعل أبرز ما أفضت إليه عمليات تأميم الصناعة النفطية في الدول المنتجة هو «خلق» ثروة غير مسبوقة في هذه الدول ، وهو ما أصطلح عليه بـ «البترودولار» وقد

* ان إنكفاء دور ماكان يعرف بـ «الاخوات السبع» حل محلها ما يصطلح عليه اليوم بـ «الاخوات السبع الجدد» والتي أضحت الشركات النفطية المهيمنة وفقاً لتصنيف لـ Financial Times وهذه الشركات هي على النحو التالي : شركة البترول الوطنية الصينية CNPC ، شركة غازيروم الروسية ، شركة النفط الوطنية الإيرانية ، شركة بتروبراس البرازيلية ، شركة النفط الوطنية الفنزويلية PDVSA ، شركة بتروناس الماليزية ، شركة ارامكو السعودية .

قوبل تأميم النفط بمساندة جماهرية حاشدة في العديد من هذه الدول . كما إنها بالإضافة إلى ذلك ، كانت السبب الرئيسي «وراء الشعبية الجارفة» لعدد من زعماء الدول العربية ، فعلى سبيل المثال ، فإن أولى الخطوات التي اتخذها الزعيم الليبي معمر القذافي بعد نجاح إنقلابه العسكري في سبتمبر عام ١٩٦٩ - الذي أطاح بالملك إدريس السنوسي - هو تأميم الصناعة النفطية ، ما مكنه من «وضع اليد» على العائدات النفطية التي تم توظيفها لتمويل أجندته الثورية وإلى «شراء» ولاءات زعماء القبائل التي كان يخشى أو يشك في عدم ولاءها للنظام .

وفي العراق ، كان المهندس الرئيسي لعمليات تأميم النفط نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في حينها «صدام حسين» والذي كان حتى تلك اللحظة (عام ١٩٧٢) غير معروف إعلامياً على نطاق واسع ، إلا أن دوره الحاسم في الاستحواذ على موجودات الشركات النفطية الاجنبية العاملة في البلاد كانت «بوابته للشهرة» وفقاً لكاتب سيرته الذاتية Con Coughlin[٢٧] وقد مكنه استحواذه على ملايين الدولارات التي وفرتها العائدات النفطية من «إزاحة» الرئيس أحمد حسن البكر عن سدة الحكم عام ١٩٧٩ ، ليصبح الحاكم المطلق للبلاد .

إن عمليات التأميم جعلت من حكومات الدول المصدرة للنفط أكثر غنى وسطوة مما كانت عليه من قبل ، كما مكن ذلك «الحكام» في الدول النفطية من توظيف الثروة النفطية لتمويل برامج اجتماعية لتحسين الخدمات العامة المقدمة لمواطنيها ، ما جعل حكامها في منأى عن موجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي والتي أطاحت بالعديد من النظم ، لاسيما في الدول الشيوعية السائرة في فلك الاتحاد السوفيتي السابق (رومانيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا) .

إلى ذلك فإن استحواذ حكومات الدول النفطية على العائدات البترولية مكن النظم السلطوية من الاستمرار في الحكم من خلال :

(١) إن الثروة النفطية مكنتهم من تلبية رغبات شعوبها بتوفير الخدمات المتعددة لاسيما مجانية الصحة والتعليم دون أن يترتب على ذلك فرض الضرائب . وكما هو معلوم ، فإن العلاقة بين الضرائب والتمثيل السياسي تحكمها علاقة طردية

(27) Con Coughlin, Saddam: His Rise and Fall, Harper Collins, UK, 2006.

No Taxation Without Representation إذ أن فرض الضرائب من قبل الحاكم يجب أن يقابله التمثيل السياسي لمواطنيها . وبالعودة بالذاكرة التاريخية قليلاً إلى الوراء ، فهناك تجارب لا تزال ماثلة في الأذهان ، إذ تشير السجلات التاريخية إلى أن مواطني الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر والتي كانت في ذلك الوقت مستعمرة بريطانية ، ثاروا منتفضين ضد حكامهم الإنكليز احتجاجاً على فرض الضرائب المجحفه دون أن يقابله المشاركة في الحياة السياسية ، إذ لم يكن لهم تمثيل يذكر في البرلمان البريطاني .

وفي الدول الشرق أوسطية اليوم ، يقابل حكام الدول النفطية مطالب شعوبهم بالمزيد من الانفتاح والمشاركة الشعبية في الحكم بتدابير ذات طابع مالي بزيادة الأجور والرواتب وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي ، وخلق الوظائف ودعم السلع والخدمات بما يؤمن لسكانها -المحليين من المواطنين والوافدين فيها- متطلبات العيش الكريم . إذ أمر على سبيل المثال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في فبراير/ شباط ٢٠١٢ ، أمر بتخصيص ١٣٦ مليار دولار يتم توظيفها لزيادة الرواتب في القطاع العام وإلى تحسين المنافع الاجتماعية للعاطلين عن العمل بالاضافة إلى بناء مساكن بأسعار مدعومة لذوي الدخل المحدود . وقد حذت الكويت حذو السعودية باعلان مكرمة أميرية لسكانها قدرها ١٠٠٠ دينار كويتي (أو ما يعادل ٣٦٠٠ دولار) بالاضافة إلى صرف المواد الغذائية الرئيسية بالمجان لمدة ١٤ شهراً لحاملي البطاقة التموينية ، وذلك بمناسبة مرور خمسين عاماً على استقلال الكويت .

في المقابل فإن الحكام في النظم الشمولية العربية غير النفطية كنظام زين العابدين بن علي في تونس ونظام حسني مبارك في مصر ، لم يألوا جهداً باتخاذ إجراءات مماثله لتلك الإجراءات التي اتخذها نظرائهم العرب في الدول النفطية ، بيد أنها كانت أقل حجماً وإنتشاراً وبالتالي أقل فاعلية ، مما عجل في زوالهم .

(٢) إن الثروة النفطية تمكن الحكام في النظم الشمولية من الإغداق على قواتها المسلحة بسخاء ، ما يمكنها من شراء ولاء الجيش للسلطة الحاكمة . ونتذكر على سبيل المثال ما قام به الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد من ترسية عقود بالمليارات لرجال أعمال مرتبطين بالحرس الثوري الإيراني لضمان وقوف

الأخير بجانب الرئيس عندما تدلهم الخطوب .

وعلى الصعيد العالمي تفيد البيانات المنشورة إلى أن النظم السلطوية التي تفتقر إلى الثروات النفطية تنفق في المتوسط حوالي ٢٪ من ناتجها المحلي الاجمالي على قواتها المسلحة مقابل ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية .

بيد ان «لعنة الموارد الطبيعية» لا تعني بالضرورة عدم إمكانية قيام نظم ديمقراطية تعددية تمثيلية في الدول ذات الموارد النفطية الغنية ، ودليلنا على ذلك هو التحول نحو الديمقراطية الذي خبرته كل من أندونيسيا والمكسيك ونيجيريا في مطلع الالفية الثالثة ، وهي جميعها دول منتجة للنفط . وكانت قد سبقتها إلى ذلك ، فنزويلا ، أكبر دولة منتجة للنفط في أمريكا اللاتينية ، والتي انتقلت إلى نظام ديموقراطي عام ١٩٥٨ .

إلى ذلك يمكن القول أن «الربيع العربي» الذي اجتاح العديد من الدول العربية في المشرق وشمال آفريقيا ، يأتي متناغماً مع التوق العالمي لبلوغ الديمقراطية ، حيث الفيصل فيها هو لصناديق الاقتراع ، بدلا من قرقعة السلاح التي سادت دول العالم الثالث في النصف الثاني من القرن العشرين ، إذ لا عودة إلى الوراء ، فالتغيير الديمقراطي آت لا محال .

الباب الخامس

أمن الإمدادات

خلاصة تنفيذية

أعادت الأحداث الأخيرة التي عصفت بالعديد من الدول العربية النفطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، أعادت إلى الواجهة من جديد موضوع سلامة إمدادات النفط ومدى إمكانية الوثوق بها ، ولا غرو في ذلك إذا علمنا إن أكثر من ٥٧٪ من الاحتياطيات النفطية المؤكدة وأكثر من ثلث الإنتاج العالمي يتمركز في هذه المنطقة . وعملت القلاقل في العديد من دول المنطقة والخوف من عدوى انتقالها إلى دول منتجة أخرى ، فاقم منها تهديد إيران بغلق مضيق هرمز ، إلى بروز حالة من عدم اليقين لدى المتعاملين في الأسواق النفطية ، ما أدى إلى حدوث ارتفاع حاد غير مسبوق في أسعار النفط ، حيث لامس مزيج خام برنت المرجعي مؤخراً عتبة ١٢٠ دولاراً للبرميل ، وهو الأعلى له منذ أغسطس/ آب ٢٠٠٨ . إن الخشية من نقص الإمدادات لمقابلة النمو في الطلب العالمي يعزز منه أنصار ما يعرف في أدبيات الطاقة بـ«نظرية ذروة النفط» ومفاده أن الإنتاج العالمي آخذ في التراجع بعد استنزاف العديد من الحقول النفطية العملاقة التي تم اكتشافها قبل عقود عديدة خلت ، دون أن تلوح في الأفق اكتشافات جديدة محتملة ، ما يجعل النفط آيلاً للنضوب خلال السنوات القليلة القادمة . وفي المقابل ، يرى العديد من المراقبين أن النفط وإن كان سلعة ناضبة إلا أن العمر الافتراضي له أي نسبة الإنتاج إلى الاحتياطي المكتشف وفقاً لآخر البيانات المتاحة تنبئ بأن النفط سيبقى ملازماً لتلبية أحتياجيات العالم الصناعية لـ ٥٠ سنة قادمة على أقل تقدير .

وإن هذه المعطيات تعزز من الأهمية الإستراتيجية لدول المنطقة ، لاسيما دول الخليج العربي التي ستبقى لاعباً محورياً في تلبية أحتياجيات العالم من الطاقة بأشكاله المتعددة ، بما في ذلك الغاز الطبيعي الذي أصبح الوقود المفضل للمستهلك لما يتمتع به من مزايا من أهمها كونه صديقاً للبيئة .

إلى ذلك ، فإن عجز الولايات المتحدة الأمريكية ، المستهلك الأكبر للنفط في العالم ، عن الحد من اعتمادها على النفط المستورد ، رغم إجراءات الإدارات الأمريكية المتعاقبة عبر السنوات الأربعين الماضية في هذا الخصوص ، بدأً من إدارة

الرئيس نيكسون في سبعينيات القرن الماضي وإنتهاءاً بإدارة أوباما الحالية ، وهو الأمر الذي سيعزز من الأهمية الاستراتيجية لدول المنطقة لاسيما إذا علمنا إن دول الخليج تسأثر بأكثر من ٢٠٪ من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية .

وإذا كان أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية التي تكتنفها ، من القضايا التي تؤرق صناع القرار في عالم الصناعات النفطية لاسيما عند تعلق الأمر بالتخطيط للمستقبل ، فإن جولات التراخيص لزيادة الإنتاج العراقي من معدله الحالي البالغ ٢,٥ مليون برميل يومياً إلى ١٢ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧ ، تثير هي الأخرى اهتمام قطاع واسع من المعنيين بشئون الطاقة . فهناك من يرى أن بلوغ الزيادة المستهدفة للإنتاج العراقي محفوف بمخاطر كبيرة ترتبط بمدى استقرار العملية السياسية واستتباب الأمن . بيد أن التخوف الأكبر يكمن في تعميق فجوة الانقسامات والنعرات الطائفية والأثنية لاسيما وأن الموارد النفطية في العراق موزعة جغرافياً ومناطقياً بشكل غير متساوٍ . وإن دعوة الشركات الأجنبية لإعادة العمل في العراق ، تعيد إلى الأذهان نظام حقوق الامتياز المجحف ، الذي ساد لفترات طويلة امتدت حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، كما أن وجود الشركات الأجنبية الكبرى مثل أكسون موبيل وبي بي البريطانية ،لتطوير الحقول النفطية العملاقة في الجنوب خاصةً حقلي الرميلة والقرنة ، يعزز من الرأي القائل بأن غزو العراق كان جوهره النفط – بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل إزالة أسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية . والأهم من كل ذلك فإن الطلب العالمي على النفط الذي يتوقع له أن يصل إلى ٩٦ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ ، وفقاً لتقديرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول ، أوبك ، تجعل من الإمدادات العراقية فائضة عن حاجة السوق ، ما قد يؤدي إلى خلق تخمة نفطية تودي بهيكل الأسعار إلى الانهيار .

ولعل أبرز ما خلصت إليه الدراسة من استنتاجات ، هو أن إمدادات النفط الشرق أوسطية وفقاً للمشاهدات التاريخية ، هي إمدادات آمنة يمكن الوثوق بها . إذ دأبت الدول الخليجية على تأمينها حتى في أحلك الظروف قتامةً ، مثل الحرب العراقية الإيرانية وغزو الكويت ، نظراً لما تتمتع به من طاقات إنتاجية فائضة . وإن التوقف الوحيد في الإمدادات عبر ما يربو على أربعة عقود حدث لمرة واحدة فقط إبان حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وما رافقه من حظر نفطي قصير الأمد لم يتجاوز الأشهر الستة . وهو مشهد يصعب تكراره في عالم اليوم .

الفصل الأول

الطاقة والمخاطر الجيوسياسية

الجزء الأول: قضايا في أمن الطاقة

أمن الطاقة في دول الخليج / بين الحقيقة والوهم

١. مقدمة

يمكن تأطير الاهتمام بأمن الطاقة وقضاياها المتشعبة من الناحية التاريخية إلى عشية الحرب العالمية الأولى ، عام ١٩١٤ حين إتخذ الزعيم البريطاني ونستون تشرتشل ، وكان في حينها وزيراً للبحرية ، قراراً بتحويل طاقة إسطول البحرية التي كانت تعمل بالفحم إلى العمل على النفط الخام ، لجعل الأسطول البريطاني أسرع وأكفأ من نظيرتها الألمانية[١] .

ومنذ ذلك التاريخ ، بدأ الإهتمام المتصاعد بأمن الطاقة . وإن مرد الإهتمام بهذا الموضوع لا يعزى فقط إلى إختلال التوازن بين عرض الإمدادات والطلب عليه في السوق وما رافقه من إرتفاع مضطرد في الأسعار الذي لامس عتبة الـ ١٥٠ دولار للبرميل في أغسطس من عام ٢٠٠٨ ، بل يمكن أن يعزى كذلك إلى أن أمن الطاقة أصبح مرادفاً للتهديدات الإرهابية وعدم اليقين في بعض الدول المصدرة وإلى السباق والتنافس الجيوسياسي وحاجة الدول للطاقة لتعزيز النمو الإقتصادي . ولعل الطلب المتعاظم للطاقة في الصين لتعزيز عملية النمو الإقتصادي فيها يُعد من أبرز الأمثلة على ذلك ، لاسيما وأن الصين كانت وحتى وقت قريب مصدّراً صافياً للنفط ، بيدَ أن ذلك تغير جذرياً في السنوات القليلة الماضية ، مع إرتفاع الإستهلاك على النفط فيها إلى أكثر من ٧ ملايين برميل يومياً متجاوزة في ذلك اليابان ، التي كانت حتى وقت قريب ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم . وتشير التقديرات إلى أن الصين

---

(١) راجع في ذلك :

Daniel Yergin, Ensuring Energy Security, Foreign Affairs. April 2006 Volume 85 No.2

بمعدلات النمو الإقتصادي الحالية التي تقترب من الـ ١٠٪ سنوياً يمكنها أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية الـمستهلك الأول للطاقة في العالم بحلول ٢٠٢٥ .

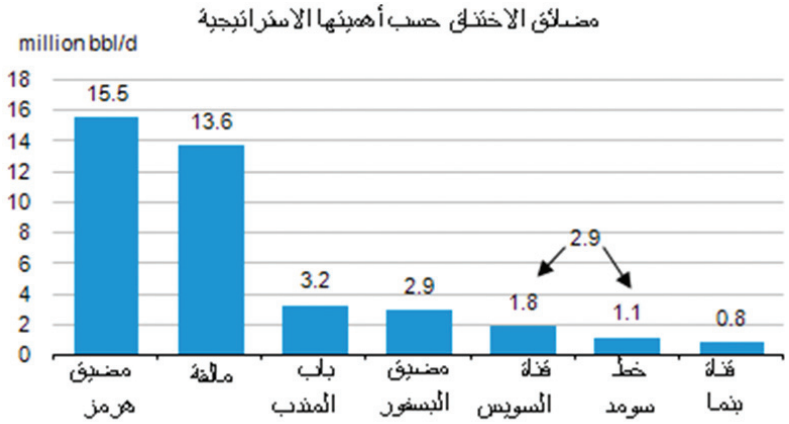

شكل رقم (٣٥)

وعـوداً على بدء ، ينظر إلى التـهـديدات الإرهابيـة التي طالما تصـدر عن تنظيم القاعدة بإستهداف مفاصل الإقتصاد العالمي وبنيته التحتية بما في ذلك المرافق النفطية ومصافي التكرير كأحد مصادر عدم الإستقرار لسلامة إمدادات الطاقة . إلى ذلك فإن العالم آخذ بالإعتماد على مصادر طاقة من دول لازالت نظم الأمن فيها قيد التطوير . وتبرز بين الآونة والأخرى خلافات سياسية تؤثر بشكل غير محسوب أو متوقع على تدفق الطاقة وإنسيابها ، ولعل مثال ذلك ما حصل في مطلع عام ٢٠٠٨ من خلاف بين روسيا الإتحادية وأوكرانيا حول تسعير الغاز الطبيعي والذي أفضى إلى توقف إمدادات الغاز المتجهة إلى أوروبا ولاسيما إمداداتها إلى بولندا وألمانيا .

وإن تجليات أمن إمدادات الطاقة لا تتوقف عند هذا الحد فقط بل تمتد لتشمل مع النمو المتسارع في تجارة الطاقة ما يعرف بـ«نقاط الإختناق» Transit Choke Points عبر الممرات البحرية . ومن أهمها مضيق هرمز قبالة الشواطىء الإماراتية التي يمر من خلالها أكثر من ١٧ مليون برميل يومياً أو ما يعادل ٤٠٪ من تجارة النفط البحرية .

ومن نقاط الاختناق الأخرى التي لا تقل أهمية عن مضيق هرمز كل من مضيق مالقة الذي يربط شبه القارة الهندية بشواطىء المحيط الهادي ، ومضيق باب المندب الذي يربط بحر العرب بالبحر الأحمر ، ومضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود وبحر قزوين بالدول المطلة على شواطىء البحر الأبيض المتوسط .

٢- أمن إمدادات النفط والغاز في دول الخليج العربي

إن دول الخليج العربي بما حباها الله من ثروات طبيعية نتيجة مصادفة جيولوجية تحتل اليوم أهمية فائقة قدر تعلق الأمر بالطاقة ، ولا غرو في ذلك لاسيما وأن دول الخليج (بالإضافة إلى العراق وإيران) لديها من الاحتياطات النفطية المؤكدة ، كما في نهاية عام ٢٠٠٩ ما يصل إلى ٧٥٤ مليار برميل أي ما يعادل ٥٧٪ من الاحتياطات العالمية المؤكدة المقدرة بـ ١٣٣٣ مليار برميل . في حين يصل إنتاج النفط فيها إلى أكثر من ٢٤٫٥ مليون برميل يومياً حسب آخر البيانات المتاحة ، أو ما يعادل ٣٠٪ من الإنتاج العالمي ، كما هو موضح في الشكل أدناه .

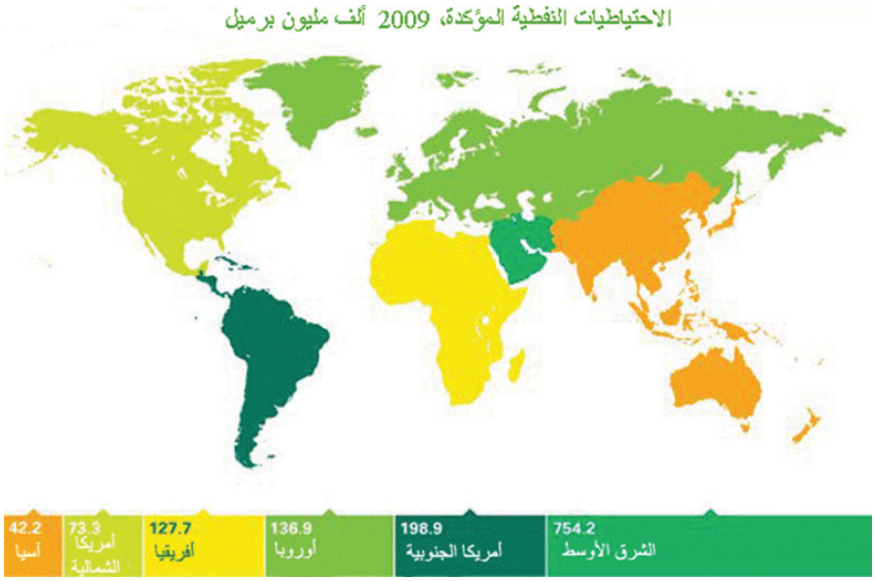

شكل رقم (٣٦)

المصدر : BP Statistical Review of World Energy, June 2010

إزاء هذه المعطيات أضحت منطقة الشرق الأوسط والخليج تحتل أهمية قصوى في الجدل المحتدم حول أمن إمدادات النفط . وإن أحد الأشكال التي يقوّم فيها أمن الطاقة ، بالإضافة إلى ما يبرز إلى السطح بين الآونة والأخرى من دعوات تنذر بقرب نضوب النفط وهو أنصار ما يعرف بـنظرية (ذروة النفط) Peak Oil Theory هو درجة الاعتماد على الواردات (Degree of Dependency) . ومن هنا احتلت دول الخليج

والشرق الأوسط القدح المعلى لاعتماد العديد من دول العالم عليها في تأمين إمداداتها . ولا تزال ماثلة في الأذهان التصريحات الشهيرة التي أطلقها الرئيس جورج بوش الابن في خطابه عن حالة الاتحاد عام ٢٠٠٤ بما مفاده إن : الولايات المتحدة أصبحت مدمنة على النفط الذي ما فتىء يأتيها من دول غير مستقرة ما يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة ، مضيفاً أن الولايات المتحدة ومن خلال التطورات الهائلة في التكنولوجيا عاقدة العزم على تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط بنسبة تصل إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥ . ويوضح الشكل أدناه صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام في نهاية عام ٢٠١٠ .

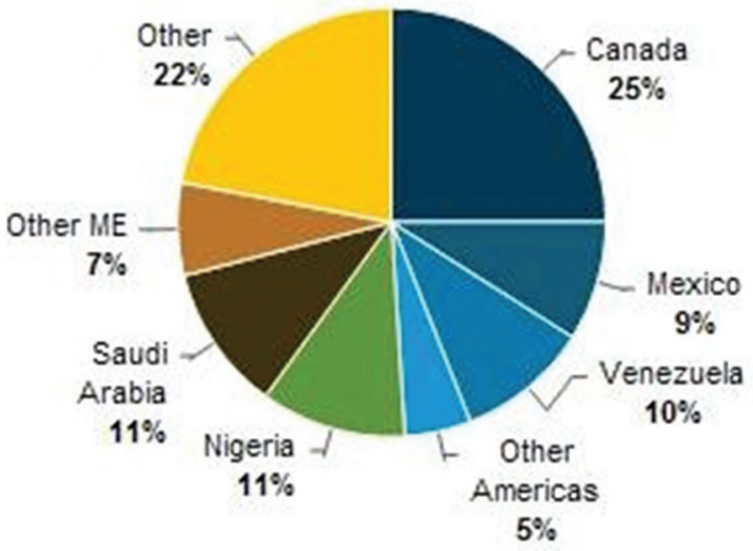

شكل رقم (٣٧)

Source: U.S. Energy Information Administration, Petroleum Supply Monthly.

وإن هذه الشكوك حول عدم ضمان التدفق الآمن والمستقر من دول الشرق الأوسط تغذيها عوامل عديدة لعل أبرزها احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وما ترتب عليه من فقدان السوق لكميات تراكمية خلال عام ١٩٩٠/١٩٩١ تربو على ٤٢٠ مليون برميل ، ناهيك عن الحرب العراقية الإيرانية التي شهدت في بداياتها تراجعاً في إنتاج وتصدير البلدين .

وقد سارعت دول الخليج في كلتا الحالتين خاصة السعودية بالاستجابة الفورية

لنقص الإمدادات في السوق من خلال توظيف طاقتها الإنتاجية الفائضة التي وصلت إلى ٥ ملايين برميل يومياً إبان الأيام الأولى للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت . وقد لعبت السعودية بذلك ما يعرف بـ «المنتج المتمم» Swing Producer في السوق ، ما أفضى إلى احتواء النقص المحتمل في إمدادات السوق العالمية .

وأن نظام أمن الطاقة العالمي كما هو معمول به اليوم جاء كردة فعل لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حين أشهر العرب لأول مرة في تاريخهم وبشكل فعّال وناجع سلاح النفط من خلال فرض الحظر النفطي على الدول الموالية لإسرائيل . وكان من نتائج ذلك وبنصيحة من مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر إنشاء ما يعرف بـ «وكالة الطاقة الدولية» IEA عام ١٩٧٤ التي تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها والتي تضم في عضويتها اليوم ٢٨ دولة أوروبية . وتعمل الوكالة المذكورة كمنسق لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء فيها بما يضمن التدفق الآمن والموثوق للإمدادات من خلال توظيف ما يعرف بآلية احتياطيات الطوارئ والتي تعادل ٩٠ يوماً من صافي الواردات .

بيدَ أن إطلاق التعميمات المغلوطة ذات الطابع النمطي التي طالما تتردد في وسائل الإعلام الغربية متشدقة بأن إمدادات الطاقة من دول الخليج والشرق الأوسط هي بالضرورة غير مستقرة يجانبها الصواب .

وإن أيّ متتبع للتاريخ القريب لسجل الدول المنتجة للنفط يميط اللثام عن حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن أغلب الاضطرابات التي تشهدها الدول النفطية تنحصر في دول خارج منظومة الخليج العربي والشرق الأوسط منها على سبيل المثال لا الحصر الإضرابات العمالية لعمال النفط التي شهدتها فنزويلا عام ٢٠٠٢ احتجاجا على ترشيح الرئيس الفنزويلي شافيز لولاية ثانية ، كان من نتائجه تراجع الإنتاج فيها إلى أكثر من الثلث . كما تشهد نيجيريا أكبر دولة نفطية في أفريقيا قلاقل مستمرة من قبل المتمردين الانفصاليين في حوض دلتا النيجر مما تسبب في تراجع صادراتها للولايات المتحدة . كما تلوح في الأفق حاليا التهديدات الإيرانية حول إيقاف الملاحة في الخليج على خلفية التطورات في ملفها النووي ، أضف إلى ذلك ، أنّ منطقتنا العربية في الخليج بخلاف المناطق الجغرافية الأخرى هي في منأى عن الأعاصير كإعصار كاترينا الذي ضرب خليج المكسيك صيف عام ٢٠٠٥ ، كما أن منطقتنا يندر أن تشهد توقفاً في إنتاجها لأسباب فنية بخلاف ما حصل في أمريكا في حادث

المنصة الشهير Deepwater Horizon التابع لشركة بي بي في منتصف أبريل عام ٢٠١٠ والذي كان من نتائجه تسرب كبير للنفط في المياه العميقة قبالة شواطىء فلوريدا وحدوث أضرار بيئية كبيرة لا تحمد عقباها .

وخلاصة القول أن الإمدادات التي مصدرها دول الخليج العربي هي إمدادات موثوقة يشهد على ذلك سجلها التاريخي الممتد لعقود طويلة خلت .(٢)

٣- دور الأوبك ودول المجلس كأداة لتحقيق استقرار الإمدادات

حرصت منظمة الأقطار المصدرة للبترول ، أوبك ، منذ إنشائها عام ١٩٦٠ في بغداد والتي احتفلت قبل أيام بيوبيلها الذهبي بمرور خمسين عاماً على إنشائها ، حرصت على تأمين استقرار السوق من خلال إمداده بما هو مطلوب لتحقيق التوازن دون الإخلال بأسعار النفط . ولبلوغ ذلك تتطلع الأقطار الخليجية والعربية الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستثمار الرأسمالي في مشاريع الطاقة المتعددة ، إذ تشير المنظمة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب) إلى إنفاق أكثر من ٤٧٨ مليار دولار لهذا الغرض خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥ تتركز أغلبها في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر بالإضافة إلى دول أخرى كالعراق والكويت والجزائر . إلا أن الاضطلاع بمثل هذه المشاريع الباهظة التكلفة تستوجب توفر ما يعرف بأمن الطلب على الإنتاج (Security of Demand) أسوة بأمن المعروض من الإمدادات (Security of Supply) التي تشدد عليه باستمرار الدول الغربية المستوردة للطاقة .

إن المراقب للسوق النفطية اليوم يجد بروز رؤية أو شبه إجماع بين دول الأعضاء في أوبك وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ، أكبر منتج للنفط في العالم ، بتأمين الاستقرار الآمن للإمدادات بما يلبي حاجة السوق من ناحية دون الإضرار بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من خلال الدفاع على نطاق سعري يتراوح بين ٧٠ – ٨٠ دولاراً للبرميل ، باعتباره سعراً عادل يلبي إلى حد كبير متطلبات الموازنة العامة لغالبية الدول الخليجية ، كما يلبي طموح الشركات النفطية العالمية بما يضمن لها

---

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع :

Bassam Fattouh, How Secure Are Middle East Oil Supplies? Oxford Institute for Energy Studies. Oxford, UK, September, 2007.

الولوج في استثماراتها النفطية خاصة في المياه العميقة وفي الحقول الحدية التي يصعب التنقيب فيها .

٤- من المواجهة إلى التعاون

بعد عقود من الاتهامات والاتهامات المضادة تحملت فيها الدول النفطية العربية وزر الافتراءات الكثيرة عند حدوث قلاقل في السوق كما كان يحصل حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي شهدت الفترة منذ مطلع التسعينيات تغليب لغة الحوار والتعاون بين الدول المنتجة والدول المصدرة بلغت ذروتها في إنشاء (منتدى الطاقة العالمي) الذي أتخذ من العاصمة السعودية الرياض مقرا له بدءا من عام ٢٠٠٥ لتعزيز أمن الطاقة .

وقد لعبت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دورا بارزا في تفعيل الحوار مع دول مستوردة للطاقة والذي شمل في السنوات الأخيرة التعاون في هذا المضمار مع دول الإتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة الدولية ومجموعة العشرين بالإضافة إلى الدول المنتجة خارج أوبك كالنرويج والمكسيك وروسيا .

نخلص مما ورد أن التعاون بين الدول المنتجة والدول المصدرة أضحى ضرورة حتمية يمليها واقع عالمنا اليوم الذي جعلت منه العولمة قرية صغيرة مما يجعل من الاعتماد المتبادل واقعاً لا يمكن إنكاره . وإن العمل يدا بيد في تأمين تدفق آمن للإمدادات من خلال الحوار وتعزيز الشفافية في نشر المعلومات والبيانات وتبادلها سيجعل من هدف تحقيق أمن الإمدادات في متناول الجميع .[٣]

---

(٣) راجع في ذلك :

Leheb Ata Abdul-Wahab, Energy Security: A Dynamic Concept. Energy & Geopolitical Risk. March, 2011.

الجزء الثاني
القلاقل في الشرق الأوسط وأمن الإمدادات

أعادت الاضطرابات التي خبرتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤخراً ، أعادت إلى واجهة الأحداث موضوع أمن إمدادات النفط . ولعل الأحداث المستمرة في ليبيا ابلغ دليل على ذلك ، لاسيما وان ليبيا تعد من اكبر منتجي النفط في أفريقيا . وإن استمرار الاقتتال بين أنصار الحكومة من جهة (كتائب القذافي) والموالين للثوار من جهة أخرى ، (لقي القذافي حدفه لاحقا على ايدي الثوار في مسقط رأسه في مدينة سرت) بالرغم من صدور قرار مجلس الأمن المرقم ١٩٧٣ خاصة حول المناطق القريبة من آبار النفط ، وتدمير العديد من المنشآت النفطية دفع بأسعار النفط الى الارتفاع بشكل مضطرد لتبلغ عتبة الـ ١٢٠دولاراً للبرميل في بعض مراحله (مزيج خام برنت) وهو السعر الأعلى منذ أغسطس ٢٠٠٨ حين اقترب برميل النفط من حاجز الـ ١٥٠ دولاراً للبرميل .

وان التطورات التي شهدتها اسواق النفط عبر العقود الأربعة الماضية طبعتها العديد من العوامل الجيوسياسية منها الحروب في منطقة الشرق الأوسط وما رافقتها من اضطراب في نظم الإمدادات .

ولسبر أغوار المخاطر التي تحيق بإمدادات الطاقة العالمية ، لا مناص من التوقف عند عدد من القضايا من أبرزها : (٤)

أولاً: مخاطر توقف الإمدادات.

أماطة الأحداث الأخيرة في ليبيا اللثام عن عدد من الحقائق لعل من أبرزها ما يلي :

١ . ان الإنتاج الليبي البالغ ١,٦ مليون برميل يومياً أو ما يعادل ٢٪ من الامدادات العالمية ، وبصادرات تقدر بـ ١,٤ مليون برميل يوميا . وتشير أخر التقديرات إلى

(٤) لهب عطا عبدالوهاب : الانتفاضة في ليبيا وأمن الإمدادات/ مجلة الحوار ، معهد التقدم للسياسات الإنمائية العدد ٢٦ ، مايو/ أيار ٢٠١١

أن الإنتاج الليبي قد انخفض ما دون ٥٠٠ ألف برميل يومياً . إن هذه المعطيات عززت مخاوف السوق من احتمال حدوث شح في الإمدادات .

٢ . لدى ليبيا العضو الفاعل في منظمة الأقطار المصدرة للبترول ، أوبك ، احتياطيات نفطية مؤكدة وصلت الى ٤٤ مليار برميل في مطلع عام ٢٠١٠ ، وهي تعد بذلك الأولى من حيث الاحتياطي في أفريقيا ، كما هو موضح في الشكل أدناه .

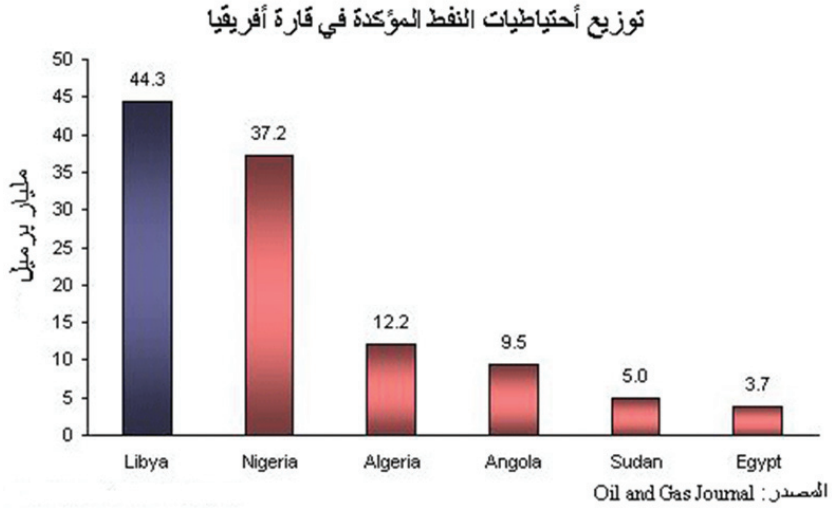

شكل رقم (٣٨)

٣ . إن ما يربو على ٨٠٪ من الاحتياطيات الليبية تتركز في خليج سرت على البحر الأبيض المتوسط ، وفي مناطق أخرى وسط وشرق البلاد التي تدور في رحاها حربٌ طاحنه للاستئثار بمنابع النفط . ويمكن تأطير أهم المدن الليبية من حيث الأهمية النفطية على النحو التالي :

* منطقة البريقة : وهي المنطقة الرئيسية في تصدير النفط في ليبيا ، وتقع في جنوبها منطقة تسمى «زلطن» ، وهذه محاطة بأهم الحقول النفطية ، وكل نفطها يذهب إلى ميناء البريقة الذي يعد أقدم ميناء في ليبيا ، وقد افتتح رسميا في عام ١٩٦١ .
* الزاوية : يوجد بها أكبر معمل تكرير للنفط في ليبيا ، وبطاقة تكرير تصل إلى ١٢٠ ألف برميل يوميا .
* رأس لانوف : ويوجد بها المعامل الكبرى للصناعات النفطية في ليبيا ، وتعد

أيضا ميناء للتصدير وتوجد فيها أحد أهم مصافي التكرير وبطاقة تصل إلى ٢٢٠ ألف برميل في اليوم .

٤ . إن غالبية الصادرات الليبية ذات وجهةً أوروبية (٨٥٪) وتأتي على رأس هذه الدول إيطاليا (٤٢٥ ألف برميل يومياً) ألمانيا (١٧٨ ألف برميل يومياً) فرنسا (١٣٣ ألف برميل يومياً) أسبانيا (١١٥ ألف برميل يومياً) .

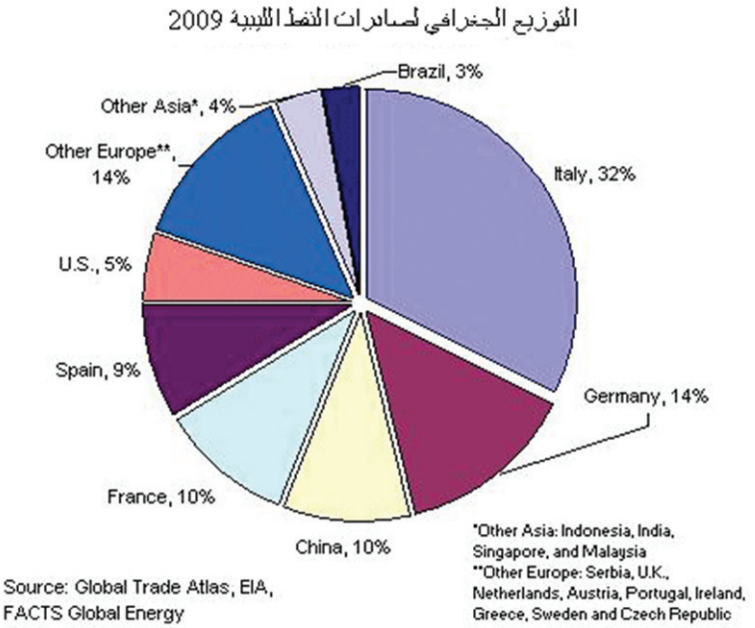

شكل رقم (٣٩)

ومع رفع العقوبات الاقتصادية التي كان مجلس الشيوخ الأمريكي قد فرضها على ليبيا عام ٢٠٠٤ (قانون داماتو) شهدت الواردات الأمريكية ارتفاعاً ملموساً وصلت إلى ٨٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٩ مقابل ٥٠ ألف برميل يومياً فقط عام ٢٠٠٥ .

٥ . خصوصية النفط الليبي : يعد النفط الليبي من أنواع النفط الخفيفة الحلوة عالية الجودة light sweet crude oil أي إنها ذات كثافة نوعية عالية تصل إلى ٤٣ درجة وفقا لمقياس معهد البترول الأمريكي API ، كما انها تعد من أنواع النفط الحلوة ذات محتوى كبريتي منخفض . وجعلت هذه الخواص التي يتمتع بها

النفط الليبي لاسيما خام السدر ، جعلت منه ذا جاذبية كبيرة لاسيما لدى المصافي الأوروبية
لسهولة تحويله إلى منتجات مكررة كالديزل والغازولين (البنزين) . إن تراجع الإنتاج والتصدير الليبي إلى نصف ما كان عليه قبل أحداث ١٧ يناير الماضي ، وضعت المصافي الأوروبية أمام معضلة كبيرة لاسيما وان أغلب مصافيها تفتقر إلى التكنولوجيا الحديثة لمعالجة تكرير النفط الثقيل المتاح بشكل أكبر في الأسواق . إن البدائل المتاحة أمام المصافي الأوروبية في ظل غياب شبه تام للنفط الليبي محدودة جدا منها على سبيل المثال الاستعانة بنفط غرب أفريقيا (نيجيريا) ونفط بحر الشمال .

٦ . هاجس «الخوف» : إن القلاقل التي تشهدها دول المنطقة التي يتخوف العديد من المراقبين من عدوى انتقالها إلى دول نفطية منتجة أخرى (المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، والبحرين والجزائر وسوريا) والذي يصل إنتاجها إلى أكثر من ثلث الإنتاج العالمي عند حوالي ٢٨ مليون برميل يوميا (لاحظ الشكل أدناه) .

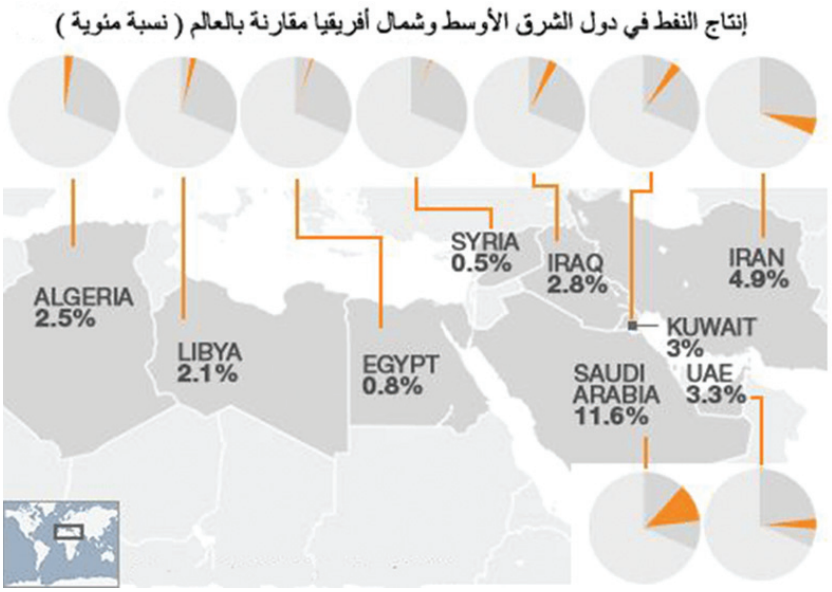

شكل رقم (٤٠)

إن خشية المتعاملين في السوق من حدوث نقص في الإمدادات لتوقف الإنتاج في العديد من الدول النفطية الشرق أوسطية ، جعل النفط «محملا» بما يعرف في أدبيات الطاقة بـ علاوة الخوف War Premium تصل وفقاً لبعض المحللين إلى ١٥ دولاراً تضاف لسعر البرميل الحالي . (٥)

ثانياً: الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك

لدى أوبك حالياً طاقة إنتاجية فائضة تصل إلى ٦ ملايين برميل يومياً يتركز جلها الأكبر في المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت . إن أوبك كما يشير إلى ذلك سجلها التاريخي تسعى باستمرار إلى دعم استقرار السوق بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء . وجاءت تصريحات وزير البترول والثروة المعدنية السعودي المهندس علي النعيمي في الأيام القليلة المنصرمة (أوائل أبريل/ نيسان) بأن لدى المملكة طاقة إنتاجية فائضة متاحة للاستخدام تصل إلى ٣,٥ ملايين برميل يومياً والتي يمكن أن تساعد في تعويض السوق من أي نقص محتمل في الإمدادات بعد التوقف الذي شهده الإنتاج الليبي . لتهدئ من روع السوق وتعزز من الرأي القائل بأن الارتفاعات التي شهدتها الأسعار مؤخرا (مزيج خام برنت والخام الأمريكي الخفيف) لا علاقة لها بأساسيات السوق من عرض وطلب ، بل تعزى بالدرجة الأساس للمضاربة في الأسواق من ناحية وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى لاسيما وأن النفط لا زال مقوّما بالدولار . إلى ذلك تفيد آخر بيانات وكالة الطاقة الدولية IEA إلى أن الطلب على النفط ارتفع بمقدار ٢,٧ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٠ وهو مرشح للارتفاع بمقدار ١,٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠١١ مدفوعاً بزخم النمو في الصين والهند .

وحيث إن التوسع في الإمدادات من الدول المنتجة خارج أوبك تكاد تكون هامشية ، ما يلقي مسؤولية أكبر على دول أوبك لزيادة إنتاجها البالغ ٢٤,٨ مليون

---

(٥) لمزيد من التفاصيل راجع :

James Herron, Sarah Kent and Guy Chazan. Europe aims to bring calm as oil gyrates The Wall Street Journal, Friday - Sunday. February 25-27, 2011.

The Economist, The Price of Fear,3 March 2011

برميل يوميا وفقاً لحصص الإنتاج التي لم تتغير منذ اجتماع وهران نهاية ديسمبر ، عام ٢٠٠٨ ، علما بأن الإنتاج أعلاه يستثني العراق (ويقدر أنتاجه الحالي بحوالي ٢,٦ مليون برميل يومياً) الذي لا زال خارج حصص الإنتاج . بيد أن الزيادة في الإنتاج لمقابلة النمو في الطلب العالمي عليها أن لا تؤدي في نهاية المطاف إلى تراكم كبير في المخزون التجاري لدى الدول الصناعية الذي يعادل ٥٠ يوماً من الاستهلاك بما يفضي إلى انخفاض كبير في الأسعار .

ثالثاً: أثر ارتفاع الأسعار على الاقتصاد العالمي

من نافلة الأمور القول إن النمو في الاقتصاد العالمي هو المحرك الرئيسي للنمو في الطلب على النفط . ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي IMF الصادرة في مطلع شهر يناير / كانون الثاني من العام الحالي ، فان زيادة قدرها ١٠٪ في سعر نفط الخام من شأنها تخفيض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي GDP بنسبة تتراوح بين ٠,٢-٠,٣٪ . وعليه فإن النمو في الاقتصاد العالمي وفقاً لهذه المعطيات سينمو بنسبة تصل إلى ٤,٢٪ . ويتبلور اليوم شبه أجماع لدى الكثير من الاقتصاديين على أن ما يعرف بـ «الركود التضخمي» Stagflation الذي طبع حقبة السبعينات من القرن الماضي ، من المستبعد جدا تكراره لتضافر عدد من العوامل أهمها ترشيد الاستهلاك نظراً لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة ، ما جعل الاقتصاد العالمي يحتاج إلى كمية أقل من النفط لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي . بعبارة أخرى فإن العالم بشكل عام شهد انخفاضا فيما يعرف بـ «كثافة استهلاك الطاقة» Energy Intensity لاسيما في الدول الصناعية الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية OECD . ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال فإن نموها الاقتصادي لعام ٢٠٠٩ تجاوز ضعفي النمو المتحقق عام ١٩٨٠ لانخفاض كثافة استخدام الطاقة فيها من حوالي ١٧ ألف وحدة حرارية بريطانية (BTU) إلى أقل من ٨٥٠٠ وحدة حرارية في الوقت الحاضر ، علماً بأن استهلاك الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة (١٩٨٠-٢٠٠٩) لم يزد إلا بشكل قليل جداً وصل إلى ١٧,٨ مليون برميل يومياً مقارنة بـ ١٧,٤ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٠ .

شكل رقم (1)

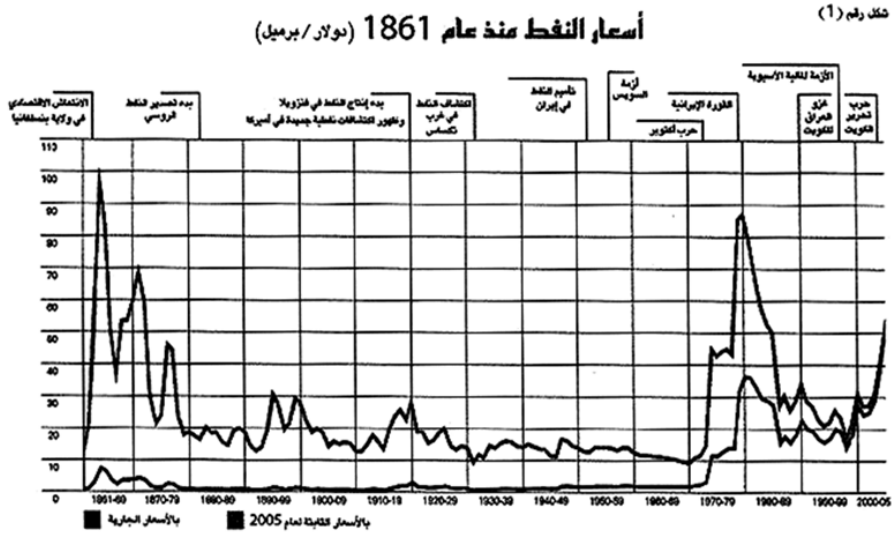

شكل رقم (٢٠)

المصدر : BP Statistical Review of World Energy, June 2010

الفصل السادس

قضية تحت المجهر

إدمان الولايات المتحدة على النفط...
الأسباب والنتائج(*)

تقف الولايات المتحدة اليوم أمام مفترق طرق ، فهي وإن كانت الدولة الأولى عالمياً من حيث الإنتاج السلعي ، كما يعبر عنه ناتجها المحلي الإجمالي الذي يزيد على ١٥ تريليون دولار أو ما يعادل نحو ربع الإنتاج العالمي البالغ ٥٨ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩ وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي IMF . لكنها في المقابل تشهد تفاوتاً كبيراً بين الإمدادات المحلية للطاقة والاستهلاك ، وفي حال استمرار الإنتاج في التراجع بالوتيرة نفسها التي طبعت العقود الأربعة الماضية ، فان الفجوة بين إمدادات الطاقة والطلب ستزداد اتساعاً ، وستزداد من جرائها درجة اعتمادها على الخارج ، ما يهدد الأمن الوطني القومي الأميركي .

وإزاء هذه التطورات عكفت الإدارة الأميركية في السنوات القليلة الماضية على تبني سياسات تعرف بـ«سياسة الطاقة القومية» ، مبنية على برامج عمل طويلة الأمد تهدف في مجملها إلى تقليل اعتماد الولايات المتحدة على الوقود الاحفوري ، وتشجيع الاستخدامات الأخرى للطاقة ، كالطاقة المتجددة كبديل ناجع لحل إشكالية الاعتماد المفرط على الواردات لتلبية حاجاتها من الطاقة .

ولغرض وضع اليد على الاختلال الهيكلي ما بين إنتاج النفط واستهلاكه في الولايات المتحدة ، لا مناص من التعرف أولاً على أمور متعددة لرسم ملامح صناعة النفط في أمريكا لعل من أبرزها ما يلي :

أولاً: مزيج الطاقة

لم يشهد مزيج الطاقة Energy Mix حسب المصدر خلال العقود الأربعة الماضية تغيرات كبيرة ، إذ بقيت هيمنة الوقود الإحفوري واضحة وعلى النحو التالي :

أ) عدم حدوث تّغير ذي شأن لحجم النفط ضمن مزيج الطاقة ، رغم الجهود الكبيرة التي تبذل في هذا الصدد ، إذ وصلت حصته إلى ٣٦,٨ في المائة نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل ٤٢,٥ في المائة عام ١٩٦٥ .

(*) كتب هذا الفصل قبل ثورة الوقود الصخري في الولايات المتحدة التي جعلت أميركا أكثر اعتماداً على وارداتها الأجنبية ، ما وجب التنوية .

ب) الغاز الطبيعي : ويمثل ٢٦,٩ في المائة من مزيج الطاقة حسب المصدر ، وهي نسبة مرشحة للارتفاع ، خصوصاً وأن الغاز الطبيعي أضحى الوقود المفضل للمستهلك باعتباره الوقود الأقل تلويثاً للبيئة .

ج) الأهمية الكبيرة للفحم في مزيج الطاقة خلافاً لما هو سائد في الاقتصادات الصناعية الأخرى ، والتي وصلت إلى نسبة ٢٢,٨ في المائة . كما في نهاية عام ٢٠٠٩ .

د) الطاقة النووية : ارتفعت حصتها ضمن مزيج الطاقة لتصل إلى ٨,٧ في المائة ، خصوصا وان هناك توجها لدى صناع القرار للتوسع في استخداماتها من خلال بناء مفاعلات نووية جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية ، علما بأن الإقبال على استخدامات الطاقة النووية في الولايات المتحدة كان قد شهد تراجعاً كبيراً بعد الانفجار الذي طال مفاعلها النووي في Three Mile Island وعادت المخاوف من توظيف الطاقة النووية تشغل بال صناع القرار في الولايات المتحدة لاسيما بعد التسرب الذي طال مفاعل فوكوشيما في اليابان .

إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام المفاعلات النووية

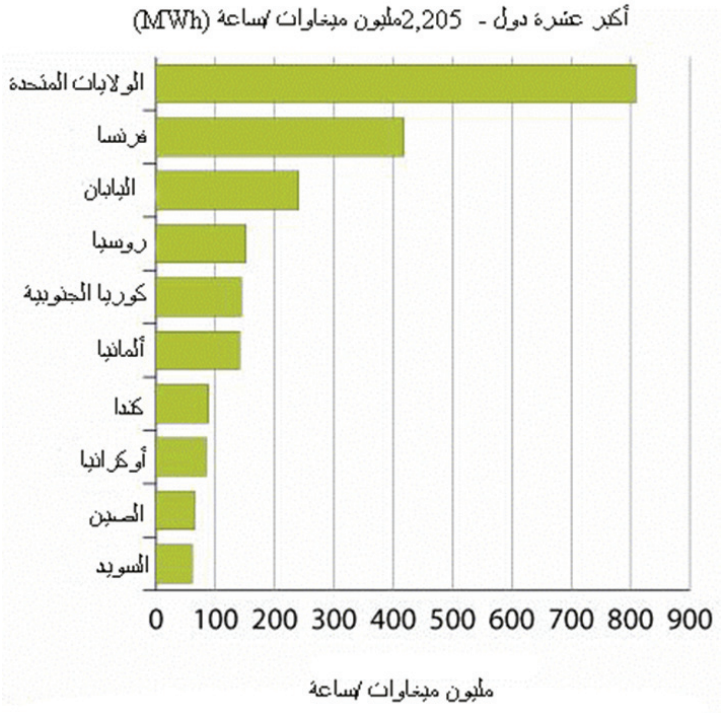

شكل رقم (٤٢)

بيد أن عدد المفاعلات العاملة في الولايات المتحدة اليوم تضم ١٠٤ مفاعلات نووية تسهم بنحو ٢٣٪ من الطاقة الكهربائية المنتجة على مستوى البلاد . وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً على صعيد توليد الطاقة النووية ، كما هو موضح في الشكل أعلاه .

وعلى صعيد متصل ، شهدت الولايات المتحدة انخفاضاً كبيراً فيما يعرف بـ **كثافة استخدام الطاقة** ، أي عدد وحدات الطاقة اللازمة لإنتاج دولارا واحدا من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى استهلاك ١٧,٤٤ ألف وحدة حرارية بريطانية BTU لإنتاج دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٣ ، في حين أنها لم تعد تستهلك سوى ٨,٥٦٦ آلاف وحدة حرارية بريطانية في نهاية عام ٢٠٠٩ لإنتاج القيمة ذاتها من الناتج المحلي الإجمالي . أي إن النسبة انخفضت إلى نحو النصف خلال السنوات الثلاثين المنصرمة نظرا للتحول الهيكلي في الاقتصاد الأميركي ، لاسيما في قطاع الخدمات الذي يستخدم طاقة أقل لإنتاج وحدة واحده من الناتج المحلي الإجمالي ، ولعل من ابرز تجليات ذلك ، التوسع الكبير والمطرد في قطاع تكنولوجيا المعلومات ، وهي صناعة مكثفة لرأس المال لا تعتمد بشكل كبير على الطاقة .

ثانياً: الاحتياطيات والإنتاج واستهلاك النفط

١ . **الاحتياطيات المؤكدة** : وصلت الاحتياطيات المؤكدة للولايات المتحدة ، حسب إدارة معلومات الطاقة EIA ، الذراع الإحصائي لوزارة الطاقة الأميركية إلى ٢٨,٤ مليار برميل أو ما يعدل ٢٪ من الاحتياطيات المؤكدة عالمياً ، كما في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ، ما يضعها في المرتبة الحادية عشرة . وتركزت أغلب الاحتياطيات (أكثر من ٨٠ في المائة منها) في أربع ولايات رئيسية هي : تكساس ٢٢ في المائة ، لويزيانا٢٠ في المائة ، ألاسكا ٢٠ في المائة ، وكاليفورنيا ١٨ في المائة . يذكر أن نسبة احتياطي النفط إلى الإنتاج (العمر الافتراضي للنفط) في الولايات المتحدة لا تتجاوز ١٢ عاما ، مقابل أكثر من ١٠٠ عام في كل من السعودية والعراق والكويت والإمارات وإيران . وقد شهدت الاحتياطيات المؤكدة للنفط الخام في الولايات المتحدة تراجعاً ملموساً وصل إلى أكثر من ١٧ في المائة منذ عام ١٩٩٠ ، كان أكبرها على الإطلاق التراجع الذي

شهده الاحتياطي عام ١٩٩١ ، والذي وصل ١,٦ مليار برميل .

٢ . **الإنتاج** : وصل إنتاج الولايات المتحدة من البترول عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٧,١ مليون برميل يومياً أو ما يعادل ٧ في المائة من الإنتاج العالمي ، منها ٥,٥ ملايين برميل يومياً من النفط الخام . أما المتبقي أي ١,٦ مليون برميل يومياً فتضم سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات . لماً بإن إنتاج النفط في الولايات المتحدة كان قد بلغ ذروته عام ١٩٨٥ ، حين وصل إلى نحو ١٠,٦ ملايين برميل يومياً ، بيد أنه أخذ بعدها في التراجع لتضافر عدد من العوامل منها ، انهيار الأسعار في أواخر عام ١٩٨٥ وأوائل عام ١٩٨٦ إلى ما دون ١٠ دولارات للبرميل ، بالإضافة إلى الانحسار الكبير في إنتاج العديد من المكامن دون أن تقابله اكتشافات جديدة ذات مردود اقتصادي . واستقر الإنتاج في منتصف التسعينيات عند مستوى ٨,٣ ملايين برميل يومياً ، ومنذ ذلك التاريخ والإنتاج في تراجع .

٣ . **الاستهلاك** : شهد استهلاك النفط في الولايات المتحدة نمواً مطرداً في العقود القليلة الماضية ، إذ ارتفع بنحو النصف من ١١,٥ مليون برميل يوميا عام ١٩٦٥ إلى ٢٠ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٩ ، وهي نسبة تعادل ٢٤,١ في المائة من الاستهلاك العالمي للنفط ، منها ٩ ملايين برميل يوميا أو ما يعادل ٤٣,٩ في المائة على شكل غازولين ، في حين توزعت الـ٥٦,١ في المائة المتبقية بين زيت الوقود والديزل ووقود الطائرات . وقد أفضى النمو الكبير في استهلاك البترول دون أن يقابله نمو مماثل في الإنتاج إلى اتساع ما يعرف بـ«فجوة الإنتاج» التي وصلت إلى أكثر من ١ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٩ ، مقابل نحو ٢,٥ مليون برميل يومياً فقط عام ١٩٦٥ ، أي بزيادة تصل إلى نحو خمسة أضعاف خلال فترة لا تتجاوز الأربعة عقود ما جعل الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية متطلباتها من الاستهلاك المحلي ، وانعكس ذلك في رفع درجة اعتمادها على الخارج Degree of Dependency الذي وصل إلى أكثر من ٦٠ في المائة مطلع العقد الحالي مقابل ٣٣ في المائة فقط عام ١٩٨٣ .

ثالثاً: الصناعات النفطية اللاحقة DOWN STREAM INDUSTRIES

شهدت الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين تراجعاً في طاقة إنتاج المصافي (الطاقة التصميمية) والتي انخفضت من ١٨,٦ مليون برميل / يومياً في عام

١٩٨٠ إلى ١٧,٤ مليون برميل / يومياً في عام ٢٠٠٩ .

وجاء التراجع في الطاقة الإنتاجية للمصافي نتيجة لتضافر عوامل عديدة منها :

* توقف العديد من المصافي عن العمل خلال العقدين الماضيين ما أدى إلى فقدان حوالي ١,٢ مليون برميل / يومياً من الطاقة التكريرية أو ما يعادل حوالي ١٠٪ من طاقتها الكلية .
* تدني هوامش الأرباح لغالبية المصافي رغم التحسن في معامل الاستخدام بدءاً من أوائل التسعينيات من القرن الماضي .
* الأعباء الرأسمالية الإضافية التي واجهتها المصافي لمواكبة المتطلبات البيئية الصارمة ، ما أجبر العديد منها على إغلاق أبوابها

وأسهمت هذه العوامل مجتمعة على تخفيض عدد المصافي في الولايات المتحدة من ٣٢٤ مصفاة في عام ١٩٨١ إلى ١٦٠ مصفاة في نهاية عام ٢٠٠٩ ، علماً بأن آخر مصفاة رئيسة تم إنشاؤها في الولايات المتحدة تعود لعام ١٩٧٦ . وقد أصبح العزوف عن بناء مصافي نفط جديدة في الولايات المتحدة يلقي بظلاله على أزمة الغازولين التي تفاقمت بشكل كبير في الآونة الأخيرة . يذكر أن الطلب على الغازولين في الولايات المتحدة يشهد عادة ضغطا كبيرا خلال فصل الصيف مع بدء ما يعرف **بموسم السياقه The Driving Season** حيث يصل شغف الأمريكيين في استخدام السيارات الرباعية الدفع SUVsالمعروفة باستهلاكها الكبير للغازولين ذروته . وهي الفترة الممتدة من أواخر أيار/ مايو إلى أوائل أيلول / سبتمبر . إلا أن الأزمة الحالية في أسواق الغازولين يمكن تفسيرها على النحو التالي :

١ . غياب وحدات الإنتاج «المحسنة» في صناعة التكرير المحلية جعل المصافي لا تقوى على إنتاج الكميات اللازمة من الغازولين لمواجهة الطلب المحلي .

٢ . تعدد المواصفات المطلوبة لإنتاج الغازولين : حتى عام ١٩٩٠ كان هناك حوالي ٦ أنواع فقط من الغازولين في الأسواق المحلية إلا أن هذا الرقم ارتفع بشكل مضطرد ليصل عددها في أوائل عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٢٥ نوعاً ، يخضع كل منها لمواصفات تحددها كل ولاية على انفراد . وترتب على تنوع المواصفات في الغازولين إلى إيجاد مناطق متعددة لبيع الغازولين أدى إلى تشظي الأسواق ، وهو ما أصطلح عليه بـ«بلقنة» السوق إن صح التعبير The Balkanization of the Gasoline market في إشارة إلى التفتيت الذي أصاب منطقة البلقان بعد انهيار

الإمبراطورية النمساوية الهنغارية في أعقاب الحرب العالمية الأولى .

٣ . الضوابط الجديدة للغازولين المحسن : (Reformulated Gasoline) والتي دخلت حيز التنفيذ بدءً من مطلع كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤ إذ تم في بعض الولايات حظر مزج مادة ميثيل ثلاثي بيوتيل إيثر (MTBE) بالغازولين والاستعاضة بدلا عنها بمادة الإيثانول وهي مادة تصنع من الذرة . وقد ترتب على هذا التحول تحميل صناعات التكرير أعباء مالية إضافية .

٤ . ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية : تمثل كلفة النفط الخام حوالي ٦٨٪ من سعر الغازولين في الولايات المتحدة . وبشكل عام فإن ارتفاع سعر برميل النفط (البرميل = ٤٢ غالون) بواقع دولار واحد يفضي إلى زيادة سعر الغازولين بحدود ٢,٥ سنت للغالون الواحد . وقد تجاوز سعر خام متوسط تكساس (WTI) عتبة الـ مائة دولار للبرميل في مطلع أبريل عام ٢٠١٠ ، مقابل ٣١,١ دولار للبرميل عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في أسعار الغازولين ، حيث قاربت ٣,٦ دولارات للغالون للفترة ذاتها .

وعلى الرغم من ذلك ، فلا تزال أسعار الغازولين في الولايات المتحدة أقل بكثير من أسعار مثيلاتها في الدول الصناعية الأخرى ، نظرا للتباين في هيكل الضرائب الذي لا يزيد على ٣٠ ٪ من متوسط سعر الغالون الواحد مقارنة بأكثر من ٨٠٪ في الدول الصناعية الرئيسية ، كما في فرنسا وألمانيا وهولندا على سبيل المثال .

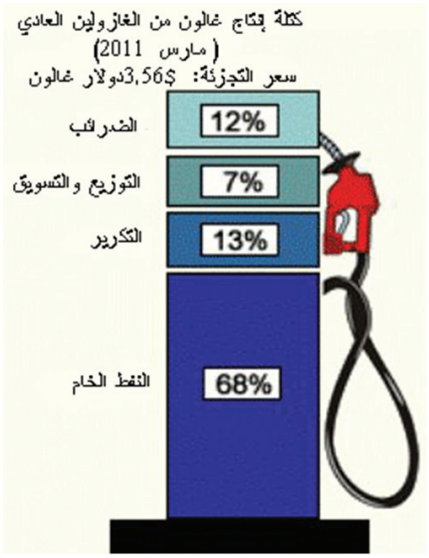

شكل رقم (٤٣)

وتوزعت كلفة إنتاج الغالون الواحد من البنزين (متوسط سعر التجزئة) الذي وصل سعره إلى ٣,٦٠ دولارات /غالون في أواخر مارس /آذار ٢٠١٠ على النحو التالي : ٦٨٪ كلفة النفط الخام ، ١٢٪ ضرائب ، ١٣٪ كلفة التكرير وهوامش الأرباح ، و٧٪ كلفة التوزيع والتسويق ، كما هو موضح في الشكل أعلاه .

رابعاً: الواردات النفطية / موقع دول الخليج العربي

وصل إجمالي البترول المستورد (النفط الخام والمنتجات) في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩ إلى ١٢,٢ مليون برميل يومياً أو ما يعادل ٥٨ في المائة من إجمالي الاستهلاك توزعت على النحو التالي :

* كندا : ٢ مليون برميل يومياً أو ما يعادل ١٧ في المائة من الواردات الإجمالية . تليها
* السعودية : عند ٧,١ مليون برميل يومياً أو ما يعادل ١٤,٥ في المائة من الإجمالي .
* المكسيك : عند ١,٦ مليون برميل يومياً أو ما يعادل ١٣ في المائة من الإجمالي .
* فنزويلا : عند ١,٣ مليون برميل يومياً أو ما يعادل ١١ في المائة من الإجمالي .

ويوضح الجدول أدناه أهم الموردين الرئيسيين من النفط الخام للولايات المتحدة كما في نهاية عام ٢٠٠٩ .

جدول (١٩) :

أهم الموردين الرئيسيين للولايات المتحدة ٢٠٠٩ (مليون برميل/يوم)

التسلسل	الدولة	الكمية (م .ب .ي)	النسبة المئوية(٪) من إجمالي النفط المستورد
١	كندا	٢,٠٦٨	١٦,٩
٢	السعودية	١,٧٧٢	١٤,٥
٣	المكسيك	١,٦٣٩	١٣,٤
٤	فنزويلا	١,٣٨٥	١١,٣
٥	نيجيريا	٠,٨٧٣	٧,١

٦	العراق	٠,٤٧٠	٣,٨
٧	المملكة المتحدة	٠,٤٢٨	٣,٥
٨	الجزائر	٠,٣٩٧	٣,٢
٩	أنغولا	٠,٣٧٠	٣,٠
١٠	النرويج	٠,٢٥٥	٢,١
١١	روسيا	٠,٢٥٣	٢,٠
١٢	الكويت	٠,٢١٧	١,٨

المصدر : إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)

ويمكن استقراء ما يلي من الجدول أعلاه :

* إعتماد الولايات المتحدة بشكل كبير على وارداتها من نصف الكرة الشمالي (كندا وفنزويلا والمكسيك) إذ تصل نسبتها إلى ٤١,٦٪ من إجمالي وارداتها أو ما يعادل ٥ ملايين برميل يومياً .
* أهمية منطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة ، إذ مازالت تمثل أكثر من ٢٠ في المائة من وارداتها ، وهي نسبة مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة .
* الدور المتعاظم الذي يمكن أن يلعبه العراق في توريد النفط ، لاسيما بعد انتهاء العمل من تنفيذ جولات التراخيص ، إذ من المتوقع أن يصل الإنتاج العراقي إلى أكثر من ١٢ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧ مقارنةً بإنتاجه الحالي البالغ ٢,٧ مليون برميل يومياً .

خامساً: إجراءات الإدارة الأمريكية للحد من الاستهلاك

لوضع حد للتفاوت الصارخ بين إنتاج النفط واستهلاكه في الولايات المتحدة ، أقر الكونغرس الأميركي عام ٢٠٠٤ قانون الطاقة الوطني الذي تضمن العديد من البنود الجوهرية منها : إعادة إحياء برامج إنتاج الطاقة المتجددة من خلال توفير الحوافز لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية ، وتخصيص نحو ١,٨ مليار دولار لتطوير تكنولوجيا إنتاج الفحم النظيف ، بالإضافة إلى تشجيع إنتاج المركبات التي تستخدم خلايا الوقود (?الهيدروجين) ، وذلك بتخصيص أكثر من ملياري دولار لهذا الغرض ، ويأمل المشرعون من خلاله أن يفضي إلى التعجيل في تصنيع

السيارات العاملة بخلايا الوقود وتسويقها تجاريا عام ٢٠٢٠ ، بالإضافة إلى رفع ما يعرف بالمعدل القياسي لاستهلاك الوقود Corporate Average Fuel Economy Standard ، وهو ما يشار إليه إختصاراً بـ CAFE من مستواه الحالي البالغ ٢٢ ميل/غالون إلى ٢٧ ميل/غالون عام ٢٠١٥ ، والى ٣٦ ميل/غالون بحلول عام ٢٠٢٥ ، وبحسب العديد من المراقبين فان الزيادة في كفاءة استهلاك الوقود يمكنها الحد من اعتمادها المتعاظم على الخارج ، خصوصا وأن :

أ) زيادة كفاءة استهلاك وقود السيارات بواقع ميل واحد / غالون تعادل توفير ضعف كمية النفط التي يمكن استخراجها من المحمية الطبيعية في ألاسكا والتي تضم احتياطيات نفطية مؤكدة تصل حسب التقديرات إلى أكثر من ١٠ مليارات برميل .

ب) إن الزيادة في كفاءة الاستهلاك بواقع ٢,٧ ميل / غالون تعادل توفير ٧٠٠ ألف برميل يوميا ، أو ما يساوي واردات الولايات المتحدة الحالية من العراق والكويت .

ج) ستعمل زيادة كفاءة الاستهلاك بحدود ٧,٦ ميل / غالون على الاستغناء عن ٢,٥ مليون برميل يوميا ، أو ما يعادل واردات الولايات المتحدة من الدول الخليجية برمتها .

سادساً: فشل الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تقليل اعتمادها على النفط المستورد.[١]

ما فتئت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدءاً من إدارة الرئيس نيكسون ومروراً بإدارة الرئيس كارتر وإنتهاءً بإدارة اوباما الحالية عن الإعلان عن قرب إنهاء الولايات المتحدة من اعتمادها على النفط المستورد ، لاسيما النفط العربي الخليجي ، إذ سبق للرئيس نيكسون أن أعلن عام ١٩٧٤ في أعقاب الحظر النفطي العربي أن الولايات المتحدة ستصبح مكتفية ذاتياً بدءاً من عام ١٩٨٠ . بيد أن السجل التاريخي يفيد عكس ذلك ، إذ ارتفعت واردات الولايات المتحدة من ٣,٢ ملايين برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى ٥,٣ ملايين برميل يومياً عام ١٩٨٠ .

---

(1) Anthony Cordesman, US Oil and Gas Import Dependence, *Center for Strategic & International Studies*, CSIS, May 2011.

١. بوش وسراب الاستغناء عن النفط العربي

شغل موضوع الطاقة اهتماماً كبيراً لدى إدارة جورج بوش الأبن ، ولا غرو في ذلك لاسيما وأن الرئيس بوش أسوةً بجورج بوش الأب يتمتع بعلاقة حميمة مع الكارتيلات النفطية في ولاية تكساس مسقط رأس الرئيس . وليس من باب الصدف أن يحتل نفط الشرق الأوسط حيزا كبيرا من خطاب بوش عن «حالة الاتحاد The State of The Union» للعامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على التوالي ، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ، وما أعقبها من تداعيات . إذ شدد بوش على أن الولايات المتحدة أصبحت «مدمنة» على النفط الذي يأتيها من أجزاء غير مستقرة في العالم ، داعيا إلى الاستغناء عن ٧٥ في المائة من نفطها المستورد من الشرق الأوسط (أو ما يعادل ١,٥٠٠ مليون برميل يوميا) بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال توظيف التكنولوجيا لتطوير بدائل لطاقة نظيفة ورخيصة يمكن الاعتماد عليها ، كما أعلن الرئيس بوش عزم إدارته العمل على خفض استهلاك الغازولين (البنزين) بما يعادل ثلاثة أرباع واردات النفط الأميركية من الشرق الأوسط ، أي ٢٠ في المائة من الاستهلاك الأميركي بحلول عام ٢٠١٧ .

ولبلوغ ذلك طالب الرئيس الأميركي بالعمل على إصدار التشريعات اللازمة لضمان تطبيق خطته التي تعول بشكل كبير على زيادة إمدادات الوقود المتجدد والبديل ، خصوصا الايثانول المنتج من الذرة إلى ٣٥ مليار برميل بحلول عام ٢٠١٧ ، مقارنة بـ٧ مليارات برميل حاليا . كما تعول الخطة على خفض استهلاك البنزين بما يصل إلى ٨,٥ مليارات غالون سنويا (أو ما يعادل ٢٠٠ مليون برميل) من خلال خفض استهلاك السيارات للوقود الذي حدده الكونغرس بـ٢٧,٥ ميل للغالون الواحد .

٢. إدارة اوباما الحالية

منذ انتخاب باراك اوباما رئيساً للولايات المتحدة عام ٢٠٠٩ وهو لا يألوا جهداً في البحث عن إجراءات للحد من اعتماد الولايات المتحدة على وارداتها من الخارج من خلال تنفيذ حزمة من الإجراءات للحد من الواردات بحوالي ثلث مستواها الحالي بحلول عام ٢٠٢٥ منها :

* تشجيع الإنتاج المحلي من خلال فتح باب التنقيب والاستكشاف في مناطق كانت محظورة في السابق خاصةً في المياه العميقة قبالة سواحل المحيط الأطلسي

وفي المناطق المتاخمة لولاية ألاسكا .

* تشجيع استخدام الوقود الحيوي ، لاسيما الإيثانول المصنع من الذرة وفول الصويا كبديل عن البنزين في صناعة السيارات .
* زيادة كفاءة المركبات لتصل إلى ٣٩ ميل / غالون بحلول العقد القادم .
* تشجيع صناعة السيارات على إنتاج المركبات الهجينة بما في ذلك السيارات التي تعمل على الكهرباء بحيث يصل عددها إلى مليون سيارة بحلول عام ٢٠١٥ .

سابعاً: حتمية الاعتماد على نفط الشرق الأوسط

إن سعي الولايات المتحدة لتقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط تحد منه اعتبارات عديدة ، خصوصا إذا علمنا أن الدراسات الاستشرافية لتجارة الولايات المتحدة من البترول (صافي وارداتها) ستصل إلى نحو ٧٠ في المائة من استهلاكها الكلي عام ٢٠٢٥ ، على رغم من الجهود التي تبذل لتقليل اعتمادها على الخارج منها ٥,٨ ملايين برميل يوميا ، أو ما يعادل ٢٧,١ في المائة واردات من دول الخليج . أضف إلى ذلك فان الاحتياطيات النفطية المؤكدة في دول الشرق الأوسط البالغة ٧٥٤ مليار برميل أي ما يعادل ٥٧٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة ، وما تتمتع به من تكلفة إنتاج مخفضة ، ناهيك عن سلامة التكوين الجيولوجي لأراضيها ، وقلة عمق آبارها ، فمعظم إنتاج المنطقة يتدفق بالدفع الذاتي في حين إن ٩٠ في المائة من آبار الولايات المتحدة و ٦٠ في المائة من آبار فنزويلا تعمل بالضخ الصناعي ، ما يعني أن تكلفة الاستثمار في حقول المنطقة أقل وأن إنتاجها أعلى وهو ما يجعل من نفطها أكثر جذبا للاستثمار فيه . هذه العوامل يضاف إليها الاعتبارات الجيوسياسية ، حيث يعد العديد من دول المنطقة حليفا استراتيجيا وثيقا للولايات المتحدة ، ستجعل من دول الشرق الأوسط اللاعب الرئيسي لتلبية متطلباتها من الطاقة ولعقود عديدة مقبلة .[٢]

---

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع :

كليفورد كراوس ، هل يمكن أن تستغني أمريكا عن نفط الشرق الأوسط؟ جريدة الشرق الأوسط ، ٢٠ أبريل ، نيسان ٢٠١١ ، العدد ١١٨١٦ .

أنظر كذلك :

David Sandalow, Ending Oil Dependence, The Brookings Institution, Washington, DC, January 22, 2007.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

* لهب عطا عبدالوهاب ، **مجلة الحوار** ، معهد التقدم للسياسات الإنمائية :
  - النفط العراقي إلى أين؟ العدد ٢٤ ، بغداد ، فبراير/ شباط ٢٠١١ .
  - الانتفاضة في ليبيا وأمن الإمدادات/ العدد ٢٦ ، مايو/ أيار ٢٠١١ .
* كليفورد كراوس ، هل يمكن أن تستغني أمريكا عن نفط الشرق الأوسط؟ **جريدة الشرق الأوسط** ، ٢٠ أبريل ، نيسان ٢٠١١ ، العدد ١١٨١٦ .
* فؤاد قاسم الأمير ، حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز . **شبكة إيلاف الإلكترونية** ، ٨ يناير كانون الثاني ٢٠٠٨ .
* الدكتور كامل المهيدي ، الجدل الكبير حول النفط بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ، **مجلة الحوار** ، معهد التقدم للسياسات الإنمائية ، العدد ١٥ ، بغداد ، يونيو/ حزيران ٢٠٠٨ .
* حنا بطاطو ، **العراق : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية** . ترجمة عفيف الرزاز . الكتاب الأول ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ٢٠٠٣ .

- الدكتور أحمد حسين الهيتي ، مقدّمة في اقتصاد النفط ، الدار النموذجيّة للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١١ .
- مجلّة النفط والتعاون العربي ، دوريّة محكّمة تصدر عن الأمانة العامّة لمنظّمة الأقطار العربيّة المصدّرة للبترول أوابك ، أعداد متفرّقة .

١ . د . وليد خدوري ، النفط في أسبوع ، توافر احتياطيات عالمية للنفط والغاز الصخريين ، جريدة الحياة ، الاحد ١٦ يونيو ٢٠١٣ .

٢ . د . زهير حامدي ، النفط في الولايات المتحدة الامريكية : ثورة في الافق . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، فبراير / شباط ٢٠١٣ ، الدوحة قطر .

٣ . د . مصطفى البزركان «ثورة الغاز الصخري : هل تحقق استقلال الولايات المتحدة عن سيطرة الشرق الاوسط ، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠ يناير /كانون الثاني الدوحة ٢٠١٣ .

٤ . العرب ومستقبل النفط ، حلقة نقاشية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نيسان / أبريل ٢٠١٣ .
٥ . فاضل الجلبي ، النفط بين السياسات والاوهام : القصة الحقيقة للأوبك ، ترجمة عطا عبدالوهاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الفارس ، عمان الأردن مارس /آذار ٢٠١٣ .
٦ . لهب عطا عبدالوهاب ، دراسات في الطاقة ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، دراسات ، الطبعة الأولى ٢٠١٢ .

المراجع الانجليزية:

1. Amy Myers Jaffe, The Americas, Not the Middle East Will Be the World Capital of Energy, Foreign Affairs, September/October, 2011.
2. Anthony Cordesman, The Myth and Reality of Energy Independence, Center for Strategic & International Studies, Washington DC, 2 January 2013.
3. Brookings Doha Energy Forum 2012 Policy Paper.
4. Bassam Fatouh, The Implications of the Arab Uprisings for Oil & Gas Markets, The Oxford Institute for Energy Studies, September, 2011.
5. Con Coughlin, Saddam: His Rise and Fall, Harper Collins, UK, 2006.
6. Claude Salhani, Attacking Iran's Nuclear Sites Would Be Sheer Madness, www.oilprice.com 14 May 2013.
7. Daniel Yergin, The Quest, Chapter One, Russia Returns, Penguin Books, N.Y, 2011.
8. Fadhil Chalibi, Oil Policies, Oil Myth Penguin, London, 2010
9. Gustav Boethius, Demand Security The GCC Side of the Energy Security Coin, The Middle East Institute, August 22, 2011.
10. IEA,World Energy Outlook 2012
11. Jeff D.Colgan, Petro - Aggression: When Oil Causes War, Cambridge University Press, UK, 2013.

12. Luay al-Khatteeb, OPEC Top Job: - Another Contention, MEES, 3 September, 2012.
13. Mohammed R. Ghaffari, US Energy Strategy At A Glance, MEES, June 25, 2012.
14. Michael Levi, What OPEC Thinks About the U.S Oil Boom? Foreign Affairs, November 16, 2012.
15. Michael L. Ross, Will Oil Drown the Arab Spring? Democracy and the Resource Curse. Foreign Affairs, September/October, 2011.
16. OPEC, World Oil Outlook, 2012.
17. Ruba Hussari, Syria & the Changing Middle East Map, Carnegie Endowment, Jan 2, 2013.
18. Russia, Country Analysis Brief, U.S. Energy Informaition Administration, EIA, September 2012.
19. Randa Alami, Natural Gas In Bahrain, Published in Natural Gas Market in the MENA, Edited By Bassam Fattouh and Jonathan P.Stern, Oxford Institute for Energy Studies, Oxford, UK, 2011.
20. Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States, MEES, June 10, 2013.
21. The Economist, Syria s Crisis, The Death of a Country, Feb. 23rd, 2013.
22. Wade Stone, Good-bye Dubai? Bombing Iran's Nuclear Facilities Would Leave the Entire Gulf States Region Virtually Uninhabitable, Global Research, May 11, 2013.
23. Who gets what from imported oil?, OPEC Publication, November 2012.
24. Zoheir Hamed, Shale Oil: On The Cusp of an Energy Revolution, Arab Center for Research & Policy Studies, Doha, Qatar, March 2013.
25. Ahmed Mousa Jiyad, Geopolitical Determinants of Iraq's Oil Capacities, *Energy and Geopolitical Risks*, August 2010.

26. Fadhil Chalabi, Iraq's Oil Expansion And Market Stability, *MEES*, December 6, 2010.

27. EIA*, Country Analysis Briefs:*

Iraq, Country Analysis Briefs, EIA, September 2010.

Libya, Country Analysis Briefs, EIA ,December 2010

Bahrain: Country Analysis Briefs, EIA March 2011.

28. Ali Aissaoui, MENA Energy Investment Outlook: Recovery Despite Uncertainty, *Economic Commentary, Arab Petroleum Investments Corporation*, APICORP, Oct / November, 2010.

29. Bassam Fattouh, How Secure Are Middle East Oil Supplies? *Oxford Institute for Energy Studies*. Oxford, UK, September, 2007.

30. Daniel Yergin, Ensuring Energy Security, *Foreign Affairs*. April 2006 ,Volume 85 No.2

31. Giacomo Luciani, Threats to Oil Supply Security. Background Papers. *Gulf Research Center Foundation*, Geneva, November 2010

32. World Oil Transit Chokepoints, *Energy Information Administration*, EIA January 2011

33. BP Statistical Review of World Energy, June 2010

34. James Herron, Sarah Kent and Guy Chazan. Europe aims to bring calm as oil gyrates *The Wall Street Journal*, Friday - Sunday. February 25-27, 2011

35. Leheb Ata Abdul-Wahab, Energy Security: A Dynamic Concept. *Energy & Geopolitical Risk*. March, 2011

36. The Economist:

- The Price of Fear, 3rd March 2011
- Libya's oil. The colonel is running on empty, June 16th 2011

47. World Oil Outlook 2010, *Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC*, September 2010.

38. Anthony Cordesman, US Oil and Gas Import Dependence, *Center for Strategic & International Studies, CSIS*, May 2011.

39. David Sandalow, Ending Oil Dependence, *The Brookings Institution, Washington, DC*, January 22, 2007.

40. Asri Mousa, Iraq's Oil Contracts,2011 & Beyond *Middle East Economic Survey (MEES)*, May 29,2011

نبذة عن الكاتب

لهب عطا عبدالوهاب

عمل مسؤولاً اقتصادياً Economic Officer في :

* الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، عمّان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، (١٩٩٢-١٩٩٩) .
* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) دولة الكويت (٢٠٠٠-٢٠٠٨) .
* مستشار الطاقة في مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة .
* خبير الطاقة ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٥/٢٠١٦ .
* صدر له العديد من الدراسات باللغتين العربية والانجليزية في دوريات علمية محكمة .

البريد الإلكتروني :
lehebwahab@hotmail.com

المحتويات

الباب الأول

توطئة

المقدمة

ثمانية أسباب للتدهور السريع في أسعار النفط

السوق النفطية بانتظار ما ستؤول إليه قمة المنتجين الكبار في الدوحة

- تضارب التصريحات عن قمة الدوحة القادمة
- عودة إيران للأسواق العالمية والإجراءات السعودية المضادة
- إغلاق المياه الإقليمية السعودية بوجه الناقلات الإيرانية
- تداعيات انخفاض أسعار النفط

أسعار النفط الخام تسترد بعضاً من بريقها

الأسباب والنتائج

* التوافق على «تجميد» الإنتاج
* تراجع إنتاج النفط في دول رئيسية
* سياسة أوبك تؤتي أكلها
* هل سنشهد نهاية لهبوط الأسعار
* أثر التذبذبات السعرية على دول مجلس التعاون الخليجي

- التداعيات الجيوسياسية «للمواجهة» السعودية الإيرانية»

تطورات السوق النفطية ما بعد اتفاق الدوحة..

ومؤشرات لتعاف وشيك للأسعار

- وقفة تحليلية لقمة الدوحة
- التقارب السعودي الروسي
- إيران تغرد خارج السرب

تجميد مشروط لكبار المنتجين
وإيران وروسيا الاتحادية العقبة الكأداء في طريق التنفيذ

- توطئة
- اتفاق الدوحة
- قمة طهران
- فتش عن العرض والطلب
- الخلاصة

أوبك في عين العاصفة

الزيارات المكوكية لوزرائها وبدء الانتخابات التمهيدية في الولايات المتحدة ترسم المسار المستقبلي للأسعار

- الزيارات المكوكية لوزراء أوبك
- حرب الأسعار الخفية
- مخاوف من وصول طاقة التخزين العالمية إلى مستوياتها القصوى
- «ضريبة الرئيس أوباما»
- من هو الرئيس الأمريكي المفضل لشركات النفط؟
- العوامل الجيوسياسية

المسار المستقبلي لأسعار النفط..وتداعياتها المحتملة على دول الخليج العربية

توطئة

مرئيات السوق عام ٢٠١٦

أولاً ـ في جانب العرض

١ـ ثورة الوقود الصخري

٢ـ الزيادة الكبيرة في الإنتاج خارج منظومة أوبك

٣ـ سياسات أوبك النفطية

٤ـ رفع الحظر عن صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام

ثانيًا ـ في جانب الطلب

تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول الخليجية

أثر الانخفاض على الدول المستوردة . .الأردن نموذجًا
الخلاصة والاستنتاجات

النفط العراقي إلى أين؟..الصراعات المحلية والتجاذبات الإقليمية والدولية تحدد مسارها المستقبلي

(١) العوامل المحلية
* توزيع الاحتياطيات النفطية جغرافياً
* المواد الدستورية (الخاصة بالنفط والغاز)
(٢) العوامل الإقليمية
(٣) العوامل الدولية :
* جولات التراخيص
* الإستراتيجية الأمريكية للطاقة
(٤) التطورات الأخيرة : تنظيم «الدولة الإسلامية» يهدد استقرار الأسواق
(٥) الاستقلال الكردي
(٦) الملاحظات الختامية
فقرة : (١) النفط في تقرير شيلكوت
(٢) تداعيات الاستفتاء البريطاني على الأسواق النفطية

شركة «داعش» النفطية المحدودة؟

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش).. الذهب الأسود يمول عملياتها الإرهابية

١ . النفط كسلاح استراتيجي
٢ . شركة نفط وطنية!

الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية في تجارة البترول الدولية..

مضيق هرمز نموذجاً
- مضيق هرمز /ملامح عامة
- غلق المضيق والبدائل المتاحة
١ . المملكة العربية السعودية :

٢ . الإمارات العربية المتحدة :
٣ . العراق :
٤ . مد أنبوب نفط خليجي إلى موانئ اليمن :
- الطموحات الإيرانية في مياه الخليج العربي
- تجارة النفط البحرية في الشرق الأوسط

آثر تداعيات الأزمة السورية على خارطة الطاقة الشرق الأوسطية

أولاً ـ لمحة عامة عن قطاع الطاقة في سوريا :
ثانيًا ـ اثر التداعيات السورية على خارطة الطاقة في الشرق الأوسط :
١ . مشروع خط الغاز العربي
٢ . أنبوب النفط العراقي المار عبر ميناء بانياس
٣ . المصالح النفطية الروسية
ثالثًا ـ الخلاصة والاستنتاجات :

«ثورة الوقود الصخري وآثارها المحتملة على دول الخليج العربية..في ظل سياسة الطاقة الأمريكية الجديدة

١ـ ارتفاع عدد الآبار الصخرية
٢ـ التوزيع غير المتجانس للواردات
٣ـ انخفاض الأسعار والإنتاج الأمريكي
٤ـ التحولات الاستراتيجية المحتملة
٥ـ الخلاصة والاستنتاجات

الطاقة في دول الخليج: التحديات والهواجس..النفط والغاز في دول الخليج بين مطرقة احتياطياتها الوفيرة وسندان التهديدات المحتملة

أولاً : ارتفاع احتياطيات النفط والغاز في دول الخليج العربي
ثانياً : التعاون الخليجي
ثالثاً : الفرص والتحديات القائمة
(١) سياسات الولايات المتحدة
(٢) الزيادة في الإنتاج العراقي
(٣) غلق مضيق هرمز

(٤) غلق مضيق باب المندب
رابعًا : الملاحظات الختامية

انخفاض أسعار النفط /الأسباب والنتائج

١ – الانكماش في الطلب العالمي
٢ – الفائض في الإمدادات
٣ – الاتفاق النووي الإيراني
٤ – فتش عن الصخر الزيتي
٥ – الاستراتيجية السعودية في التعامل مع الواقع الجديد
٦ – حرب الأسعار الخفية

الموازنة العامة في الدول المنتجة للنفط
الملاحظات الختامية

الباب الثاني

١ . تقديم
٢ . الخلاصة التنفيذية

الباب الأول: الوقود الصخري: منافس جديد في الافق.

المحور رقم ١ : التحولات في مراكز الطاقة العالمية وتداعياتها الجيوسياسية المحتملة .
المحور رقم ٢ : ملامح الوقود الاحفوري في العالم / رؤية أستشراقية .

الباب الثاني: الطاقة في دول الخليج: التحديات والهواجس

المحور رقم ١ : النفط والغاز في دول الخليج بين احتياطياتها الوفيرة والتهديدات المحتملة .
المحور رقم ٢ : آثر تداعيات الازمة السورية على خارطة الطاقة الشرق الاوسطية .

المحور رقم ٣ : عودة روسيا إلى ساحة الطاقة العالمية والتعاون الخليجي المحتمل .
المحور رقم ٤ : أمن الطلب على النفط . . . الوجه الآخر لأمن الإمدادات من منظور دول مجلس التعاون الخليجي .
المحور رقم ٥ : الخيار العسكري لقضية المفاعل النووي الايراني : دول الخليج العربية في «عين العاصفة» .

الباب الثالث: منظمة الاقطار المصدرة للبترول (أوبك) وقفة للمراجعة.
المحور رقم ١ : الخلافات السياسية تعطل أختيار أمين عام جديد لمنظمة (الاوبك) .
المحور رقم ٢ : أكذوبة مقولة : «مسؤولية دول الاوبك في رفع أسعار المشتقات النفطية» .

الباب الرابع: على هامش الربيع العربي: المخاطر الجيوسياسية وسلامة إمدادات الطاقة
المحور رقم ١ : التداعيات الجيوسياسية في العالم العربي وأثرها على أسواق الطاقة العالمية وقفة للتأمل والمراجعة .
المحور رقم ٢ : الديمقراطية ولعنة الموارد الطبيعية : دروس مستوحاة من «الربيع العربي»

الباب الخامس: قضية تحت المجهر
إدمان الولايات المتحدة على النفط . . . الأسباب والنتائج
أولاً : مزيج الطاقة
ثانياً : الاحتياطيات والإنتاج واستهلاك النفط
ثالثاً : الصناعات النفطية اللاحقة
رابعاً : الواردات النفطية/ موقع دول الخليج العربي

خامساً : إجراءات الإدارة الأمريكية للحد من الاستهلاك

سادساً : فشل الإدارة الأمريكية المتعاقبة في تقليل إعتمادها على النفط المستورد .

سابعاً : حتمية الاعتماد على نفوط الشرق الاوسط

الجداول

* جدول رقم (١) إمدادات الطاقة الأولية في العالم حسب المصدر .
* جدول رقم (٢) الاحتياطيات القابلة للاستخراج لكل من النفط والغاز الصخريين .
* جدول رقم (٣) الدول الرئيسية ذات مصادر نفطية صخرية قابلة للأستخراج .
* جدول رقم (٤) الدول الرئيسية ذات مصادر غازية صخرية قابلة للأستخراج .
* جدول رقم (٥) الطلب العالمي على النفط (٢٠١٠ - ٢٠٣٥) مليون برميل يومياً .
* جدول رقم (٦) توزيع المركبات والسيارات الخاصة جغرافياً في نهاية عام ٢٠٠٩
* جدول رقم (٧) صادرات روسيا من الغاز الطبيعي (عام ٢٠١١) حسب التوزيع الجغرافي .
* جدول رقم (٨) أسعار للمشتقات النفطية في الدول العربية ، ٢٠١٠ ، دولار أمريكي/ لتر .
* جدول رقم (١١) إنتاج أوبك من النفط الخام ، ألف برميل يومياً .
* جدول رقم (١٢) العرض والطلب العالمي على النفط (تقديرات أوبك مقابل تقديرات وكالة الطاقة الدولية IEA) .
* جدول رقم (١٣) النسبة المئوية المفروضة على لتر واحد من البنزين في الدول الصناعية الرئيسية .
* جدول رقم (١٤) أهم مؤشرات النفط الخام في دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا .
* جدول رقم (١٥) الأزمات النفطية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٩٥٠-٢٠١١ .

الاطارات Boxes

* إطار رقم ١ : أسباب عديدة تحول دون غلق إيران لمضيق هرمز .

* إطار رقم ٢ : خريطة احتياطات النفط وإنتاجه .
* إطار رقم ٣ : استراتيجية الطاقة العراقية

الاشكال البيانية

الشكل رقم ١ : الاحتياطيات النفطية والغازية المؤكدة ، ٢٠١٠ .
الشكل رقم ٢ : التعادل المطلوب لسعر النفط بالنسبة لمنتجي الشرق الأوسط .
الشكل رقم ٣ : أحواض الغاز الصخري في العالم .
الشكل رقم ٤ : الاحتياطيات النفطية المؤكدة في دول الشرق الاوسط نهاية عام ٢٠١٢ .
الشكل رقم ٥ : المصدرين الرئيسيين للغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط ٢٠١٠ .
الشكل رقم ٦ : الاحتياطيات العالمية المثبته من الغاز الطبيعي في نهاية عام ٢٠١٢ .
الشكل رقم ٧ : الوجهة الجغرافية لصادرات قطر من الغاز البترولي المسال ، ٢٠١١ .
الشكل رقم ٨ : واردات الولايات المتحدة الشهرية من النفط الخام السعودي (ألف برميل يومياً) .
الشكل رقم ٩ : إنتاج الأوبك من النفط الخام في نهاية عام ٢٠١١ .
الشكل رقم ١٠ : إنتاج واستهلاك النفط في روسيا من ١٩٩٩ – ٢٠٠٩ .
الشكل رقم ١١ : صادرات روسيا من النفط الخام (٪) .
الشكل رقم ١٢ : أهم المستوردين الرئيسيين للنفط الخام الروسي ، ٢٠١١ .
الشكل رقم ١٣ : الأهيمة النسبية لقطاع النفط في دول المجلس النسبة مئوية (٪)
الشكل رقم ١٤ : صور ملتقطة من قبل وكالة الفضاء الامريكية NASA اتجاه رياح الشمالي .
الشكل رقم ١٥ : خارطة توزيع المفاعلات النووية الايرانية .
الشكل رقم ١٩ : سلة خامات أوبك دولار للبرميل .

الشكل رقم ٢٠ : كلفة إنتاج لتر واحد من البنزين عام ٢٠١١ .
الشكل رقم ٢١ : مقارنة بين الضرائب والايرادات في الدول الغربية وأوبك .
الشكل رقم ٢٢ : الضرائب السنوية في دول OECD مقابل العائدات السنوية في أوبك .
الشكل رقم ٢٣ : موقع الشركات النفطية العالمية مقابل الشركات النفطية الوطنية .